ISN=221142

جامعة بير زيت

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

المتغيرات في النظام الدولي ودور أوروبا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

مكتبة جامعة بير زيت
36740
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

Thesis
D
1065
.A7
M83
1999

إعداد الطالب: ناصيف معلم

إشراف الدكتور: حماد حسين

تموز ١٩٩٩

المتغيرات في النظام الدولي ودور أوروبا في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي

-إعداد: ناصيف معلم

-الرقم الجامعي: ٩٦٥٠٣٠

-تاريخ المناقشة: ٦/ ١٠ /١٩٩٩

-إشراف: د. حماد حسين

-لجنة الإشراف: د. زياد أبو عمرو

د. هشام أحمد

ISN= 2 21142

جامعة بير زيت

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

المتغيرات في النظام الدولي ودور أوروبا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

مكتبة جامعة بير زيت
36740
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

Thesis
D
1065
.A7
M83
1999

إعداد الطالب: ناصيف معلم

إشراف الدكتور: حماد حسين

تموز ١٩٩٩

المتغيرات في النظام الدولي ودور أوروبا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

إعداد: الطالب ناصيف معلم.

الرقم الجامعي: ٩٦٥٠٣٠.

تاريخ المناقشة: ٦ /١٠/١٩٩٩.

إشراف: د. حماد حسين.

لجنة الإشراف: د. زياد أبو عمرو.

د. هشام أحمد.

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

المتغيرات في النظام الدولي ودور أوروبا في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي

-إعداد: ناصيف معلم

-الرقم الجامعي: ٩٦٥٠٣٠

-تاريخ المناقشة: ٦/ ١٠ /١٩٩٩

-إشراف: د. حماد حسين

-لجنة الإشراف: د. زياد أبو عمرو

د. هشام أحمد

إهداء

إلى جميع الباحثين عن الحقيقة، إلى جميع المهتمين في السياسة الدولية، إلى كل الباحثين عن عالم متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية، إلى كل من تهمه العلاقة المستقبلية لشعبنا على المستوى الدولي، إلى كل القادة والسياسيين والمفاوضين، إلى القراء الأعزاء إليكم جميعاً أهدي هذه الدراسة علها تسهم في تفعيل الأدوار التي قد تلعبها الأقطاب الدولية وتوظيفها لخدمة قضايانا الوطنية والاستراتيجية.

شكر وعرفان

إلى كل الذين قدموا لي النصح والمشورة، العون والمساعدة التي لولاها لما قدر لهذه الدراسة أن ترى النور، وأخص بالذكر الدكتور حماد حسين الذي لم يحبس عني ولو قيد أنملة معينة الذي لا ينضب ولم يألُ جهداً في تقديم النصح والإرشاد. وإلى كل من الدكتور زياد أبو عمرو والدكتور هشام أحمد على ملاحظاتهم القيمة التي قدموها خلال نقاش الرسالة. وأشكر كذلك السيدة هيلدا عيسى التي قامت بالإشراف على طباعة هذه الدراسة. إليكم جميعاً أرفع أسمى آيات المحبة والتقدير والشكر والعرفان على ما بذلتموه معي، وشكراً لكم جميعاً.

ودمتم ذخراً لمسيرة البناء الوطني

فهرس المحتويات

المقدمة..... ص: ش

الفصل الأول: انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد..... ص: ١

تبلور النظام العالمي الجديد أحادي القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة

أوضاع الولايات المتحدة الأمريكية والمعضلة الاقتصادية.

الفصل الثاني: أوروبا ما بين التنافس مع الولايات المتحدة والتوجه نحو الوحدة..... ص: ٢١

التنافس بين الولايات المتحدة وأوروبا

حاضر ومستقبل الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والعلاقات مع الوطن العربي..... ص: ٤٤

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

العلاقات الأوروبية العربية منذ عام ١٩٦٧

الفصل الرابع: الاتحاد الأوروبي والتسوية السياسية في الوطن العربي..... .ص: ٦٧

ملامح الدور الأوروبي في عملية التسوية

العوائق والفرص أمام أوروبا في عملية التسوية

الفصل الخامس: مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي وسبل الحفاظ عليها..... ص: ٨٧

مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي

آليات الحفاظ على المصالح

الخاتمة والاستنتاجات..... ص: ١٢١

ملاحق..... .ص: ١٢٦

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
١	مجلس الاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي	١٢٦
٢	بيان برشلونة ١٩٨٠.....	١٣٦
٣	بيان مدريد١٩٨٩.....	١٤١
٤	بيان اللكسمبورغ الداعم للمسيرة السلمية ١٩٩٤.....	١٤٦
٥	بيان فلورنسا، ١٩٩٦.....	١٥٠
٦	بيان اللكسمبورغ، ١٩٩٦.....	١٥٢
٧	بيان برلين، ١٩٩٩.....	١٥٧
٨	بيان بروكسل، ١٩٩٦.....	١٦٠
٩	بيان الاتحاد الأوروبي حول البناء في جبل أبو غنيم ١٩٩٧.....	١٦٦
١٠	بيان امستردام، ١٩٩٧.....	١٦٨
١١	مقال ل "هنتنغتون" حول شركاء الولايات المتحدة في النظام الدولي.....	١٧١
١٢	ملحق حول حجم المساعدات للشعب الفلسطيني.....	١٧٣

ملخص الرسالة

شهد هذا القرن الذي أوشك على الانتهاء أحداثاً كثيرة ومتعددة، أهمها الحروب العالمية المدمرة العالميتين الأولى والثانية والتي نتج عنها نظاماً دولياً ثنائي القطبية استمر لمدة أربعة عقود مضت. وهناك حدثين هامين آخرين حصلا في العقد الأخير من هذا القرن وهما انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية وسياسية في العالم، ولا ننسى الحروب الدامية التي حدثت والتوجهات السلمية لبعض الدول المتصارعة والتغيرات الديمقراطية والمدنية التي اجتاحت دول كثيرة في العالم. فهذه الأحداث وهذه التحركات ستلقي بظلالها على النظام الدولي القادم لا سيما وإننا جميعاً نضع أقدامنا على العتبة الأولى من القرن الواحد والعشرين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: "هل ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على السياسة العالمية والشرق أوسطية أم أن هناك شركاءاً آخرين كالاتحاد الأوروبي الذي يتوقع له أن يلعب دوراً بارزاً في تحديد ملامح السياسة العالمية والشرق أوسطية؟

لقد حاولت من خلال هذه الأطروحة الإجابة عن هذا السؤال ضمن المعطيات الملموسة وبالطريقة العلمية. فقد توصلت الأطروحة إلى أن النظام الدولي الحالي يمر في مرحلة انتقالية أي في مرحلة مخاض. ونتائج عملية الولادة أصبحت ملموسة ومرئية، فمن المحتمل أن لا تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على توجيه حلفائها أو غيرهم باتجاه السياسة الخارجية التي تحقق مصالحها فقط. فالكثير من الدول وخاصة الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة لم تعد جميعها تحترم القوانين الأمريكية الداعمة إلى المقاطعة الاقتصادية للدول التي تعتبر متمردة على الإرادة الأمريكية. هذا ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على شن الحروب لوحدها كونها لا تستطيع أن تتحمل أعباء هذه الحروب. وقد لوحظ ذلك في حرب الخليج الثانية والثالثة وكان واضحاً أيضاً في حرب البلقان، واعترف صانعوا السياسة الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على الحفاظ على هيمنتها وسيطرتها على كافة بقاع العالم لأن ذلك يرهقها

من الناحية الاقتصادية ويتناقض أيضاً مع سياستها الخارجية المعلنة الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

أدى هذا التراجع الأمريكي على الحلبة الدولية من جهة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى إلى وجود فراغ عملت دول أوروبا الغربية في إطار الاتحاد الأوروبي على ملئه، ساعدها على ذلك النمو المستمر في القوة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي وتبوؤها موقعاً مرموقاً في سوق التجارية العالمية. فقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بعد انهيار سور برلين قبل عشرة سنوات بتطوير أشكال وحدتها الاقتصادية والتي ظهرت واضحة في تعزيز الحريات الأربع وتقوية وتطوير السياسة الأوروبية الخارجية خاصة تلك "المتوسطية". وقد كان إعلان برشلونة من العام ١٩٩٥ والذي تمثل بإعلان دول الاتحاد الأوروبي عن استقلالية القرار الأوروبي والتخلص من التبعية للولايات المتحدة بمثابة تحدي القرن، لاستقلالية القرار الأوروبي والتخلص من التبعية للولايات المتحدة. وقد خلصت الأطروحة إلى أن مشروع المتوسطية بدأ فعلاً منذ عشرة أعوام أو أكثر إلا أنه تبلور رسمياً في العام ١٩٩٥. والمشروع الأوروبي المتوسطي هذا يفرض على الاتحاد الأوروبي دوراً سياسياً في الوطن العربي، وقد ظهر ذلك في تنامي الدور الأوروبي في العملية السلمية، حيث جاء إعلان برلين عام ١٩٩٩ ليؤكد عزم دول الاتحاد الأوروبي لعب دور سياسي موازٍ للدور المالي الداعم للعملية السلمية. وهذا ما تؤكده الأطروحة التي خلصت أيضاً إلى أن مطالبة الاتحاد الأوروبي بتفعيل دوره السياسي في المنطقة وحلّ الصراع العربي – الإسرائيلي إن هو إلا تعبيراً حقيقياً عن حاجة دول الاتحاد نفسها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، من هنا جاءت هذه الأطروحة لتجيب على العديد من الأسئلة المتعلقة بدعم الاتحاد الأوروبي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني لأن هذا الاعتراف والدعم هما مفتاحا الأمان والاستقرار في المنطقة. وأخيراً توصلت الأطروحة إلى أن مطالبة الاتحاد الأوروبي بدور سياسي فاعل في العملية السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي ما هو إلا تعبير حقيقياً عن حاجة دول الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مصالحها في الوطن العربي، حيث أن الحفاظ على هذه المصالح والبحث عن مصالح أخرى لا يتم في ظل استمرار النزاع العربي الإسرائيلي، بل يمكن تحقيق تلك المصالح ومضاعفتها في ظل الاستقرار السياسي الأمني في الوطن العربي، من هنا

أجابت الأطروحة على الأسئلة المتعلقة باهتمام الاتحاد الأوروبي بتطبيق الشرعية الدولية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني لأن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة هو مفتاح الأمان والاستقرار في الوطن العربي

Abstract

This century, which is about to come to an end, has witnessed numerous events. Among the most important events were the two destructive World Wars where, as a result, an international order of dual poles, which lasted for the last four centuries, was established. Another two major events occurred during the last decade of this century, which they are: the collapse of the Soviet Union and the emergence of the European Union as a political and economic power in the World. Also, one should keep in mind the fierce wars that broke down, the peaceful attempts of some fighting countries and the civil and democratic changes that swept thorough many countries. These events and movements will influence the coming international order, especially that we are on the threshold of the 21st century. The raised question here is whether "the United States will remain the only great power dominating the international and Middle Eastern policy or will there be other partners as the European Union who is expected to play a major role in determining the features of the international and Middle Eastern policy."

This dissertation has tried to answer this question by providing tangible givens and by following a scientific method. It has come to a conclusion that the current international order passes through a transitional period that is a labor period. The results of this labor period became tangible and obvious. The USA is no more capable of directing all its allies towards the foreign policy that will only serve its interests. Many countries, especially the usual allies of the USA no longer respect the American laws that support imposing economic sanctions on countries that stand against the American Administration's will. Moreover, the USA is no longer capable of waging wars on its own since it cannot shoulder the burdens of these wars. In the first and second Gulf War and the Baltic War, the American incapability was noticed. The American policy makers admitted that the USA can no longer sustain its hegemony and control over the entire World because that exhausts it economically and contradicts with its declared foreign policy that supports democracy and human rights movements. The American's retreat on the international arena on one side, and the collapse of the former USSR on the other side, left a vacuum that the Western European countries, within the framework of the European Union, has filled. The increased growth in the European Union countries economic power and the prominent position they occupied in the international trade market helped them to fill that vacuum. After demolishing Berlin Wall ten years ago, the European Union countries developed their economic unity forms. These

forms became clear in promoting the four freedoms and fortifying and developing the foreign European policy, especially the "Euro-Mediterranean" one. Barcelona's declaration in 1995, when the European Union countries declared the independence of the European decision and the elimination of dependence on America, was the challenge of the century. The dissertation reached a conclusion that the Euro-Mediterranean project actually started 10 years ago or more, but it was officially hardened in 1995. The European-Mediterranean project gives the European Union a political role to play in the Arab World. For instance, their role in the peace process has increased. Moreover, Berlin declaration in 1999 emphasizes the determination of the European Union countries to play a political role parallel to the financial role they play in supporting the peace process. The dissertation also concluded that the European Union's demand to activate its political role in the region and to solve the Israeli-Arab conflict is no more than a clear indication of its need to maintain their political and economic interests in the Arab World. Therefore, this dissertation was designed to answer many questions related to the European Union's support, to implement the resolutions of the International Law and to acknowledge the rights of the Palestinian people because this support and acknowledgment are the keys of security and stability in the region. Finally, it concluded that the European Union's demand to have an active political role in the peace process and to solve the Israeli-Arab conflict is no more than a clear indication of the European Union's need to maintain their interests in the Arab World. Maintaining these interests and searching for new ones do not function under the Israeli-Arab conflict. However, these interests can be achieved and flourish under achieving political stability and security. Thence, this dissertation has answered the question related to the European Union's interest in implementing the United Nations Resolutions 242 and 338 and in acknowledging the Palestinian people's right because obtaining the Palestinian people's full rights is the key for stability and security in the Arab World.

المقدمة

لقد كتب الكثيرون عن دور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية الجارية في منطقة الوطن العربي لحل النزاع العربي الإسرائيلي. ويمكن تقسيم هؤلاء إلى مجموعتين. ترى المجموعة الأولى غير المتفائلة من الكتاب، أن أوروبا عجوزاً غير قادرة على التحرر من الهيمنة الأمريكية التي استمرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة. يرى هؤلاء أن رضوخ أوروبا للمظلة الأمريكية سيستمر في ظل النظام العالمي الحالي أحادي القطبية، والذي سيعكس نفسه على السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي اتجاه الوطن العربي، أي انتظار ما يقرره الأمريكان دون المشاركة الفعالة للاتحاد الأوروبي، ومن أبرز من يمثل وجهة النظر هذه كل من محمد الأطرش و Gordon Philip H.. وأما المجموعة الثانية فترى بدور الاتحاد الأوروبي دوراً مكملاً ومساعداً للدور الأمريكي في عملية التسوية، ويعتقد هؤلاء أن مصالح مشتركة لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مناطق مختلفة من العالم، وأحد أهمها في الوطن العربي، لذلك سوف لن يطالب الاتحاد الأوروبي بدور أكثر من مكمل أو مساعد للدور الأمريكي، لا سيما وأن الولايات المتحدة تشجع مثل هذا الدور المحدود خاصة ذلك المتعلق بالدعم المالي. يمثل هذا الرأي الأستاذ ناصيف حتي وWilliam Miller وجميل هلال وغيرهم.

رغم الاختلاف بين الموقفين السابقين إلا أن هناك إشكالية واحدة جديرة بالدراسة والبحث وهي علاقة أوروبا بالوطن العربي، أو علاقة الوطن العربي بأوروبا إذا جاز التعبير. فالعلاقات الأوروبية العربية ليست جديدة وليست وليدة هذا القرن الذي نعيش، بل كانت هناك علاقات حتى قبل الاستعمار الأوروبي للوطن العربي، وهذا بدوره أوجد نوع من التفاعل بين الحضارتين العربية والأوروبية على كافة الصعد. وكان للاستعمار الأوروبي بشكل عام وللاستعمار البريطاني والفرنسي بشكل خاص أثراً كبيراً على تشكيل ووضع الوطن العربي اليوم، فأنظمة الحكم والحدود وكثير من الثقافة والأفكار والأيديولوجيات التي ما زالت تفرض نفسها على الواقع العربي هي نتاج للاستعمار وإفرازاً لسلبياته المتعددة وإيجابياته المحدودة.

أما القضية الفلسطينية والتي ما زالت تفرض نفسها على المسرح العالمي، فهي أحد أهم افرازات الاستعمار السلبية. فصدور وعد بلفور عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين لم يكن وليد تلك السنة، فقد سبقه مجموعة من النشاطات والسياسات التي مهدت لذلك الوعد المشؤوم. وعملت بريطانيا خلال مرحلة الانتداب لترجمة تلك السياسات وذلك الوعد كونها الأقوى والأكثر هيمنة في تلك الفترة. فبريطانيا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام هي التي خلقت المأساة الفلسطينية، بعد المساعدة والمساهمة في جلب اليهود من شتى بقاع المعمورة إلى فلسطين، والمساهمة الفعالة أيضاً في إقامة الدولة العبرية. وبعد الإعلان عن دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ تم الاعتراف بها من كافة الدول الأوروبية الشرقية والغربية، ولم تتوقف الدول الأوروبية فقط عند الاعتراف، بل قدمت كافة أشكال الدعم للدولة العبرية حتى في أوج المراحل التي كانت إسرائيل تخرق الشرعية الدولية وقرارات مجلس الآمن.

أما العلاقات الأوروبية العربية فلم تنقطع حتى في أحلك الظروف، فكانت تلك العلاقات تمر بمراحل المد والجزر بالرغم من عدم وضوح الرؤيا السياسية الأوروبية اتجاه القضية الفلسطينية. فالحوارات والمفاوضات والعلاقات العربية الأوروبية بدأت بالنمو والتطور منذ بداية السبعينات من هذا القرن. وكانت تلك العلاقات تخضع في معظم الأحيان إلى موازيين القوى في العالم جراء الحرب الباردة بين العملاقين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية. والمتتبع لتلك العلاقات يستطيع تلمس العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي كانت تحكمها، ويستطيع أيضاً معرفة مواقف الدول الأوروبية المتباينة اتجاه القضية الفلسطينية، والتي كانت معظمها تختلف نوعاً ما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لإسرائيل والمتنكر لحق تقرير مصير الشعب العربي الفلسطيني.

ونحن الآن في هذا العالم نوشك على وضع أقدامنا على خط النهاية للقرن الذي نعيش، والجميع يعد العدة لدخول القرن القادم بثقل وقوة وخطى أكثر ثقة وجبروتاً. فالولايات المتحدة تحاول بكافة السبل والوسائل الحفاظ على مركزها الذي تبوئته بإدارة كفة النظام الدولي الجديد، أما القطار الأوروبي وبعد عمليات الصيانة يحاول الوصول إلى تلك المحطات التي اضطر إلى تركها جراء الحرب العالمية الثانية. وهناك أيضاً النمور

السود في جنوب وشرق أسيا يحاولون كذلك قطف ثمار نموها الاقتصادي. أما نحن في الوطن العربي فما زلنا وكما كنا دائماً ننتظر نتائج سياسات القوى والدول الفاعلية، والتغيير الوحيد الذي طرأ علينا هو معرفتنا المسبقة بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون نصيراً لنا، وهذا بحد ذاته إنجاز رغم طول الفترة الزمنية التي جعلتنا نتعرف على ذلك. والتغيير الآخر هو التفاؤل الحذر من دور الاتحاد الأوروبي الذي قد يلعبه في افتتاحية مباراة القرن الواحد والعشرين.

هذه القضايا الهامة وغيرها تجعلنا نضع مجموعة كبيرة من التساؤلات التي بحاجة إلى إجابة.

- هل هناك مصالح سياسية وأخرى اقتصادية للاتحاد الأوروبي للتوجه بفعالية بسياسته الخارجية نحو الوطن العربي؟
- هل الاتحاد الأوروبي مؤهل للعب دور فاعل في العملية السلمية الجارية؟
- هل ستسمح الولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي بلعب دور سياسي فاعل ويوازي الدور الاقتصادي؟
- هل موافقة الولايات المتحدة على ذلك راجع لحاجتها لدعم الاتحاد الأوروبي بسبب المشاكل الاقتصادية التي تُعاني منها؟
- هل الولايات المتحدة معنية بدور أوروبي فاعل للضغط على إسرائيل؟ أم للضغط على العرب؟
- هل حقيقة، هناك نزاعات بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على خلفية دور كل منهما في العملية السياسي؟ أم أن هناك ترتيبات جديدة على صعيد النظام الدولي؟
- هل الاتحاد الأوروبي بتعزيز دوره في العملية السياسية الجارية يعزز مستقبله كقوة عظمى توازي وتنافس قوة الولايات المتحدة؟
- هل للعرب دور ضاغط يعزز دور الاتحاد الأوروبي الفاعل في العملية السلمية؟
- هلا نحن الفلسطينيين نمل الأوراق لمساندة الاتحاد الأوروبي ولدوره السياسي الذي تستحقه دول الاتحاد؟ وإذا كنا نملك ذلك، فهل نحن معنيون بدور أوروبي فاعل لا سيما وأن معظم أوراقنا وضعت في يد الولايات المتحدة؟

- وإذا كان هناك نية للاتحاد الأوروبي بتطوير دوره الحالي المقتصر على تقديم المساعدات، فهل إسرائيل توافق؟ وإذا كانت لا توافق، هل تملك من أدوات الضغط التي تحول دون تطوير الدور الأوروبي؟
- هل تشعر دول الاتحاد الأوروبي بأنها المسبب للمأساة الفلسطينية، وبالتالي تريد التكفير عما اقترفته بحق العرب والفلسطينيين؟

هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلى إجابة أو إجابات علمية شافية تعتمد على تحليل الوضع العالمي الحالي، أي معرفة طبيعة النظام الدولي أحادي القطبية، وإمكانية استمراره أو تحويله إلى ثنائي أو متعدد الأقطاب. كذلك هذه التساؤلات بحاجة إلى معرفة ما يدور الآن داخل الولايات المتحدة وداخل أروقة الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى معرفة وافية لما يحصل في جنوب وشرق أسيا خاصة دول النمور السود وفي الصين. شيء هام آخر يتعلق بدور دول الوطن العربي، هل هي فاعلة؟ هل يمكن أن تكون فاعلية؟ هل تنوي المساهمة والمشاركة في الأحداث القادمة؟ أم ستبقى كما عهدناها، تستقبل فقط، وتعبر عن مواقفها بردات الفعل؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة على معظم هذه التساؤلات حيث ستركز على دراسة النظام الدولي، وتستشرف المستقبل لدور الاتحاد الأوروبي.

أهمية الموضوع

أعتقد أن هناك توجهات حقيقية لدى الاتحاد الأوروبي لتفعيل دوره في العملية السلمية لأن للاتحاد مصالح اقتصادية وأخرى سياسية في الوطن العربي. وتأتي أهمية هذا الموضوع لنا كفلسطينيين وكعرب حتى تساعدنا في معرفة حقيقة الخارطة الدولية الحالية، وبعض أسرار مستقبلها. وذلك لأننا بأمس الحاجة لمثل هذه المعرفة خاصة بأن دورنا محدود وبحاجة إلى من يساند قضايانا، هذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي يحمل بيده عصا سحريا، ولا يعني بأنه لا ينام الليل سهرانا على معاناتنا. بل علينا معرفة الحقائق، وهذه المعرفة تزودنا بالأسلحة التي قد توفق بين مصالحنا الوطنية والسياسية ومصالح الدول الفاعلة الأخرى، حتى يتسنى لنا معرفة كيفية التعامل مع هذه الدول مجتمعة، أو التعامل معها منفردة.

ونحن كفلسطينيين بحاجة ماسة لتوديع القرن العشرين لا سيما وأنه كان الأسوأ في تاريخ شعبنا الفلسطيني، وأعتقد أنه من حقنا أن نتخلص من أدوات الرعب الإسرائيلية، ومن حقنا أيضاً أن نتخلص من كوننا حجر شطرنج بيد اللاعبين المحترفين. علينا أن نتعلم أن نلعب، نعم قد نخطئ، وقد ننهزم، علينا أن نجرب، علينا أن نتحمل المسؤولية. أخيراً أعتقد أن للاتحاد الأوروبي دور قادم فاعل ومؤثر في السياسة الدولية، ويستطيع كل منا أن يدرك الآن أن معظم مواقف دول الاتحاد منفردة ومواقفها مجتمعة تختلف عن مواقف الولايات المتحدة، ونحن بأمس الحاجة لمثل هذه المواقف من أجل تعزيزها وترجمتها على أرض الواقع، ومعرفتنا لمستقبل الاتحاد الأوروبي تجعلنا نتعرف على أهمية نسج العلاقات من الآن، وتطوير العلاقات القادمة ليتسنى لنا التأثير على هذا الموقف لدعمه وتطويره وترجمته، لأن أي ترجمة حقيقية لهذه المواقف تساعد وتساند وتدعم حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

أسباب اختيار الموضوع

هناك أهمية قصوى لدق هذا الباب بعمق وبتحليل مبني على أسس علمية لحاجة القارئ الفلسطيني لقضايا قد يجهلها تساعده في معرفة ما يدور على مسرح الساحة الدولية، خاصة لنا نحن كفلسطينيين أكاديميين وسياسيين. فقد كتب الكثيرون حول هذه القضية، إلا أن كافة الدراسات التي أطلعت عليها مبتورة ولا تتناوله بتفاصيله وأبعاده، وقد تطرقت معظم تلك الدراسات لقضية مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي بشكل عبر فقط عن حسن النوايا ولم يعبر عن الدوافع الحقيقية لاهتمام الاتحاد الأوروبي في استقرار الأوضاع السياسية في الوطن العربي، والاستقرار هذا لا يمكن أن يتحقق في ظل المشاريع الأمريكية، أو بالأحرى مصالح الولايات المتحدة قد لا تنسجم مع الاستقرار الحقيقي في المنطقة، بل تبقى مهيمنة وقوية في ظل استمرار النزاعات.

فرضية الدراسة والإطار النظري

تتلخص فرضية الدراسة بأن النظام الدولي الحالي أحادي القطبية يمر بمرحلة انتقالية ويعيش مخاضاً وقد ينتج عن ذلك نظاماً دولياً ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب. وقد يكون الاتحاد الأوروبي هو الأكثر حظاً وقوة لتبوء مركز الشريك للولايات المتحدة

لقيادة دفة النظام الدولي القادم. وهذا سينعكس على السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في كافة بقاع العالم خاصة في الوطن العربي. فالاتحاد الأوروبي ومن أجل الدفاع عن مصالحه في المنطقة ومن أجل تعزيز وتطوير تلك المصالح قد يلعب دوراً بارزاً ومميزاً في العملية السياسية الجارية لحل النزاع العربي الإسرائيلي، ولن يستمر بدوره الداعم فقط، بل قد يحظى بدور سياسي موازٍ لقوته على الساحة الدولية.

يغلب على هذه الدراسة الإطار النظري للمدرستين الواقعية وما بعد الواقعية، فما زالت القوة تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة الخارجية. ويأتي الاقتصاد في الدرجة الثانية رغم أهميته في دعم القوة، أي أصبحت الآن القوة "ال Power" لا تتمثل بما تملك الدولة من أسلحة وطائرات ومعدات فقط، بل أصبح النمو الاقتصادي والبترول والصناعة والاتفاقيات التجارية تلعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للدول، خاصة للدول الفاعلة. وما دامت هذه الدراسة تبحث دور الاتحاد الأوروبي المستقبلي في العملية السياسة الجارية في الوطن العربي فموازين القوى العسكرية والاقتصادية للاتحاد تلعب دوراً بارزاً في تحديد وتفعيل دوره في العملية السلمية.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج أهمها: المنهج العلمي، الذي من خلاله يتم تحليل القضايا ضمن رؤيا جدلية ديالكيتكية تبنى على أحد أهم قوانين الديالكتيك وهو وحدة وصراع الأضداد. كذلك تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي، الذي يحلل طبيعة العلاقات الأوروبية العربية، والأوروبية الأمريكية ودور أوروبا في خلق المسألة الفلسطينية. وما دمنا نتحدث عن القوة ودورها في السياسة الخارجية فلا بد من استعمال المنهج المقارن والآخر الإحصائي اللذان يرشداننا إلى معرفة مكامن القضايا لمساعدتنا في عملية الاستشراف المستقبلي.

مصادر الدراسة

- المصادر الأولية: تعتمد هذه الدراسة بالأساس على بعض المؤلفات الهامة التي كتبت من بعض صانعي السياسة العالمية. ومصادر أخرى لكتاب وسياسيين ومحللين عرب

وأوروبيين. إضافة إلى مجموعة من الوثائق الهامة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وبعض المقابلات مع ممثلين من المفوضية الأوروبية وأحد أعضاء البرلمان الأوروبي.

- المصادر الثانوية: وهي المقالات والأخبار وبعض الأوراق والأبحاث التي تعالج موضوع الدراسة من زوايا متعددة، وتعبر كذلك عن توجهات ومواقف مختلفة.

خطة الدراسة

تقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، ويحتوي كل فصل منها على جزئين رئيسيين يتفرع عنهما عناوين فرعية، فالفصل الأول يتناول مسألة انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد، حيث يبحث الجزء الأول من هذا الفصل مدى أهلية الولايات المتحدة للسير قدماً في هيمنتها على النظام الدولي دون شريك أو شركاء آخرين. أما الجزء الثاني من الفصل الأول فيتحدث عن المعضلة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت نتيجة مباشرة لمصاريف الحرب الباردة والسياسة العنجهية التي انتهجها الرئيس الأمريكي ريغان في الثمانينات. فقد ركز هذا الجزء على أسباب ومظاهر ونتائج التراجع الاقتصادي الأمريكي.

أما الفصل الثاني فيبحث في قضية التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. حيث يتناول الجزء الأول منه عدد من الأزمات بين الطرفين خلال الحرب الباردة وبعد الحرب الباردة. ويتحدث الجزء الثاني من هذا الفصل عن نشأة الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية ومراحل تطوره خلال العقود الأربعة الماضية إضافة إلى إنجازاته على الصعيد المؤسساتي وعلى صعيد السياسات النقدية وإنجاز مهام وأهداف التوجه الأوروبي نحو الوحدة، وأخيرا على صعيد مساهمة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية.

جاء الفصل الثالث لهذه الدراسة تحت عنوان: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وعلاقته مع الوطن العربي. حيث يتناول الجزء الأول منه السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، إذ تمت الإشارة إلى معوقات السياسة المتوسطية والمتغيرات التي أثرت عليهما، هذا بالإضافة إلى أهداف المشروع المتوسطي والإجراءات المتبعة لضمان

نجاحه. هذا ويعالج الجزء الثاني من هذا الفصل العلاقات الأوروبية العربية منذ العام ١٩٦٧، حيث يتناول أسباب ونتائج علاقة المد والجزر التي تم التعبير عنها من خلال إعلانات الاتحاد الأوروبي المختلفة والتي كانت تعبر وتعكس أهم المحطات التي شهدتها العلاقة العربية الأوروبية وتأثرها بالأحداث السياسية على ساحة الوطن العربي.

أما الفصل الرابع فيعالج إشكالية ملامح الدور الأوروبي في عملية التسوية السياسية، حيث تناول الجزء الأول منه سلسلة المواقف والأحداث التي عززت من دور الاتحاد الأوروبي إلى الحد الذي أوصله الاتحاد إلى إعلان برلين من هذا العام ١٩٩٩. وحتى لا نكتفي بالجوانب الإيجابية فقط جاء الجزء الثاني من هذا الفصل ليلقي الضوء على العوائق والفرص أمام الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية الجارية في المنطقة.

أما الفصل الأخير من هذه الدراسة فيتناول المسألة الأهم وهي المتعلقة بمصالح الاتحاد الأوروبي وسبل الحفاظ عليها. فالجزء الأول بحث مسألة أهمية مكانة الوطن العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي على المستوى السياسي والدولي والاقتصادي والأمني النابع من القرب الجغرافي بين الطرفين. ومن الطبيعي أن يتحدث الجزء الثاني عن آليات الحفاظ على مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي.

وأخيرا تخلص هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي تم تلخيصها على شكل توصيات لصانعي السياسة الفلسطينية وذلك لأهمية التعرف على مصالح الاتحاد الأوروبي بتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة وبالتالي اختيار المواقف الفلسطينية التي تدعم دور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية حتى لا تنفرد الولايات المتحدة وإسرائيل بالضغط على الأطراف الأخرى التي من المفترض أن تتجند لصالح حل القضية الفلسطينية التي تتمثل في حق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة والحرة ذات السيادة الكاملة.

الفصل الأول

انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد

أولاً: تبلور النظام العالمي الجديد أحادي القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة

بدأ النظام العالمي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بالتبلور قبل الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، حيث كان جليا للعيان مع بداية الثمانينات من هذا القرن، والذي شهد تراجعا كبيرا في حجم تأثير النظام الدولي السابق، الذي شهد توازنا منذ الحرب العالمية الثانية. أوجدت الاضطرابات الداخلية في دول المنظومة الاشتراكية مدخلا واسعا لتصدير الأفكار والسياسات الأمريكية وغزوها المنظم لتلك الدول التي باتت تعاني من أزمات اقتصادية مستفحلة.

وكما هو معروف، فقد كان زوال سور برلين علامة واضحة على تبؤ الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في العالم، كونها استطاعت أن تمسك بزمام الأمور هناك، وما كان على الاتحاد السوفييتي الا الرضوخ للمطالب الأمريكية والحلف الأطلسي. وخلال أزمة سور برلين حاولت كافة الأطراف قطف الثمار، فالأوربيون حاولوا إبراز هويتهم المميزة التي كانت سائدة قبل الحرب الباردة، قال السيد Ohfried Henning وهو سياسي ألماني كبير في خطابه في تموز من العام ١٩٨٩، أي قبل انهيار السور بأربعة شهور: **على الدول الأوروبية، وألمانيا بالتحديد، اتخاذ المواقف والتدابير من أجل تحقيق الأهداف القومية مستغلين بذلك ضعف هيمنة الاتحاد السوفييتي على القسم الشرقي من ألمانيا، كون الاتحاد السوفييتي يعاني من اضطرابات اقتصادية داخلية.**[1]

وأصبح سور برلين بمثابة مقام مقدس لدى السياسيين للإدلاء بتصريحاتهم وللتعبير عن مواقفهم من أجل الحصول على الحصة بعد تقاسم الكعكة. **وكان واضحاً آنذاك أن ممثلي الولايات المتحدة لم يتغيبوا يوماً واحداً عن السور ليس للإعلان فقط عن الهدم وإنما للإعلان عن تشييع جثمان الاتحاد السوفيتي قبل وفاته وإصدار شهادة وفاة للحرب الباردة**، وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها المساهمة والمساعدة في وضع الترتيبات اللازمة لضم الألمانيتين، أو ضم جمهورية ألمانيا

---

[1] Renata Fritsch - Bournazel, Europe and German Unification, Oxford: Perg publications, 1992, p. 116

الديمقراطية "ألمانيا الشرقية" إلى ألمانيا الغربية إذا جاز التعبير، أي تقوية النفوذ الأمريكي في المنطقة كون ألمانيا الشرقية كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي آنذاك.

ما بعد الحرب الباردة

أما الولايات المتحدة وضمن وعيها لطبيعة المعادلة السياسية المترتبة على هدم سور برلين، فقد أخذت تعد العدة لإيقاف حلفائها الأوروبيين من التوجهات الداعية الى الاستقلالية عن المظلة الأمريكية التي كانوا بحاجة ماسة لها خلال الحرب الباردة.وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن موقف الولايات المتحدة رسميا في معرض حديثه في مجلس حلف شمال الأطلسي في ١٤-١٢ - ١٩٨٩ بأقل من شهر بعد وحدة الألمانيتين عندما قال:" يجب ان تتم الوحدة في نطاق الالتزام الألماني المتواصل لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بعين الاعتبار دور ومسؤوليات القوى المتحالفة".[٢]

ومن أجل المحافظة على إنجازاتها ومصالحها خارج حدودها، ومن أجل إقناع العالم بأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحرب الخليج، واخرجت القوات العراقية من الكويت مستغلة تلك الأحداث من أجل تنصيب نفسها الزعيمة الوحيدة والشرطي الوحيد على الكرة الأرضية. وكان واضحا خلال حرب الخليج الانهيار المتسارع للاتحاد السوفييتي، والذي لم يكن له أي تأثير على مجريات الأمور، بل على العكس من ذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب من أجل إذلال الاتحاد السوفييتي، وعمدت الى تهميش دوره مثله مثل أية دولة أخرى غير فاعلة. وفيما يلي مقطع من إحدى المكالمات الهاتفية التي أجراها وزير خارجية أمريكا السابق جيمس بيكر مع نظيره السوفييتي السابق شفارنادزة : "بيكر: سنضطر لإرسال قواتنا الى الخليج وذلك بطلب من العربية السعودية، ونحن نضمن لكم أننا لن نسعى الى الاستفادة من الوضع لزيادة نفوذنا في المنطقة.

- شفارنادزة: اتصالك بأي هدف؟ استشارتنا أم إعلامنا؟

-بيكر: إننا نعلمكم لأنني أعتقد أنه ليس هنا ما يمكن أن نقوم به سوية." [٣]

---

[٢] Renata Fritsch - Bournazel, Ibid. p. 81

[٣] بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، ترجمة: باريس: اوليفيه اوربان، ١٩٩١، ص. ١٦٦

ما يمكن أن نستخلصه من هذه الأمثلة يتمثل بإحدى أهم ميزات النظام الدولي الجديد والعنجهية والتمرد والتعامل مع دول العالم الأخرى كأحجار الشطرنج. والخلل الذي أصاب النظام الدولي في توازنه جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسرح وتمرح في العالم، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مستغلة شعارات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وصيانة الحريات، ضاربة بعرض الحائط مصالح الشعوب والدول الأخرى. اعتقد أن افضل من عبر عن طبيعة النظام الدولي الجديد هو ناحوم تشومسكي الذي قال: " إذا كان لا بد من تعلم الدرس المركزي لهذا "النظام العالمي الجديد " فهو نحن السادة وعليكم ان تمسحوا أحذيتنا"[٤] وهذا الخطاب ليس موجها ضد العرب فحسب بل ضد كافة دول وشعوب العالم باستثناء دولة القطب الواحد.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الإمساك بزمام الأمور المتعلقة بمصالحها، والتزاماتها، وسياستها الخارجية كما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة ؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أولا الأخذ بعين الاعتبار أن الحرب الباردة كانت عبارة عن سباق ماراثون بين القوتين العظميين، والذي بدأ في عام ١٩٤٥ ووصلت القوتان الى خط النهاية عام ١٩٩١، ان ذلك يعني وبالرغم من وصول الولايات المتحدة الى خط النهاية قبل الاتحاد السوفييتي، الا أنها وصلت منهكة جدا. وصف ذلك الرئيس الفرنسي السابق ميتران حيث قال : "وقد تقطعت أنفاسها وهي في كل الأحوال ساقطة لا محالة وأحداث لوس أنجلوس مايو ١٩٩٢اعلان حقيقي في هذا السياق"[٥] فالسقوط لم يكن فقط للاتحاد السوفييتي، بل للولايات المتحدة الأمريكية أيضا التي وصلت وهي تترنح، وأحداث لوس أنجلوس لم تكن سوى تعبيرا حقيقيا عن الأزمة الاقتصادية، وتفشي البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لدى الشعب الأمريكي، الذي لم يعد ينعم بالتريالات التي صرفت على كافة أنواع التسلح الذي أوصلها منهكة الى خط النهاية في ذلك السباق التاريخي.

لم تكن أسباب ذلك السباق أن الولايات المتحدة مهددة من قبل الاتحاد السوفييتي، بل كان أيضا للحفاظ على دوران أوروبا في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الأخيرة دون حلفاء أو دول تابعة لها لا يمكن أن تصمد في وجه الاتحاد السوفييتي، علاوة على كون معظم دول أوروبا الغربية أعضاء في حلف شمال الأطلسي، الذي يعتبر درعا حصينا مدارا من قبل الولايات المتحدة

[٤] احمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية الاسرائيلية عام ٢٠٠٠، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣ ص. ٣٥.
[٥] نفس المرجع ص: ٣٥

الأمريكية. وللحفاظ على الحلف كان هناك مبالغة كبيرة من قبل الإدارة الأمريكية بالتهديدات السوفييتية، تلك المبالغة لم يكن هدفها سوى إبقاء الحلف قويا بأعضائه، وابقاء الولايات المتحدة متربعة على عرش الحكم فيه. كتب الرئيس الأمريكي السابق نيكسون في كتابه "Seize the moment" وهناك ترجمة عربية للكتاب تحت عنوان: استغلوا الفرصة: **كان هم الاتحاد السوفييتي هو إخراج الوجود الأمريكي من أوروبا، وإنهاء عمل حلف شمال الأطلسي.**[٦] من الطبيعي لبقاء الحلف، وبقاء أوروبا تحت المظلة الأمريكية كان لزوم المبالغة في تصوير الاتحاد السوفيتي وكأنه وحشا يريد الانقضاض على دول أوروبا الغربية وقد تم فعلاً تصويره بالدب الروسي. هذا، وقد تم تبني هذه السياسة من قبل معظم الرؤساء الأمريكيين، التي كانت تخدم نفس الهدف، **فقد واصل الرئيس ريغان هذه السياسة وبالغ كثيراً بالخطر السوفيتي من أجل إرغام الدول الأوروبية الغربية على التوحد تحت الجناح الأمريكي وحتى لا تستغل تطورها الاقتصادي للتحرر من الهيمنة الأمريكية.**[٧] وعلينا أن ندرك هنا أن إشاعة الخوف ودق طبول الحرب يعني ازدهار بيع الأسلحة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف كذلك إلى دعم مجمعاتها العسكرية عن طريق إيجاد الأسواق الواسعة لأسلحتها الفتاكة في الدول الأوروبية، أو دول القارة الرمادية التي كانت الأكثر استيراداً واستقبالاً للأسلحة الأمريكية باهظة الثمن. **وللحفاظ على ترويج هذه السلعة وبقاء هذا السوق مفتوحة كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تحافظ على درجة كبيرة من المبالغة بالعدو الشيوعي السوفيتي لإجبار الدول الأوروبية على شراء الأسلحة من الترسانة الأمريكية دون أي حرج من شعوبها التي كانت دوماً تعيش تحت كابوس الخطر الذي خلقه الأمريكان وروجت له الدول الأوروبية.**[٨]

والآن، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، هل هناك مهام أخرى أمام النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة بسياساتها المختلفة؟ لا يمكن ان تعيش دون أعداء، بل تعمل جاهدة لإيجادهم للحفاظ على مصالحها. ففي رد نيكسون على الحكمة التقليدية التي تقول : ما دامت الحرب الباردة قد انتهت فعلى الولايات المتحدة ان لا تلعب دورا رئيسيا في العالم، أي أن مهمتها التي أعلنت بمحاربة الشيوعية قد انتهت حيث يقول: **أعارض ذلك بشدة، ان انتهاء الحرب الباردة**

---

[٦] Richard Nixon, Seize the Moment. New York: Simon and Schuster, 1992, p.123 هناك ترجمة عربية للكتاب تحت عنوان: استغلوا الفرصة.

[٧] سمير أمين وفيصل باشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص: ٣٢

[٨] بشير البرغوثي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، مقابلة شخصية، ١٩٩٦/١٢/٣ رام الله.

لم يخلق عالما سهلا، ولكنه أكثر تعقيدا، لقد حلت بعض الصراعات الكثيرة، ودور الولايات المتحدة في ذلك ليس فقط ضروريا، وانما مهما جدا أكثر من أي وقت مضى.[٩]

اعتقد أن كلام نيكسون موجه للدول الأوروبية التي كانت تعتبر الولايات المتحدة مظلة نووية لحمايتها في حال نشوب أية حرب من قبل حلف وارسو. وبانتهاء الحرب الباردة طرحت دول الاتحاد الأوروبي عدة تساؤلات أهمها: **والآن وبعد الحرب الباردة وبعد ان استطاعت دول أوروبا الغربية ان تبني نفسها اقتصاديا وعسكريا، ما هو الهدف من البقاء تحت المظلة الأمريكية؟ وما معنى مضمون المسائل المتعلقة بالأمور العسكرية والأخرى الأمنية بعد انتهاء خطر الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية.**[١٠]

اعتقد أن الدول الأوروبية على وعي تام للمصالح الأمريكية في أوروبا، وان إبقاء الوضع هناك كما كان عليه لم يرضِ الشعوب والحكومات الأوروبية، ولم يرضِ عدداً لا بأس به من أصحاب القرار الأمريكي خاصة الذين يدفعون باتجاه تحويل الميزانيات وصرفها لحل المعضلات الاقتصادية الداخلية، وهم كذلك على يقين بأن الدول الأوروبية الغربية واليابان كانت بحاجة الى الولايات المتحدة أثناء التهديد السوفييتي لها، وكانت مستعدة للتنازل عن بعضٍ مصالحها مقابل ذلك، وفي هذا السياق قال السناتوْر الأمريكي ديفد بورين: "لا أظن أننا نفهم على وجه الدقة أن اضمحلال الاتحاد السوفييتي هو اضمحلال لنا أيضا".[١١] مشيرا الى عدم تقبل الدول الأوروبية لاستمرار الدور القيادي للولايات المتحدة في أوروبا والعالم، لأن للدول الأوروبية مصالح خاصة تتعارض مع المصالح الأمريكية.

الولايات المتحدة ونظام القطب الواحد

إن هذه الحقائق تجعلنا نتساءل عن قدرة الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها في الخارج، آخذين بعين الاعتبار الإنهاك التي تعرضت له أثناء الحرب الباردة جراء سباق التسلح خاصة في عقد الثمانيات من أجل الدفاع عن مصالحها في شتى بقاع العالم خوفاً من هيمنة الدب الروسي. وقد علمنا التاريخ تبديل المواقع بين القوى العظمى، والأهم من ذلك استنتاجات معهد بروكسنجر (

---

[٩] Richard Nixon, Ibid. p. 308

[١٠] Steven L. Miller, Europe Unification, (Indiana: ERIC and Mershon Center, 1995), p.25

[١١] احمد بهاء الدين شعبان، مصدر سابق. ص. ٤٦ – ٤٧

Pro - Kissinger Institute)التي تحدثت عن تبادل أمريكا وأوروبا أماكنهما وتفوق أوروبا على أمريكا في ظروف السلام العالمي. ولم يُخفِ بول كندي ذلك حينما قال :"على صناع القرار في واشنطن أن يواجهوا ويتحملوا حقيقة أن مجموع المصالح والالتزامات الكونية لأمريكا أصبحت اليوم اكبر بكثير مما بوسع البلد الدفاع عنها جميعا في وقت واحد، ومن الصعب التخلي عن أي منها دون التعرض لمخاطر جديدة في آن واحد."[١٢]

ولاحتفاظ الولايات المتحدة بمصالحها يتوجب عليها تطوير اقتصادها الداخلي وزيادة تجارتها الخارجية، وإنعاش القطاع الخاص، الا أن التجربة تعكس غير ذلك، فالاقتصاد الأمريكي يتأرجح بين المد والجزر، فالبرغم من تحقيق الإنجازات الاقتصادية هنا وهناك إلا أن هناك مجموعة من المخاطر التي تواجه الاقتصاد الأمريكي بشكل عام. فإذا أجرينا مقارنة بين النمو الاقتصادي الحالي والآخر خلال سنوات السبعينيات نستنتج أن هناك فرق شاسع. والتراجع الاقتصادي الأمريكي بدأ عام ١٩٨٢ إبان تولي رونالد ريغان الرئاسة، والذي أعطى الأولوية في الميزانيات للإنفاق الدفاعي، الذي يعني تقليص الميزانيات للقطاعات الأخرى التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطن الأمريكي، وتعمل على انخفاض مستوى المعيشة مقارنة مع سنوات الستينيات والسبعينيات من هذا القرن. أما إذا قارنا الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات العشر الأخيرة مع الدول الفاعلة الأخرى نلاحظ أنه ترافق مع النمو المتسارع للاقتصاد الأوروبي والآخر الصيني الذي كان أهم معالمه ارتفاع مستوى المعيشة في هذه الدول مقارنة مع سنوات الستينيات والسبعينيات. "فالاقتصاديات الأوروبية تتمتع بفائض تجاري، بينما لدى الولايات المتحدة عجز تجاري سنوي يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار ومدينه بتريليون دولار في الخارج."[١٣] **وكما هو معروف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الان أكبر دولة مدينة ليس فقط في العالم بل والتاريخ أيضا، بعد أن كانت أكبر دولة دائنة في العالم خلال سنوات السبعينيات من هذا القرن.**[١٤]

ورغم هذه الأزمات الا أن التوجهات التي سار عليها ريغان في الثمانينات ما زال قسما كبيرا منها مستمرا حتى الآن " فاستمرار تلك التوجهات سوف تدفع بالدين القومي الأمريكي الى ما يناهز ١٣ ترليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، وان مدفوعات الفوائد من هذا الدين تقفز الى ١,٥ ترليون

---

[١٢] بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص. ٧٨٣ – ٧٨٤.
[١٣] نبيل الملحم، هل تنهار القوة الامريكية قبل القرن الواحد والعشرين؟ جريدة القدس ١٩٩٩/٤/١٠، عدد ١٠٦٤٠، ص. ١٩
[١٤] مشيل البير، الرأسمالية ضد الرأسمالية. ترجمة حليم طوسون. القاهرة: مكتبة الشروق، ١٩٩٥. ص: ٦٥.

دولار، أي ضعف مقدارها بتسع وعشرين مرة عما كانت عليه في العام ١٩٨٠".[١٥] وأحد أهم المعطيات التي تؤكد ذلك ان مكتب الموازنة التابع للكونجرس " تنبأ بأن عجز الموازنة سيرتفع من ٣٥٢ مليار دولار من العام ١٩٩٢ الى ٤٠٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٢". [١٦] إلى أن هذا التراجع لا ينعكس فقط على الحياة المعيشية للشعب الأمريكي، بل يتعدى ذلك للتأثير على الدولة ككل. إن وجود هذا الرقم الفلكي من الديون قد يسبب كساداً تجارياً في السوق الداخلية والأخرى الخارجية خاصة وأن القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي أصبحت تهددها الصناعات اليابانية والأخرى الأوروبية.

لقد نجم عن هذا التراجع الاقتصادي في بداية التسعينات نتائج سلبية على مستقبل الاقتصاد الأمريكي خاصة في ظل وجود العملاق الياباني، الذي سخر مليارات الدولارات لشراء الشركات الأمريكية التي أعلنت عن إفلاسها إضافة الى شراء عدد كبير من المصانع والمصالح التي أغلقت بسبب كساد منتوجاتها. "فقد أصبح كل من مركز روكفلر Rockfeler و CBS و MCA في أيدي اليابانيين وغدت شركة يونيرويال تابعة لمشيلان".[١٧]وعلى الصعيد الآخر وبسبب معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية، كان هناك إغراء جديد لرؤوس الأموال الأوروبية المستثمرة في الولايات المتحدة للرجوع وغرس مصالحها في وطنها الأمر الذي يزيد من استفحال الأزمة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة "حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية الى انخفاض حاد في تدفق رؤوس الأموال الجديدة من أوروبا بحوالي ٥٠% عام ١٩٩٠، التي بلغت ٢٤,٩ مليار دولار بعد أن كانت ٤٤,٦ مليار دولار عام ١٩٨٩".[١٨] يضاف إلى ذلك الصين التي تشهد نموا اقتصاديا كبيرا يصل إلى ١٢% حسب المصادر الأمريكية.

الحفاظ على المواقع

والآن هل بوسع الولايات المتحدة ان تحتفظ بموقعها الحالي أم لا؟ اعتقد أن إجابة بول كندي هي الأدق حينما أجاب :"كلا، لأنه لم يتح لأي مجتمع أن يبقى متقدما على المجتمعات الأخرى الى الأبد. لأن ذلك ينطوي على تجميد النمط المتبدل لمعدلات النمو والتقدم التكنولوجي والتطورات

---

[١٥] بول كندي، مرجع سابق، ص. ٨٠٠
[١٦] احمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص. ٤٦
[١٧] مشيل البير ، مصدر صبق ذكره، ص: ٤٧،
[١٨] احمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص. ٤٦

العسكرية التي وجدت منذ عهود سحيقة، واما من الناحية الأخرى ولا يعني الاستشهاد بالسوابق التاريخية، ان الولايات المتحدة لا بد أن تتضاءل نسبيا الى حجم القوى الرائدة السابقة كاسبانيا او هولندا او أنها ستنشطر كالإمبراطوريتين الرومانية والنمساوية المجرية، أنها بكل بساطة دولة كبيرة من الممكن أن تؤول الى المصير الأول".[١٩] لقد علمنا التاريخ بان انحطاط اقتصاد أي دولة عظمى جعلها تزيد من ميزانيتها لأغراض الدفاع على حساب معيشة شعبها من أجل مواجهة التحديات الخارجية، وهذا بدوره يضغط على الاستثمار الإنتاجي ويؤدي الى تخفيض النمو ورفع قيمة الضرائب وتشجيع الأحداث المناوئة، ويبرز النزاعات الداخلية، عبر عن ذلك الكثير من الفلاسفة مثل شو الذي قال: "تهاوت روما وانهارت بابل، وسيأتي دور سكارسدال" [٢٠] وكون الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة النظام العالمي الجديد يطلب منها توجيه العالم بالطريقة التي تريدها وتخدم مصالحها وتدعم اقتصادها، وهذا يعتبر مستحيلا في ظل أزماتها المختلفة. **هذا يعود كندي ليضيف: لا يمكن أن تحافظ هذه القوة القيادية على موقعها إلى ما لا نهاية خاصة وأن اقتصادها يتدهور بشكل نسبي.**[٢١]

والحقيقة الثانية أن العالم مليء بالنزاعات، ويعاني من ويلات الجوع والمجاعة والحرب، ولم تستطع الولايات المتحدة تغيير هذا الواقع خلال الحرب الباردة أبان عنفوانها، واليوم وبعد التراجع من المحتمل ألا تستطيع السيطرة واحتواء هذه النزاعات. يذكر كيسنجر في كتابه: " الدبلوماسية " "إن الولايات المتحدة، على الصعيد الواقعي، ليست بحال يؤهلها لإملاء جدول الأعمال الكوني وحدها، أفضل مما كانت عليه مع تباشير الحرب الباردة. نعم أنها أكثر تفوقا مما كانت عليه قبل عشر سنوات غير أن القوة بانت. يا للسخرية، أقل فعالية في عالم اليوم. وهكذا تضاءلت قدرة أمريكا عمليا على تسخير القوة لقولبة بقية أنحاء المعمورة ".[٢٢]

أخيرا أعتقد بأنه مهما تعاظمت قوة الولايات المتحدة تبقى أزماتها مرافقة لها، فحل الأزمات الاقتصادية لا يمكن ان يكون الا بتخفيض ميزانية الدفاع، وهذا يعني احتمال انسلاخ دول ومناطق كثيرة عن المظلة الأمريكية، لأن ذلك يضر بمصالحها. ففي كلا الحالتين هناك عوائق تؤدي الى

---

[١٩] بول كندي، مصدر سابق. ص. ٨٩

[٢٠] نفس المصدر . ص. ٨٠٩

[٢١] بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص: ٣٦٧،

[٢٢] هنري كيسنجر ، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص. ٥٣٢

نفس النتيجة، فالانسحاب من الهيمنة والسيطرة الدولية لخدمة اقتصادها الداخلي يفقدها هيمنتها كدولة عظمى وحيدة في العالم. وبقاء الحال على ما هو عليه قد يزيد من استفحال الأزمة الاقتصادية الداخلية، "فهناك فجوة تنذر بالاتساع في سياسة أمريكا بين ادعاءاتها ونواياها بدعمها، فمن السهل جدا ان تتحول خيبة الأمل الى ذريعة للانسحاب من الشؤون الدولية برمتها".[٢٣] والانسحاب هذا لا يتأتي بشكل طوعي من قبل الولايات المتحدة، بل ستكون مجبرة ومرغمة على ذلك. وفي حالة الانسحاب ستترك الولايات المتحدة فراغا، يملؤه الآخرون المرشحون لمشاركة الولايات المتحدة في السيطرة على العالم، وأنا أعتقد أنه من المحتمل أن تكون أوروبا هي المرشحة الأقوى التي تبذل الجهود الجبارة من أجل الارتقاء بتأثيرها السياسي على النظام الدولي بشكل يتلاءم مع قوتها الاقتصادية.

[٢٣] هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص. ٥٣٨

ثانياً: أوضاع الولايات المتحدة الأمريكية والمعضلة الاقتصادية

لقد لاحظنا مما سبق ذكره، أن هناك تراجعا اقتصاديا ملحوظا للولايات المتحدة مع العلم أنها ما زالت تحتفظ بكونها الدولة والقوة رقم واحد في العالم. فالتراجع هذا له أسبابه، ومظاهره، وله نتائجه أيضا، سواء على المستوى الداخلي او الخارجي.

أ) أسباب التراجع الاقتصادي:

١ – تكاليف الحرب الباردة.

كما ذكرنا، بدأت الحرب الباردة بين القوتين الأعظم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتصار كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على المانيا وإيطاليا واليابان. وشهد النصف الثاني من القرن الحالي تنافسا كبيرا بين القوتين الأعظم، وللمحافظة على البقاء جند كل طرف من الأطراف كافة إمكانياته لزيادة قوته العسكرية، والاقتصادية في ان واحد سواء داخل حدود الدولة او خارجها.

وكانت الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة تسير في مسارين:

أ) زيادة وتطوير القوة العسكرية والدفاعية للولايات المتحدة ولحلفائها في كافة أنحاء العالم، وكان ذلك عبر دفع المليارات لإيجاد الأسلحة الذرية، والنووية، وكافة معدات ولوازم حرب النجوم، لخلق رادع نووي، لإيقاف الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو من التوسع والتدخل في شؤون العالم، الذي يهدد امن ومصالح الولايات المتحدة. وكل تلك المليارات كانت على حساب القطاعات الأخرى التي ظهرت أزمتها الى العيان بعد انتهاء الحرب الباردة.

ب) ان ذلك التطور النوعي والكيفي في الأسلحة الفتاكة **كان يهدف، أيضاً، إلى إجبار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو على أن يحذوا حذو الولايات المتحدة لإرهاقهم اقتصاديا، وتحويل الأموال بإتجاه الدفاع وليس باتجاه الحياة الكريمة التي وعدت بها شعوب الدول الاشتراكية، وبالتالي كانت تهدف الولايات المتحدة الى إيجاد التحركات الجماهيرية ضد الأنظمة الشيوعية، والمطالبة بما وعدت به من رفاه ومستوى معيشة عال بعيد عن الفقر والجوع والضغط**[٢٤]. إن

[٢٤] بشير البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

تلك الاستراتيجية لم تهزم الاتحاد السوفيتي فقط، بل عملت على تدهور الأوضاع داخل الولايات المتحدة أيضا، وقد عبر عن ذلك لورنس ايجلبرجر ببلاغة عندما قال: "لقد هزمنا السوفيت على خط الوصول، الا إننا عبرنا هذا الخط ونحن نلهث من شدة الإرهاق، فلم تعد لدينا نفس قدراتنا السابقة للتأثير على مجرى الأحداث والدفاع عن مصالحنا في العالم"[٢٥].

٢- تضخم قطاع المعلومات

لم يقتصر الأمر في محاربة الاتحاد السوفيتي على تصنيع ونشر الأسلحة، وانما أيضا صاحب ذلك الحملات الدعائية التحريضية ضد الأفكار الشيوعية في كافة أنحاء العالم. وهذه السياسة عملت على تضخم قطاع المعلومات. يضاف إلى ذلك أن طبيعة التقدم العلمي والتكنولوجي وازدياد المنافسة مع الآخرين، زاد الاهتمام بهذا القطاع خاصة وانه يدر الأرباح الكثيرة على الشركات الخاصة، وبنفس الوقت يكلف مليارات الدولارات التي كانت وما زالت تدفع من قبل الحكومة الأمريكية. وعندما نتكلم عن قطاع المعلومات نتحدث عن المخططين والمنظمين والمدراء والمحامين والصحفيين ودور االنشر ...الخ. فمعظم الأمريكيين يقضون وقتهم في وضع العمليات او نشر المعلومات، **حيث وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع عام ١٩٨٢ ٦٠% من الأمريكيين مقارنة مع ١٧% من العام ١٩٥٠**[٢٦].

٣-تقلص قطاع التصنيع

جاء تضخم قطاع المعلومات على حساب قطاع التصنيع الذي " كان يعمل به في العام ١٩٨٢ ١٣ % فقط"[٢٧].

٤- دعم الدول الفقيرة التي كانت تقف خلف المعسكر الغربي

والهدف من ذلك اتقاء شر الإتحاد السوفيتي وأفكاره من غزو هذه البلدان، التي تعتبر تربة خصبة لنشر الأفكار الشيوعية التي تتحدث عن العدالة والمساواة والملكية العامة و التخلص من الفوارق الطبقية.

---

[٢٥] احمد بهاء الدين شعبان، مصدر سابق ، ص. ٤٦ وما بعده

[٢٦] John Naisbitt, Megatrends: Ten New Directions transforming our Lives (New York: Warner Books, 1982) p. 14

[٢٧] Ibid, p. 14

٥-دعم الولايات المتحدة للقوى والحركات المناهضة للقوى والحركات التي كانت تقف وراء المعسكر الاشتراكي.

إن ذلك الدعم المادي والمعنوي لم يكن له أي مقابل سوى تأييد السياسة الأمريكية العالمية وكان في أحيان أخرى يستفاد منها باستخدام أراضيها كقواعد للأسلحة الأمريكية وتوجيهها نحو دول حلف وارسو.

ب) مظاهر التراجع الاقتصادي

١- تراجع الموقف الأوروبي في دعم رئاسة حلف ال Nato

لقد كانت أوروبا بحاجة للولايات المتحدة أثناء التهديد السوفيتي الحقيقي لأوروبا، واخذ هذا التهديد بالزوال أثناء مفاوضات اتفاقية (salt I) الداعية الى الوفاق وتفكيك الصواريخ بعيدة المدى. فالمعادلة ما بين الدول الأوروبية وحلف الناتو كانت تتميز بالحب والهروب. فكان الحب يأتي في فترات الأزمات بين الشرق والغرب وكان يزول بزوال ذلك التوتر ويتحول الى بغض وهروب، وقد لاحظنا تراجع الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة منذ اللحظة التي بدأ بها التراجع الاقتصادي الأمريكي ولم نجد سوى اليابان التي تقدم الدعم للإدارة الأمريكية لتحسين وضع الدولار في أوقات الانهيار، واليابان لم تقم بذلك إلا لحماية مصالحها أيضا في أمريكا ودول حلف الناتو. وبالرغم من النمو والتطور الاقتصادي الياباني خلال العقود الأربعة الماضية إلا أن ذلك النمو صاحبه عدد من الأزمات، وأبرز تلك الأزمات هي الأخيرة التي أدت إلى تراجع الين الياباني وأثرت كذلك على السياستين الداخلية والخارجية لليابان. **فالمستهلك الياباني مستاء من دفع الضرائب في الوقت الذي تقف القيادة السياسية حائرة أمام ذلك. هذا وكان للأزمة الآسيوية من العام الماضي ١٩٩٨ انعكاسا سلبياً على صادرات اليابان**[٢٨]

٢- تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لحدودها التي كانت مرسومة أبان النظام العالمي السابق

حيث كانت تتصيد الفرص لوضع قدمها في كل أزمة من أزمات الدول الأخرى خوفا من الخطر الشيوعي ومن أجل إيجاد مناطق جديدة للاستثمار. وتلك السياسات أدت الى وجود مناطق نفوذ

[٢٨] Palestinian Economic Puls. Financial Crisis, Vol III, NOS, Sep - Oct, 1998 p. 12.

واسعة جدا بحاجة الى التواجد الأمريكي، وبحاجة الى المصاريف الكبيرة التي ترهق الميزانية الوطنية.

٣- غزو اليابان للسوق الأمريكية.

تمثل الغزو الياباني للسوق الأمريكية بمسارين متوازيين:

الأول: غزو المنتجات اليابانية للسوق الأمريكية خاصة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والسيارات. ذلك أن زيادة الإقبال على السيارات اليابانية ليس لكونها فاخرة فقط، بل ولأنها اقتصادية أيضا. وهنا يوجد ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أن اختيار السيارة الاقتصادية لا يعبر إلا عن أزمة اقتصادية يعاني منها المشتري الأمريكي. فهذا التوجه هو أحد نتائج الكساد التجاري والاقتصادي الأمريكي الذي أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية. وزاد تسارع بيع السيارات اليابانية للولايات المتحدة مع بداية التسعينات التي كانت تشهد الطور الأخير من الحرب الباردة. إن هذا التغير في نمط حياة الشعب الأمريكي، ونهجه اثر بشكل كبير على تراجع الصناعات الأمريكية، وبالتالي أدى إلى خسائر فادحة في الميزانية الأمريكية، قابلها أرباح هائلة في الميزانية اليابانية.

أما المسار الثاني فتمثل بشراء الشركات والبنوك والأسواق والمصانع التي لم يكن لديها القدرة على الاستمرار في العمل. وهذا بحد ذاته وعلى المستوى الاقتصادي يعتبر بمثابة إمساك مفاصل هامة ببعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الأمريكي.

٤- تفشي ظاهرة البطالة

عادة تظهر ظاهرة البطالة عندما يكون هناك حالة من الركود الاقتصادي. وبدأت ظاهرة البطالة في أمريكا تزداد حجما مع بداية الثمانينات من هذا القرن. وغزو المنتجات الأجنبية للسوق الأمريكية أدى بشكل أوتوماتيكي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، فتوفر السلع المنافسة الجاهزة في السوق الأمريكية يعمل على تردد أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية إلى استثمار أموالهم لإنتاج سلع مشابهة، هذا إضافة إلى تراجع الطلب على المنتجات الأمريكية مما أدى إلى إغلاق بعض المصانع وتسريح العمال الذين انضموا إلى قوافل العاطلين عن العمل. وهناك أسباب أخرى كثيرة أدت الى التراجع الاقتصادي مثل إغلاق عدد كبير من الشركات التي لم تستطيع الوقوف أمام المنافسة. يضاف الى ذلك ان الإدارة الأمريكية لم تضع الحلول المناسبة لإيقاف ذلك التراجع

لأنه لم يكن مدرجا ضمن أولوياتها. فالإدارة الأمريكية كانت تسير بالركب بنفس الاتجاه. أبدع الكاتب الأمريكي Naisbitt بوصف ذلك بقوله "رونالد ريغان يركب الحصان في الاتجاه الذي يسير به الحصان"[٢٩]. وأخيرا ظاهرة اللامبالاة لأغلبية الشعب الأمريكي لمن يحكم أميركا، **فإذا درسنا نسبة المساهمة السياسية للمواطن، فهي الأقل مقارنة مع الدول الديمقراطية الأخرى في العالم، فمعدل ممارسة حق التصويت أيا كان نوع الانتخابات يمثل ثلث الناخبين.**[٣٠] فالجميع يهتم بأموره الخاصة وعمله وجلب الدولار للعيش حياة كريمة، فأغلبية الشعب الأمريكي لا تعرف ماذا يدور في العالم وما هو دور حكومة بلدهم في الأحداث العالمية.

ج) نتائج التراجع الاقتصادي

لقد كان لتراجع الاقتصاد الأمريكي آثارا كبيرة على المستوى الخارجي والداخلي.

أ: المستوى الخارجي

١- لقد بدأ حلفاء الولايات المتحدة بزيادة الاهتمام ببلادهم وباقتصادهم متجهين نحو الاستقلالية، واكبر مثال على ذلك الإنجازات التي حققها الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وحرية التجارة، وزيادة الجهود باتجاه الوحدة السياسية.

٢- تصاعد قوة الحركات الاحتجاجية في الدول التابعة للمعسكر الغربي سواءا كانت غنية أو فقيرة. فقد شهدت أوروبا عدة تحركات شعبية تطالب بإزالة الصواريخ الأمريكية. وكذلك شهدت دول العالم الثالث تحركات ديمقراطية تطالب أنظمتها الدكتاتورية الخروج من تحت المظلة الأمريكية، وأجهزتها المختلفة التي نشطت بالاونة الأخيرة بسلب خيرات هذه الدول وكان على رأسها التحولات الديمقراطية في القارة الأفريقية (جنوب أفريقيا) وجهود مشابهة في أمريكا اللاتينية والوطن العربي.

٣- تنامي شعبية الأحزاب الشيوعية المتجددة في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق بعد تجربة هذه الدول لأنظمة الحكم التي دعمتها الولايات المتحدة، **ومثال ذلك فوز الحزب**

---

[٢٩] John Naisbitt, Ibid, p. 101

[٣٠] مشيل البير، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٥.

الشيوعي في انتخابات بلغاريا وارتفاع نسبة التصويت للشيوعيين في روسيا[٣١]. واعتقد أن ردة الفعل هذه كما ورد ذلك في جريدة ال هيرالد تريبون يعود إلى فشل السياسة الأمريكية اتجاه دول أوروبا الشرقية، **فشعوب الدول الشيوعية كانت تنظر بإعجاب مطلق للولايات المتحدة، إلا أن تخبطها ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية أدى إلى رد فعل قوي ومعادي من قبل شعوب الدول الشيوعية السابقة ضد الولايات المتحدة."**[٣٢]

٤- تراجع الإقبال على شراء المنتجات الأمريكية خاصة الطائرات بعد اقتحام ال Air-Bus الأسواق العالمية. وهي شركة طائرات فرنسية - بريطانية - ألمانية - وأسبانية. "واستطاعت هذه الشركة ان تحقق أرباح هائلة في الوقت الذي تراجعت به حصة الشركات الأمريكية في السوق الدولية من بيع طائراتها. **والغريب في الأمر أن الحلفاء الشديدين في تأييدهم للسياسة الأمريكية يفضلون الان طائرات ال Air-Bus على الطائرات الأمريكية مثل شركات الطيران في الدول العربية الخليجية**[٣٣].

٥- ازدياد النشاط السياسي والاقتصادي والتجاري في عدة دول كانت تعتمد على المنتجات الأمريكية، والتي كانت تخضع للسياسة والهيمنة الأمريكية. **واهم تلك الدول هي دول أمريكا اللاتينية التي تشهد الان نشاطا ملحوظا لأسبانيا**[٣٤]، يضاف إلى ذلك زيادة حجم التجارة الخارجية الأوروبية لدول الخليج العربي والسعودية والأردن. وتشير معظم الأرقام إلى تطور العلاقات التجارية الأوروبية العربية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، **فبينما تحتكر المجموعة الأوروبية لنفسها ٣١,٢% من الصادرات العربية و ٣٩,٥% من الاستيرادات تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٢% من الصادرات و ١٤% من الاستيرادات.**[٣٥]

---

[٣١] Mrs. Marianne Erickson, member of the European Parliament, an interview on January 16, 1999- Al - Qazar Hotel - Jerusalem.

[٣٢] نبيل ملحم، مصدر سبق ذكره، ص: ١٩

[٣٣] Ibid.

[٣٤] Mrs. Marianne Erickson, Ibid

[٣٥] بشارة خضر، العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها. الحوار الاقتصادي العربي - الأوروبي: نشأته: حاضره: مستقبله. مركز الدراسات العربي - الأوروبي - أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول: العلاقات العربية الأوروبية، ١٩٩٧،ص: ٧٦.

ب: المستوى الداخلي:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الأمريكي في التسعينات يختلف عما كان عليه في السبعينات فالمواطن الأمريكي لم يعد ينعم بحياة الرفاه التي تمتع بها خلال الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن. وفيما يلي وصفا لبعض المسائل التي تعتبر نتاجا لتردي وتراجع الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

١- مستوى المعيشة

ان تحول الاقتصاد الأمريكي الذي كان يتمثل بالاكتفاء الذاتي المعزول ليكون جزءا من الاقتصاد العالمي متعدد الأطراف، افقد الولايات المتحدة قوة الهيمنة الاقتصادية التي شهدتها العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبالتالي خلق هذا الوضع الجديد انقلابا في حياة الشعب الأمريكي الذي اصبح يتمتع بمستوى معيشة ليس الأعلى في العالم. وإذا قارنا بين مستوى المعيشة للفرد في الدول الاسكندنافية مثلا، نرى انه متقدم درجات عنه في الولايات المتحدة، **وكذلك اصبح مستوى المعيشة في كل من ألمانيا وفرنسا يفوق بعض الشئ المستوى المعيشي في الولايات المتحدة.**[٣٦] ومن اجل الموضوعية في ذلك أود الإشارة إلى التراجع الكبير في امتلاك "البيت" الخاص للمواطن الأمريكي وذلك ما بين العام ١٩٨٠ والعام ١٩٨٧.

- **"٢١% ممن لا تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاما كانوا يملكون بيتا عام ١٩٨٠، تراجعت النسبة عام ١٩٨٧ الى١٦%.**
- **٤٣% ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٢٩ عاما كانوا يملكون بيتا عام ١٩٨٠، تراجعت هذه النسبة لتصل إلى ٣٥% من العام ١٩٨٧.**
- **٦١% ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٣٤ عاما كانوا يملكون بيتا عام ١٩٨٠، تراجعت النسبة إلى ٣٥% عام ١٩٨٧.**
- **أما فئة العمر ما بين ٣٥-٣٩ عاما فكانت نسبة تملكها للبيوت عام ١٩٨٠ هي ٧١%، أما عام ١٩٨٧ فكانت ٦٣%"**[٣٧].

---

[٣٦] Mrs. Marianne Erickson, Ibid.

[٣٧] Kevin Phillips, The Politics of Rich and Poor: Wealth and the American Electorate in the Reagan Aftermath (New York: Harper Perennial, 1991) P.22

٢-تراجع الصناعات الأمريكية وزيادة البطالة

لقد تراجعت الصناعات الأمريكية نوعاً ما في ظل زيادة الطلب على الصناعات اليابانية والأوروبية مع بداية العقد الماضي. وهذا التراجع أدى إلى تسريح مئات آلاف العمال وانضمامهم إلى قافلة العاطلين عن العمل. **وأكبر مثال على تراجع الصناعات الأمريكية اضطرار شركة General Motors إلى إغلاق ٢١ مصنعاً في أمريكا اللاتينية عام ١٩٩١ و تسريح ٢١ ألف عامل بسبب الخسائر التي تكبدتها الشركة جراء التراجع الكبير في تسويق منتجاتها.**[٣٨] وهذا التراجع الكبير انعكس على عمل البنوك الأمريكية، فعدد من البنوك الكبيرة لم تخف أسرارها المتعلقة بتراجع أعمالها والإقبال عليها وتراجع التعامل معها منذ بداية هذا العقد، بل أعلنت عن خسائر كبيرة وكثيرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ومثال ذلك **بنك Citicrop الذي أعلن أن خسائره تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار، أما بنك Bankers Trust فوصلت خسائره إلى ٢٦٠ مليون دولار في العام ١٩٩٨.**[٣٩]

٣- زيادة نسبة الجريمة

من المعروف أن ظاهرة القتل والجرائم الأخرى هي سمة مميزة للمجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية أو سياسية. وظاهرة القتل في الولايات المتحدة ترتفع يوما بعد يوم، ومع اتساع رقعة الولايات المتحدة لا تمر ساعة واحدة إلا وبها جريمة واحدة على الاقل، رغم الاحتياطات الأمنية والشرطية التي تقوم بها أجهزة الأمن الأمريكية، هذا ناهيك عن الأمراض النفسية والاجتماعية الأخرى كتعاطي المخدرات والكوكائين وعمليات الاغتصاب التي أصبحت ظواهر عادية في المجتمع الأمريكي. وبهذا الصدد ودون ذكر أي أرقام تتعلق بأعمال القتل والسرقات والاغتصاب بل علينا دراسة ظاهرة أخرى مرتبطة في هذه الموضوعه، وهي ظاهرة الزيادة الضخمة في عدد المحامين الذين يعتبرون الولايات المتحدة تربة خصبة لممارسة مهنتهم التي تدر عليهم ملايين الدولارات. " استنادا إلى ال Chicago Sun- Times زادت نسبة المحامين ١٤% من العام ١٩٧٠ و ١٩٧٨ مقارنة مع زيادة عدد السكان التي زاد ب ٦% فقط. وقد تضاعفت هذه النسبة من عدد المحامين في سنوات الثمانينات من هذا القرن"[٤٠].

---

[٣٨] أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سابق، ص ٤٩.

[٣٩] Palestinian Economic Puls. Ibid, p.12.

[٤٠] John Naisbitt, Ibid. P. 157

أما عن الجرائم، فقد بلغت في العاصمة واشنطن عام ١٩٩٠، ٤٨٣ جريمة. أما على مستوى الدولة ككل، فقد تم حصر ٢١ ألف جريمة قتل عام ١٩٨٩ وحوالي ٢٣ ألف جريمة عام ١٩٩٠ .[٤١] والظاهرة الجديدة المتمثلة بقيام طلاب المدارس بارتكاب جرائم داخل المدرسة لدليل آخر عن الأزمات التي تعصف بالمجتمع الأمريكي والتي تتطلب إعادة النظر في مجمل النظام السياسي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة.

٤-تدني مستوى التعليم المدرسي

لقد كان هم الإدارة الأمريكية خلال الحرب الباردة هو تطوير الأسلحة والبرامج الفضائية الحربية دون إعطاء أهمية للمواطن الأمريكي في المؤسسة التعليمية. وإهمال هذه المؤسسة عمل على تفشي الأمراض وتراجع المستوى التعليمي فيها مقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى كاليابان والدول الأوروبية الغربية. كتب بول كندي: **على الرغم من الفرص التي يمنحها النظام التعليمي المجاني في الولايات المتحدة إلا أن هناك أعداداً هائلة تتسرب من المدارس، حيث يبلغ عدد تاركي المدارس من المرحلة الثانوية أكثر من ٦٠٠ ألف طالب، وهذا العدد يشكل خمس مجموع الطلبة الثانويين. أما عن المستوى التعليمي، فيضيف كندي، أن نتائج أحد الاختبارات المعيارية الذي جرى للصف التاسع من سبعة عشر بلداً، أنهى الطلبة الأمريكيون الاختبار بعد طلبة اليابان وكوريا الجنوبية ودول أوروبا الغربية. هذا ولم يتفوقوا إلا على طلاب هونج كونج وطلاب الفلبين.**[٤٢] أما عن وضع القراءة والكتابة، "وحسب إحدى الدراسات لا يستطيع ٢٥ مليون من البالغين القراءة بشكل جيد ليفهموا تحذيراً على زجاجة دواء، كما أن ٢٢% من البالغين غير قادرين على عنونة رسالة بشكل دقيق".[٤٣]

والان ما دام الأمر كذلك فما هو الحل الأمثل لكافة هذه المعضلات؟ اعتقد انه لا يوجد هناك عصا سحرية لان أي حل لأي معضلة من المعضلات يخلق معضلات أخرى. تخفيض الميزانيات التي تصرف على الدفاع والأسلحة النووية يخلق تراجعا في الهيمنة الخارجية، وتجعلها تفقد الكثير من الحلفاء، خاصة في الدول الفقيرة التي تهيمن عليها تستخدم أراضيها لنصب قواعد الردع لأي تهديد. وعلينا أن لا ننسى انه ليس الولايات المتحدة الأمريكية فقط هي من تسعى للمحافظة على

---

[٤١] مشيل البير، الرأسمالية ضد الرأسمالية. ترجمة حليم طوسون القاهرة: مكتبة الشروق، ١٩٩٥. ص: ٤٦.
[٤٢] بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣. ص: ٣٧٨-٣٧٩.
[٤٣] نفس المرجع، ص: ٣٧٩.

مناطق النفوذ بل هناك الدول الأوروبية وروسيا وغيرها التي بدأت تنافس الولايات المتحدة في نفوذها في العالم.

أما إغلاق مصانع السيارات والطائرات الكبيرة خاصة بعد منافسة ال Air Bus لها تجعلها تزيد من قوافل العاطلين عن العمل، وبالتالي يلزمها الميزانيات للأجهزة الأمنية للحفاظ على الأمن. أما إيجاد الفرص للعاطلين عن العمل فذلك بحاجة ليس فقط إلى سوق وانما إلى ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد في الداخل. وإيجاد الأسواق اصبح عملية ليست سهلة في الولايات المتحدة أو خارجها في ظل وقوف الماردات الياباني والأوروبي الذان أصبحا ينافسان الصناعة الأمريكية في عقر دارها. وإبقاء أعداد هائلة من العاطلين عن العمل قد يؤدي إلى حرب أهلية أخرى تختلف عن السابقة بين الشمال والجنوب التي كانت بالأساس بين الصناعة والزراعة بل ستكون: "كل ضد الآخر. الضواحي ضد المدن، المشردين ضد المحصنين، ستكون حرب عصابات غير منظمة في كل مكان حتى يصل الناس إلى البر الذي يعرفون به الشراكة المتساوية في الحياة"[٤٤]. أما الحل الأفضل فهو التسليم بالأمر الواقع وهذه حقيقة مرة تقع على الإدارة الأمريكية التي لم تضع الخطط المستقبلية لما بعد الحرب الباردة. فكل الجهود كانت تصب في اتجاه واحد وهو إسقاط الاتحاد السوفيتي وحلفاءه دون الاهتمام بوضع البرامج والخطط لقيادة العالم بنظامها التي أوجدته المتمثل بأحادية القطبية، وكما قال هنري كيسنجر: "إن الولايات المتحدة على الصعيد الواقعي ليست بحال يؤهلها لإملاء جدول الأعمال الكوني لوحدها، افضل مما كانت عليه مع تباشير الحرب الباردة"[٤٥].

اخيرا اعتقد أن حلفاء الولايات المتحدة لا يمكن أن يلعبوا دورا مهما في المحافظة على النظام العالمي الجديد الذي يخدم بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية وليس حلفائها في أوروبا الغربية الذين يدركون أن القرن الواحد والعشرين لن يكون كسابقه، أي أنهم يتطلعون إلى نظامٍ دولي ليس أحادي القطبية، **فالنظام الدولي بوصفه الراهن يمكن وصفه بأنه نظام القطبية الأحادية عسكرياً، حيث يعيش مرحلة انتقالية نحو القطبية متعددة الأقطاب من الناحية الاقتصادية وقد تكون عسكرية كذلك.**[٤٦]

---

[٤٤] Kevin Phillips, Ibid, P. 154

[٤٥] هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص٥٣٢

[٤٦] عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٥، ص: ٩٦

لذلك يمكن إرجاع سبب التطورات والتحركات الأوروبية الهائلة خلال السنوات العشرة الماضية هي نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، وتحررها من كابوس الرعب الذي كان يهددها، وكابوس القيود الأمريكية كونها الحامي والمحافظ على أمن أوروبا التي كان من المتوقع أن تكون ساحة للحرب المدمرة. ومع هذا التراجع في السياسة والاقتصاد والهيمنة الأمريكية، لا بد وان يترك فراغا سياسيا مع بداية العقد الأول من القرن القادم، وهذا الفراغ سيتم تعويضه من قبل الدول الأخرى خاصة أوروبا الموحدة التي قطعت شوطا كبيرا في ذلك، تساعدها مجمل التطورات التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة.

الفصل الثاني

أوروبا ما بين التنافس مع الولايات المتحدة والتوجه نحو الوحدة

أولاً: التنافس بين الولايات المتحدة وأوروبا

لقد كان من السهل خلال الحرب الباردة تحديد المعسكرين المتحاربين وحلفاء كل منهما، إلا أنه لم يكن سهلاً تحديد النزاعات والمشاكل الداخلية في كل معسكر من هذين المعسكرين. فبالرغم من المصالح المشتركة داخل حلف شمال الأطلسي إلا أن لكل دولة خصوصيتها ورغبتها في تحديد سياساتها الخاصة سواءً على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستغل الحرب الباردة لإحكام هيمنتها على الدول الحليفة لأن في ذلك مصلحة عليا لها. أما الدول الأوروبية الغربية والتي كانت تتوق إلى الانفراج الدولي وإلى إنهاء حالة التوتر التي كانت سائدة من أجل أبعاد شبح الحرب عن أراضيها ومن أجل أن تتحرر من ثمن وجودها في ذلك الحلف كانت دائماً تواجه بالسياسة الأمريكية التي لا تعرف سوى مصالحها الخاصة. وهذا الفصل يلقي الضوء على التنافس الشديد بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، كما أنه يبحث المراحل التاريخية التي اجتازتها دول أوروبا الغربية على طريق الوحدة الحقيقية للاتحاد الأوروبي.

بقيت الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن الصراع الدولي حتى بداية القرن الحالي وذلك لانشغالها بالحرب الأهلية التي كانت دائرة هناك وبسبب بعدها الجغرافي عن بقية أنحاء العالم، إضافة إلى وجود أصوات أمريكية كانت تفضل العزلة. ولكن وبعد انتهاء الحرب الأهلية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور نفسها في كافة النواحي حتى أصبحت ومع نهاية القرن الماضي إحدى الدول العظمى وكان لها دور في عملية التوازن الدولي لحين نشوب الحرب العالمية الأولى ودخولها والانتصار بها مع بقية الحلفاء، وبعد الحرب العالمية الأولى لم توضع الحلول الناجعة للمشاكل والقضايا الدولية بل كان هناك الكثير من الخروقات والاجحافات التي أدت إلى بروز النازية والفاشية في كل من ألمانيا وإيطاليا. ومع ظهور هذه الحركات وانتصار الشيوعيين في روسيا وتأسيس الاتحاد السوفيتي دقت طبول الحرب ونشبت الحرب العالمية الثانية والتي شاركت فيها حوالي خمسين دولة من دول العالم القوية والفاعلة. ومع انتهاء الحرب العالمية وانتصار كل

من الاتحاد السوفيتي وأمريكا وبريطانيا وفرنسا وآخرون تشكل النظام العالمي آنذاك من جديد وتميز بثنائية القطبية واستطاع ذلك النظام العالمي أن يحافظ على التوازن الدولي حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

وخلال تلك الفترة نشأ حلفا وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتي والناتو بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد لعب توازن القوى الدور الأكبر في الحفاظ على السلام العالمي نتيجة للردع المتبادل. والشيء المميز خلال الحرب الباردة كان الانسجام الأكبر داخل دول حلف وارسو أكثر من ذلك الانسجام داخل حلف شمال الأطلسي والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة الأحزاب الشيوعية التي تجمعها أيديولوجية ماركسية لينينية واحدة إضافة إلى القرب الجغرافي فيما بينهما. أما حلف شمال الأطلسي وبسبب عدم وجود أيديولوجية موحدة وبسبب البعد الجغرافي شهد عدداً كبيراً من التوترات صاحبها عدد آخر من الأزمات خاصة وأن الذي كان يوحد ذلك الحلف هو التهديد السوفيتي. وكانت تنشأ الخلافات أثناء أجواء الوفاق، وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى التوترات والأزمات الحقيقية في الحلف والتي كان لها أثراً في التحركات الحالية لدول الحلف الأوروبية من أجل تمييز نشاطها ومواقفها من كافة الأمور الجارية في العالم.

أ: التطلع نحو الاستقلالية:

لا يوجد بلد في العالم لا يرغب باستقلالية قراره سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. وكانت دول أوروبا تتطلع إلى تلك الاستقلالية بعد أن وجدت نفسها محاصرة بعد الحرب العالمية الثانية. وحلمها نحو الاستقلالية لم يكن يردعه حلف شمال الأطلسي بل التهديد السوفيتي. فحلف شمال الأطلسي ومنذ نشأته تحددت له وظيفة محورية تتمثل في تحييد وردع التهديد السوفيتي لدول غرب أوروبا. بمعنى آخر أنه لو لم يكن هناك تهديداً سوفيتياً لما نشأ ذلك الحلف. ودخول الولايات المتحدة للحلف كونها الدولة الأكبر والأقوى والتي تمتلك كافة الأسلحة كان لها امتياز قيادة الحلف والهيمنة عليه واستغلاله ليس فقط لحماية دول أوروبا الغربية فقط وإنما أيضاً لتمرير سياساتها والمحافظة على مصالحها والبحث عن مصالح ومناطق نفوذ جديدة.

وكان لخضوع الدول الأوروبية للهيمنة الأمريكية دوراً كبيراً في ترويج أمريكا للواء التوحيد والتي لم توافق عليه فرنسا التي قررت أن تبني موقفاً أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية

وصاغت بعد ذلك الاتحاد الأوروبي. إن تلك الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا عززت موقف الدولتين. "فالولايات المتحدة تبوأت الزعامة الطاغية في الحلف العسكري وبذلك محت بروز هوية سياسية أوروبية"[٤٧]، مستغلة حاجة الدول الأوروبية لأسلحتها وحمايتها من الخطر الأحمر. "فيما انطبع دور فرنسا بالإلحاح العنيد على استقلال أوروبا السياسي بغية تعزيز تلاحم الناتو"[٤٨]. وكان ديغول هو الرئيس الأوروبي الأول الذي واجه الولايات المتحدة الأمريكية داعياً إلى إضعاف دور أمريكا في أوروبا مؤكداً على ضرورة تجهيز أوروبا لنفسها تحت راية القيادة الفرنسية من أجل مواجهة المستقبل بشكل مستقل عن أمريكا. وقد أعلنها ديغول على الملأ: "إن أمريكا ليست بأهل للثقة كي تبقى في أوروبا إلى أجل غير مسمى"[٤٩]. ولم يغفل أية مناسبة لمواجهة القادة الأمريكان الذين حاولوا استغلال الدول الأوروبية أبشع استغلال بالرغم من الشكوك التي كانت تدور في أذهان الأوروبيين عن دور الولايات المتحدة ومصير أوروبا في حالة نشوب حرب عالمية ثالثة باستخدام الأسلحة النووية التي ستكون أوروبا الضحية الأولى كونها ستكون ساحة الحرب. ففي أزمة السويس وضمن اللقاءات التي أجريت بين ايزنهاور وديغول كانت هناك مجموعة من العبر تعلمتها فرنسا وبقية الدول الأوروبية من المواقف الأمريكية ومصالحها الذاتية ذات الأولوية. وقال ديغول في معرض حديثه عن التجارب السابقة: "أن أمريكا لم تدخل الحرب العالمية الأولى إلا غداة ثلاث سنوات من الخطر المهلك، وولجت الحرب الثانية بعد احتلال فرنسا. وفي العصر النووي، سيغدو مثل هذين التدخلين جد متأخرين"[٥٠].

إن الرئيس ديغول بمواقفه هذه واقعي جداً خاصة وأن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت تتحمل ضربة السبق كون الأسلحة المستعملة آنذاك هي أسلحة تقليدية وكان للزمن دور في إعداد القوات وتدريبها وانتشارها إضافة إلى زيادة إنتاجها خلال الحرب لأنها كانت تستمر لعدة سنوات. أما مقصد الرئيس ديغول فقد كان أبعد من ذلك، إنه يتحدث عن الحرب النووية التي لا فائدة للوقت فيها. فضربة السبق أو الضربة الأولى هي الصائبة والضحية في هذه الحالة أوروبا وليست الولايات المتحدة لأن الصراع أصلاً بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا كان على أوروبا الغربية وليس على احتلال روسيا من قبل أمريكا أو العكس. فتجربة الأوروبيين قاسية جداً مع الولايات المتحدة

---

[٤٧] هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص. ٥٥٤.
[٤٨] المصدر السابق: ص. ٢٢٩.
[٤٩] المصدر السابق: نفس الصفحة.
[٥٠] المصدر السابق نفس الصفحة.

التي لم تدخل الحربين منذ البداية كما فعلت الدول الأوروبية، بل كانت تحسب مصالحها قبل ردود فعلها والتحرك متأخرة للاشتراك في الحرب، فالتطلع للاستقلالية من قبل ديغول كان يعني رفض هيمنة الولايات المتحدة على الحلف بل ويجب أن يكون مستقلاً سياسياً وبرآسه أوروبية لأن الدول المهددة هي التي يجب أن تأخذ القرار بضربة السبق أو الرد عليها. إن سلوك ديغول هذا كما يقول كيسنجر "كان يغيظ إدارات كندي وجونسون"[٥١] ولم تقتصر مواقف ديغول على رفض الهيمنة الأمريكية على حلف شمال الأطلسي بل كان ينتقد دائما المواقف الأمريكية في قضايا عديدة أهمها المتعلقة بالصين التي لم تكن أمريكا قد اعترفت بها. قال ديغول لنيكسون. **عليك أن تعترف بالصين قبل أن تجبر على الاعتراف بها**[٥٢]. وفي معرض حديثه عن الصين أيضاً قال ديغول لنكسون وكيسنجر. **إذا لم تكونوا مستعدين للحرب عليكم بالسلام.**[٥٣]

لقد كان لكافة هذه المواقف أثراً كبيراً على مسيرة حلف شمال الأطلسي خاصة بعد انسحاب فرنسا الديغولية من القيادة العسكرية للحلف عام ١٩٦٦. "فذلك الانسحاب لم يكن سوى تعبير عن إرادة استقلالية محضة من جانب الرئيس الفرنسي آنذاك"[٥٤]. لم يقتصر التطلع للاستقلالية على فرنسا فقط بل انتشر في غيرها من الدول الأوروبية وبدا ذلك جلياً بعد ١٩٨٩/١١/٩ أي بعد هدم سور برلين وتوحيد الألمانيتين. فالموقف الأمريكي آنذاك كان وجوب خضوع ألمانيا الموحدة لحلف شمال الأطلسي بينما كانت مواقف الدول الأوروبية متباينة حول هذه القضية. أما الموقف الأمريكي فقد أعلن عنه آنذاك كل من الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر. ففي معرض حديثه في مجلس حلف شمال الأطلسي ١٩٨٩/١٢/٤ أي بعد وحدة الألمانيتين بأقل من شهر قال بوش: "يجب أن تتم الوحدة في نطاق الالتزام الألماني المتواصل لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي مع الأخذ بعين الاعتبار دور ومسؤوليات القوى المتحالفة"[٥٥]. أما وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر الذي تحدث أمام الصحافة العالمية في نادي برلين للصحافة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢ حيث قال: **لقد وقفت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لمدة ٤٠ عاماً من أجل التفاوض وتنفيذ وتوسيع الاتفاقيات بين الشرق والغرب فحلف شمال الأطلسي وخلال الأربعين عاماً الماضية وفر الرؤية الواضحة للتعاون وليس للإجبار، دعى للحدود المفتوحة وليس للستار**

---

[٥١] Walter Isaacson, Kissinger: A Biography (New York: Simon and Schuster, 1992). P.169.
[٥٢] Ibid P.169 - 170.
[٥٣] Ibid P.169.
[٥٤] درية شفيق بسيوني، أوروبا ١٩٩٢: معضلة الأمن والوحدة، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٤١ اكتوبر ١٩٩٠، ص. ٥١.
[٥٥] Renata Fritsch - Bournazel, Ibid P.81.

الحديدي [٥٦]. أما ممثلي الدول الأوروبية فكان لهم رأياً آخر وأشجعهم وأكثرهم وضوحاً كان الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران الذي قال في ١٩٨٩/١٢/٢٢ خلال زيارته لألمانيا الشرقية ما يلي: **ليس لي أي مقصد أو هدف حول مستقبل وضع ألمانيا. فالشعب الألماني هو الذي يحدد مستقبله بيده وهو الذي يحدد طبيعة حلفائه ونحن نضمن السلام في أوروبا. نحن نضمن ونحافظ على وضع ألمانيا. الوضع تغير كثيراً والأجيال الجديدة هي التي تحدد مستقبل بلدها** [٥٧]. أما المستشار الألماني كول الذي تحدث عن برنامج العشر نقاط أمام البند ستاغ في ٢٨/ ١٩٨٩/١١ أي بعد مرور ثلاثة أسابيع على هدم السور فأشار المستشار في النقطة السادسة إلى علاقات ألمانيا الداخلية والخارجية حيث قال: **البناء المستقبلي لألمانيا يجب أن ينسجم مع البناء المستقبلي لأوروبا عامة**[٥٨].

كما ركز رئيس مجلس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعد أسبوع واحد من هدم السور على أهمية الدور الأوروبي في مستقبل ألمانيا الموحدة، قال: "بهذه الطريقة كلا الدولتين الألمانيتين وعلاقاتهما أصبحت مهمة جداً من أجل بناء وتصميم البيت الأوروبي الموحد"[٥٩].

نلاحظ من خلال المواقف السابقة التباين الواضح ما بين موقف الولايات المتحدة ومواقف الدول الأوروبية الأخرى ففي الوقت الذي كانت تركز الولايات المتحدة على أهمية بقاء ألمانيا منضوية تحت أجنحة حلف شمال الأطلسي كان الموقف الأوروبي أكثر ديمقراطية وطالب الشعب الألماني بتحديد مستقبله. إن هذا التباين في المواقف لا يعبر إلا عن تضارب مصالح الولايات المتحدة في حالة أقرت ألمانيا الموحدة مستقبلها بيدها، أما الأوروبيون فوجدوا ذلك فرصة لهم ليكون هناك سابقة أخرى للتحرر من حلف شمال الأطلسي أي التطلع للاستقلالية وليس البقاء تحت الهيمنة الأمريكية.

ب:- الأزمات التجارية

لقد أثيرت أكثر من أزمة تتعلق بالأمور التجارية داخل قطبي حلف شمال الأطلسي حيث كانت الولايات المتحدة تمثل طرفاً متشدداً هدفه زيادة الهيمنة للدفاع عن مصالحها الخاصة. وكان في

---

[٥٦] Ibid. P.66 - 67.
[٥٧] Ibid. P.82 - 83.
[٥٨] Ibid. P.18 - 19.
[٥٩] Ibid. P.20 - 21.

الطرف الآخر أغلبية دول الحلف التي كانت تنتظر التحرر من الهيمنة الأمريكية طبعاً باستثناء بريطانيا التي كانت دائماً مترجماً وعراباً لسياسة الهيمنة الأمريكية وذلك بسبب التقارب بين الدولتين في الكثير من المجالات. وفيما يلي أشهر الأزمات بين الولايات المتحدة والدول الحليفة في حلف شمال الأطلسي.

أ) أزمة غاز سيبيريا:

من المعروف أن سيبريا مشهورة بغازها الطبيعي ومن المعروف أيضاً أن الاتحاد السوفيتي كان يعاني من أزمة اقتصادية وبحاجة إلى العملات الصعبة لتدعيم اقتصاده خاصة وأن الغاز الطبيعي هو ملكا عاما للدولة. أوروبا تفتقر لمثل هذا الغاز الطبيعي واستيراده من مصادر محدودة يكلف الدول الأوروبية عامة أعباء مالية كبيرة. من هنا التقت المصالح الاقتصادية للاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا الفيدرالية اللواتي تطلعن إلى تنويع مصادر الطاقة تلافياً لأية مشكلة حظر نفطي محتمل. وضعت هذه الدول الخطط اللازمة لمد الأنابيب من سيبيريا إلى أوروبا بعد أن اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على كافة التفاصيل الأخرى. طبيعي أن هذا المسلك وهذا التوجه لهذه الدول يجعلها أقل إعتمادية على الولايات المتحدة بل يجعلها تتحرر من الهيمنة المعهودة. لكن الإدارة الأمريكية لم يرق لها ذلك، **حيث فرضت إدارة ريغان قيوداً صارمة على الشركات الأمريكية الأم وفروعها الأوروبية القادرة على تلبية احتياجات الخط تكنولوجيا وفنياً على نحو هدد بعدم اكتمال ذلك المشروع**[٦٠].

ب) أزمة الصلب

تشتهر الدول الأوروبية ومنذ عدة قرون بصناعة الصلب واستطاعت الاستفادة من التجربة الطويلة بتطوير هذه الصناعة بحيث أصبحت رائجة ومطلوبة من قبل الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة التي تستفيد من انخفاض سعر النفط فيها لتصدير الألياف الصناعية بأسعار مغرية للأسواق العالمية يضاف إلى ذلك الحماية الحكومية التي تقدمها الحكومة الأمريكية إلى معظم القطاعات الإنتاجية خاصة لقطاع صناعة السيارات. ومن أجل الحفاظ على مصالحها "هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية إضافية على صادرات الصلب الأوروبية"[٦١].

---

[٦٠] درية شفيق بسيوني، مصدر سابق، ص:٤٥.

[٦١] المصدر السابق ص: ٥٤ - ٥٥.

ج) حرب الذرة والمعجون

كما ذكرنا سالفاً بدأ التراجع الاقتصادي الأمريكي منذ بداية الثمانينات في الوقت الذي خطت به أوروبا عدة خطوات نحو الأمام. وذلك التقدم الأوروبي أنعكس على ازدياد التجارة الكبرى بنسبة ٨% عام ١٩٨٨ في الوقت الذي شهد تراجعاً كبيراً في التجارة الخارجية الأمريكية بسبب عدم القدرة التنافسية التي انعكست على الكساد الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة وغزو اليابان للأسواق العالمية والسوق الأمريكية. ولم يكن أمام الولايات المتحدة آنذاك إلا أن تعلن حرباً تجارية ضد المنتجات الأوروبية، "حيث أخذت تضاعف الحواجز التشريعية للحؤول دون تسلل منتجات القارة القديمة إليها فقامت حرب الذرة ضد البرتغال وحرب المعجون الورقي ضد الدول المتوسطة وحرب البوينغ ولوكهيد ضد ال"Air Bus" [٦٢] إلا أن الأوروبيين لم يخضعوا لتلك العوائق بل عملوا على تمييز منتجاتهم وأظهروا براعة كبيرة في التفنن في صناعاتهم من الناحية الكيفية والإنتاجية. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تفننوا أيضاً في وضع التشريعات التي تعيق دخول الأنابيب الأمريكية. وكانت فرنسا الدولة الرائدة في الاهتمام بأسواق الطيران وتابعت عن كثب تسويق القطار السريع والمترو والصواريخ ولم تستطع الولايات المتحدة إيقاف ذلك داخل أراضيها نظراً لتميز الإنتاج الفرنسي مقارنة مع النوعية الأمريكية التي أصبحت غير منافسة وغير مرغوبة حتى داخل السوق الأمريكية.

ثالثاً: أزمات الأحداث السياسية

لقد شهدت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة مراحل عديدة تميزت بالوفاق بين القطبين. وأثناء ذلك الوفاق كانت أوروبا تتنفس الصعداء لابتعاد شبح الحرب عنها، إلا أنه وخلال التوتر بين القوتين الأعظم كانت الدول الأوروبية الغربية تنكمش وتتراجع كونها هدفاً ولقمة صائغة للأسلحة النووية وقد أطلق عليها آنذاك بالقارة الرمادية. إلا أن مجيئ الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الذي نسف جسور الحوار والوفاق بتجميده معاهدة (Salt II) وتجميد تلك الاتفاقية لا يعني سوى زج الدول الأوروبية في أتون الحرب الباردة والساخنة أيضاً. وبتجميد تلك الاتفاقية تشكك الأوروبيون في نوايا الولايات المتحدة التي تزيد من التوتر بين القوتين الأعظم. وهذا يعني الكثير لدى الأوروبيين خاصة بعد إيجاد المبررات أمام الاتحاد السوفيتي السابق لنشر مزيد من الصواريخ البالستية والنووية والتكتيكية في شرق أوروبا التي لا تهدد الولايات المتحدة

---

[٦٢] بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر: ١٩٤٥ - ١٩٩١، (بيروت: دارة الجليل، ١٩٩٢) ص: ٥٩٠ (مترجم).

بل القارة الرمادية. والتذمر الأوروبي عبر عنه الشعب الأوروبي الذي قالها جهراً " Better Red Than Dead"[٦٣] أي الشيوعية أفضل من الموت وهذا يعني في نهاية النهايات الرفض الأوروبي للموقف الأمريكي الذي حاول زج أوروبا في اتون الحرب.

ولم تكتف الإدارة الأمريكية بتوتير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي أيام الرئيس ريغان بل اتسعت لتصل إلى حلفاء الاتحاد السوفيتي في أفغانستان بدعم الثوار المسلمين ودعم حركة التضامن في بولندا وكانت الولايات المتحدة تتطلع فقط إلى مناطق جديدة توليها الأولوية في سياستها الخارجية. أي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تغليب مصالحها العليا على مصالح حلفائها الأوروبيين حين تصديها لتلك الأزمات خاصة وأن ذلك التصدي الأمريكي مس المصالح الأوروبية بشكل مباشر. لا يعني هذا أن التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة بدأ منذ تسلم الرئيس ريغان لزمام الحكم بل شهدت سنوات السبعينات من هذا القرن العشرين أزمات أخرى أهمها أزمة عام ١٩٧٣ أثناء الحرب بين مصر وإسرائيل "حيث رجح معظم الحلفاء الأوربيين موقف الحياد من جانب الناتو إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي خلافاً للمسلك الأمريكي"[٦٤] الذي دفع بكل قواه لدعم الحكومة الإسرائيلية بالمال والعتاد والضغط على الجانب العربي خاصة مصر وسوريا اللتان كان لهما علاقات جيدة مع الدول الأوروبية آنذاك.

رابعاً: أزمة توحيد مواقف العداء

كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة تنجح، إلى حد ما، في توحيد مواقف دول أوروبا الغربية اتجاه الأعداء التاريخيين للولايات المتحدة. لكن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى عدم انصياع معظم الدول الأوروبية للأوامر والقوانين الأمريكية. وأشهر القوانين التي أدت إلى خلافات حادة بل وأزمات بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما قانونا هيلمز وبيرتون اللذان هددا بمعاقبة الشركات التي تقيم أعمالاً لها في كوبا، وقانون داماتو الذي يدعو لمعاقبة الشركات التي تستثمر أموالاً في حقول النفط والغاز في ليبيا وإيران بما يزيد عن ٤٠ مليون دولار. أما الرد الأوروبي على هذا القانون فقد كان حاسماً جداً "حيث جاء في خطين متوازين، أولهما التهديد بتوقيع عقوبات على الشركات الأمريكية مماثلة للعقوبات المتضمنة في القانون الأمريكي. وثانيهما

---

[٦٣] بيار ميكال، مصدر سابق، ص: ٥٧.
[٦٤] المصدر السابق نفس الصفة.

فتح خط للحوار مع الإدارة الأمريكية لإقناعها بعدم تطبيق القانون"[٦٥]. أما الموقف الأوروبي الأكثر تحدياً فقد جاء على لسان شيراك الذي قال: "إن فرنسا ستنتقم فوراً إذا طبقت أمريكا العقوبات على الشركات الفرنسية"[٦٦]. وتجدر الإشارة إلى أن عدد كبير جداً من الشركات الأوروبية بقيت تعمل دون إعطاء أي أهمية لهذا القانون.

خامساً: أزمة الاتكالية

من الواضح أن التحالف الغربي رغم وجود الناتو وهيئاته المتعددة إلا أنه وعلى مدى الأربعين عاماً الماضية أفرز ثلاثة توجهات داخله: الأول تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والثاني تمثله فرنسا، والثالث تمثله بقية دول الحلف. التوجه الأول الذي يمكن وصفه بالمتطرف الذي كان يعادي فكرة الوفاق، بل وعلى مر السنين كان يدق الاسافين من أجل عدم تخليص العالم من التوترات المنتشرة هنا وهناك. فالولايات المتحدة كانت تتخذ مواقفها حيال الأزمات الدولية دون الرجوع إلى الحلف وإن رجعت إليه كانت تطالبه في الموافقة فقط، خاصة في الحالات التي تهدد مصالحها والتي لا تكلف الأموال والأرواح. أما الحالات الأخرى والتي تتطلب دعماً دولياً كحرب الخليج مثلاً كانت الولايات المتحدة تطلب من حلفائها المساهمة والمشاركة. إحدى التوصيات التي خرج بها Washington Institute's strategic study Group والتي نشرت عام ١٩٩٢ في كتاب يحمل إسم Pursuing Peace والذي طالب كل من أوروبا واليابان بتحمل المسؤوليات وليس فقط انتظار الحماية الأمريكية لهم ولمصالحهم. "علينا تشجيع اليابان وأوروبا للحفاظ على الأمن في منطقة الخليج من أجل المساهمة في حمل العبء الذي تتكبده الولايات المتحدة"[٦٧].

وركز الأمريكيون على الخدمات التي يقدمونها لحلفائهم خلال السنوات الخمس الماضية بعد انتهاء الحرب الباردة وشعور الإدارة الأمريكية بخطر تفكك حلف الناتو، حيث طالبوا بتطوير عمل الحلف لكي يحافظ على توازن المصالح داخله وبالأساس لخدمة المصالح الأمريكية. قال السيد نيكسون في كتابه المشهور Seize the Moment "علينا إعادة بناء الناتو للمهمة الجديدة، الحلفاء يعملون معنا بسبب الخوف وليس بسبب الحب، وعندما يبعد الرعب تبعد هذه الدول عن الحلف

---

[٦٥] ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد ٩، ١٩٩٦. ص: ٨٥ - ٨٦.

[٦٦] نفس المرجع، نفس الصفحات.

[٦٧] Madeleine Albright and others, pursing peace: An American strategy for the Arab-Israeli peace process (Washington: Institute's strategic study Group 1992) p. 67.

وعلى حلف الناتو اليوم أن يأخذ طابعاً سياسياً وليس عسكرياً فقط"[٦٨]. وعلينا بهذا الصدد متابعة الخلافات الحالية حتى في ظل الحرب مع يوغوسلافيا، فمعظم دول أوروبا تطالب بدور وبحل دولي عن طريق الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة تعارض ذلك.

أما أوروبا فكانت تنظر بامتعاض للصواريخ الأمريكية المنصوبة على أراضيها خاصة صواريخ بيرشنج وكروزو، هذا وطالبت الحركات الجماهيرية بإزالتها من أراضيها لأن ذلك يعتبر رمزا للتبعية الأوروبية للهيمنة الأمريكية. بل تطلعوا للوحدة الحقيقية للدول الأوروبية التي تتمتع باقتصادياتها الضخمة والذي يهدد مستقبل المصالح الأمريكية في العالم خاصة وأن وحدة أوروبا السياسية لا تروق للإدراة الأمريكية. قال نيكسون: **إن وحدة أوروبا ليست ذات حسنات للولايات المتحدة وإنما أيضاً لها سيئات، فأوروبا الموحدة ووجود GNP ضخم الذي يفوق مثيله في الولايات المتحدة سيخلق أوروبا الحصن**[٦٩]، اعتقد أن هذا الموقف كان رداً على موقف كلود شيسون وزير خارجية فرنسا السابق أثناء حديثه في الندوة التي عقدت في القاهرة عام ١٩٨٩ حيث قال: "إن إعلان المجموعة الأوروبية وقيام السوق الموحدة يعتبر فصلاً هاماً في تاريخ العالم. سيؤثر وبشكل كبير على وجود الآخرين ليس فقط بين الأوروبيين داخل السوق ولكن أيضاً بين السوق الأوروبية من جانب وبين اليابان والولايات المتحدة، ستخاطب أوروبا العالم بصوت واحد وسيكون صوتها مسموعاً لأن سوقها هي أكبر الأسواق وبالتالي ستتعادل سلطاتها مع قوة سوقها"[٧٠].

لقد كان الموقف الفرنسي هو الأكثر وضوحاً الرافض للاتكالية والمطالب بالاستقلالية منذ أيام الرئيس ديغول وحتى اليوم، ووضح دور فرنسا برفض الاتكالية في سياستها الخارجية، لاحظنا ذلك أثناء زيارة الرئيس شيراك إلى فلسطين والتصريحات التي أدلى بها ليس فقط في رام الله بل وأيضاً في القدس منتقداً الدور الأمريكي الرافض لمشاركة الأطراف الدولية الأخرى حيث قال "المسيرة السلمية في الشرق الأوسط في خطر، وقال أيضاً أنه حان الوقت لأوروبا بأن ترعى عملية المحادثات العربية الإسرائيلية"[٧١] ووضع شيراك المبررات لمشاركة أوروبا في رعاية

---

[٦٨] Richard Nixon, Ibid, p.14.

[٦٩] Ibid, p. 12.

[٧٠] خالد الفيشاوي، العرب وأوروبا في العالم ١٩٩٢، ص: ٢٧٢ - ٢٧٣.

[٧١] Jerusalem Post, Tues. Oct 1st, 1996. VolLXIII, No.19391

المسيرة السلمية منتقداً الإدارة الأمريكية الذي أدى دورها إلى تراجع هذه المسيرة حيث "أشار إلى القدرة الانفجارية الكامنة التي تنطوي عليها الإدارة الضعيفة للأوضاع الدولية"[٧٢].

لقد تميز جاك شيراك عن غيره من الزعامات السياسية العالمية بوضوح مواقفه التي أعلنها سواء في إسرائيل أو في فلسطين، "فقد حض الرئيس شيراك الحكومة الإسرائيلية الموافقة على مبدأ إقامة دولة فلسطينية بجوار إسرائيل على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وأضاف كذلك أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تجعل من إسرائيل شريكاً حقيقياً للسلام وهذه الشراكة هي التي تجلب الأمن لإسرائيل"[٧٣] والأهم من هذا وذاك ما قاله شيراك بخصوص القدس، " حيث أن الاتفاقيات العادلة والمتوازية هي التي تحل العقبات والتي تضمن قضية القدس، واللاجئين الفلسطينيين ومستقبل المستوطنات في الأرض المحتلة"[٧٤]. ورغم المنغصات الإسرائيلية لتلك الزيارة إلا أنها اعتبرت ناجحة بالمقاييس الأوروبية ولاقت تصريحات شيراك ارتياحاً لدى معظم الدول الأوروبية.

أما رد الفعل الأمريكي على تلك الزيارة وموقف الاتحاد الأوروبي من أحداث النفق فجاء على شكل أزمة خاصة بعد إصدار بيان الاتحاد الذي أدان الممارسات الإسرائيلية في القدس. إن ذلك البيان ومضمونه استفز الإدارة الأمريكية وكان رد فعلها إرسال وزير الخارجيةُ كريستوفر رسالة لكل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يحذرهم فيها من التدخل في عملية السلام الشرق أوسطية. وبعد فترة قصيرة من تلك الرسالة بدأت الولايات المتحدة بالاعتذار من تسرعها في ذلك. اعتقد أن العملية ليست الاعتذار ولا التسرع باتخاذ القرار وإنما جاء الاعتذار نتيجة استهجان الدول الأوروبية للمواقف الأمريكية وإصرار دول أوروبا على السير قدما باتجاه مضمون ذلك البيان. وفي هذا الصدد قالت صحيفة ال "Independence" أن الرسالة التي بعث بها كريستوفر إلى وزراء خارجية كافة الأعضاء البالغ عددهم ١٥ دولة أثارت دهشة دول الاتحاد وغضبها في الوقت نفسه[٧٥].

نلاحظ مما سبق التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية سواءً كان ذلك داخل حلف الناتو أو خارجه. فأحد أهم أهداف الولايات المتحدة خلال الحرب كان أحكام هيمنتها على دول أوروبا

---

[٧٢] صحيفة النهار ١٩٩٦/١٠/٢٣ عدد ٣٤٣٣ ص:١+ ١٢

[٧٣] Jerusalem Post VolLXIII, No. 19407, Oct. 20,1996.

[٧٤] Ibid, Oct. 22,1996

[٧٥] صحيفة النهار، نفس المصدر السابق، ص:٣

الغربية التي كانت تعبر عن توقها للاستقلال والتمرد، تلك الهيمنة خلال فترات الانفراج الدولي. أما خلال العقد الماضي، أي بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد لاحظنا اشتداد التنافس بين الطرفين خاصة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية لكل منهما، ومثال ذلك رغبة الإدارة الأمريكية في المحافظة على سياستها التقليدية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بينما تطور الموقف الأوروبي كثيراً تجاه هذا الصراع وأصبح واضحاً للعيان الاختلاف الكبير تجاه نفس القضية. فالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت ترفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. بينما لا تؤيد أوروبا قيام مثل هذه الدولة، وإعلان برلين من العام الماضي يؤكد ذلك، حيث تؤيد دول الاتحاد الأوروبي تقرير مصير الشعب الفلسطيني وحقه بإقامة دولته المستقلة بجانب دولة إسرائيل.

ثانياً: حاضر ومستقبل الاتحاد الأوروبي

نشأة الاتحاد وتطوره

جاءت فكرة الاتحاد الأوروبي إلى حيز الوجود في منتصف هذا القرن، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي خلفت ورائها الويلات والدمار في معظم الدول التي شاركت فيها. حيث قتل وشرد عشرات الملايين في كل من الاتحاد السوفيتي وأوروبا، وقد دمرت المدن والبنى التحتية والمصانع وغيرها جراء تلك الحرب. وفي خضم تلك الظروف ومن أجل البناء لاقت أفكار الاقتصادي الفرنسي مونيت Monnet أذاناً صاغية على مستوى الحكومات والشعوب الأوروبية. تلك الأفكار التي تعتبر ترجمة حقيقية لأحد أهم شعارات حركة المقاومة الفرنسية " Liberer et federer" أي حرر ووحد. بالفعل وفي عام ١٩٥١ وبموجب اتفاقية باريس أنشئت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) والتي كانت تضم في عضويتها كل من بلجيكا، ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا. وفي عام ١٩٥٧ وقعت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب على اتفاقية روما التي أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وكذلك المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom) وانضمت كل من الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة إلى عضوية المجموعة الاقتصادية عام ١٩٧٣، و قد قبلت عضوية اليونان في المجموعة عام ١٩٨١ وكذلك البرتغال وأسبانيا عام ١٩٨٦. وبعد إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EMI) عام ١٩٩٤ انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥. وقد قدمت مجموعة أخرى من الدول الأوروبية طلباتها للانضمام إلى الاتحاد وهي بانتظار الموافقة بعد الإيفاء بالتزاماتها والتمتع بالمعايير المطلوبة لتصبح أعضاء بكامل العضوية.

أنشأ الاتحاد الأوروبي في فترة المد والجزر للحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اقتصرت نشاطاته منذ نشأته على القضايا التجارية بين دول أعضاءه. ومنذ ذلك الحين كان الاتحاد الأوروبي يتأرجح بين القوتين الأعظم إلا أن توجهه كان نحو المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة وذلك كون دول أعضائه من أوروبا الغربية كانت تشعر بالتهديد من قبل الاتحاد السوفيتي السابق، وبالتالي كان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة

بتوفير الحماية لها. منذ نشأة الاتحاد امتدت نشاطاته داخل الدول الأوروبية الأعضاء وغير الأعضاء في آن واحد، وكان الاتحاد تتقاذفه أمواج الحرب الباردة، فكلما ارتفعت وتيرة تلك الحرب كلما زاد الالتصاق والتقارب مع الولايات المتحدة وحلف شمالي الأطلسي، أما في فترات الوفاق والتي لم تكن كثيرة كان الاتحاد ينتعش ويتنفس الصعداء، ويحاول أن يكون محايدا ويبتعد عن التأييد للسياسة الأمريكية.

إن تلك الظروف لم تمنع الاتحاد على مر السنين السابقة من تطوير نفسه، عن طريق إيجاد الآليات الناجحة، التي أدت إلى شد عوده وتقويته وجعله مؤسسة كبيرة ضرورية لا غنى عنها في أوروبا، بل وفي أحيان كثيرة كان موقع إعجاب لدول كثيرة للانضمام إليه. ولم يكن بوسع الاتحاد قبول عضوية أية دولة من الدول إلا إذا كانت أوضاعها الاقتصادية تسمح بذلك على أن لا تعمل هذه الدول على إخلال توازن الاتحاد، ليستطيع القيام بمهامه وتحقيق إنجازاته وترجمة خططه. لقد استطاع الاتحاد الأوروبي وبعد مرور حوالي أربعة عقود من نشأته أن يضم في عضويته ١٥ دولة أوروبية وهي النمسا، الدنمارك، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، الكسمبورغ، هولندا، البرتغال، أسبانيا، السويد والمملكة المتحدة. **هذا وهناك مجموعة كبيرة من الدول الأوروبية والتي تقدمت بطلبات للانضمام للاتحاد وهي مالطا، قبرص، تركيا، دول البلطيق، بولندا، جمهورية التشيك، جمهورية سلوفاكيا، هنغاريا، ورومانيا وبلغاريا** [٧٦].

نلاحظ أن هذه الدول الراغبة في الانضمان للاتحاد الأوروبي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة بعض الشئ، كما نلاحظ أيضا إن أغلبية هذه الدول كانت أعضاء في حلف وارسو، وكانت أنظمتها السياسية بالأساس أنظمة شيوعية. وبعد هدم سور برلين وانتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي، انفتحت هذه الدول الاشتراكية على العالم، ووجدت أن دول أوروبا الغربية، تفوقها اقتصاديا بشكل كبير معتبرة نفسها ضحية للأنظمة السياسية السابقة، التي جعلتها لا تواكب التطورات الكبيرة في دول أوروبا الغربية وهذه الدول كانت قد خدعت بالشعارات البراقة للولايات المتحدة الأمريكية والوعود التي قطعتها الأخيرة على نفسها لتحسين أوضاعها الاقتصادية، إلا أن شيئا من تلك الوعود لم يتحقق، وذلك بسبب انتهاء المسبب لتلك الوعود، إضافة إلى أزمة الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول لم تجد أما لترعاها وتطورها غير دول الاتحاد الأوروبي،

---

[٧٦] Internet, Alberta, HH II WWW CCInet. aab/Inro Europe Union ,April 1996 p. 5

وهذه العملية تكسب الاتحاد مصداقية وقوة ليست فقط اقتصادية لتسويق منتجاتها في أسواق هذه الدول، وإنما أيضا سياسية، لأنه وفي النهاية ستنعكس تلك القوة الاقتصادية على الأخرى السياسية.

هذا ووقعت دول الاتحاد الأوروبي اتفاقية في العام ١٩٩٢ **والتي هدفت إلى تحقيق حلم الاتحاد السياسي ليكون موازنا للاخر الاقتصادي، والذي يمكن تطويره من خلال المسار الأوروبي الوحيد "Single European Act". إن علاقة دول الاتحاد الأوروبي بالكتلة الشرقية ليست جديدة أي لم تبدأ بانتهاء الحرب الباردة، بل كانت خلالها. وكان الأوروبيون الغربيون، كما أسلفت، مهتمون بالاستقلالية عن الهيمنة الأمريكية، وكانوا يعتبرون بأن التزامهم بالناتو مقتصر فقط على الدفاع و الردع المشترك** [٧٧]. وكانت الدول الأوروبية الغربية تحاول المرة تلو الأخرى من اجل مد جسور التعاون مع الكتلة الشرقية سابقا لتحقيق هدفين:

الأول: التبادل التجاري والحصول على البضائع الرخيصة، وتصدير منتجاتها إلى هذه الدول، التي كانت أسواقها بحاجة للمنتوجات الأوروبية.

الثاني: وجود مثل هذه العلاقات التجارية يلطف أجواء المشاحنات السياسية، ويبعد شبح الحرب النووية عن دول أوروبا الغربية. وعلى سبيل المثال: "صدرت دول المجموعة الأوروبية عام ١٩٧٩ إلى الاتحاد السوفيتي وحده بضائع قيمتها ١٢ مليار دولار مقابل ٣,٤ مليار دولار قيمة البضائع التي صدرتها الولايات المتحدة الأمريكية للاتحاد السوفيتي"[٧٨].

هذا وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، ورغم عدم تجهيز دول أوروبا نفسها من اجل استيعاب التغيرات الكبيرة التي حصلت في أوروبا الشرقية، إلا أن قوة أوروبا الغربية الاقتصادية مجتمعة جعلتها تبادر عام ١٩٩٣ إلى توقيع عدة اتفاقيات مع بولندا وهنجاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا. هذا وشملت هذه الاتفاقيات حرية التجارة مع الاتحاد الأوروبي خاصة في البضائع الصناعية، وتم وعد هذه الدول باستكمال توسيع وتطوير الاتفاقيات خلال العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧. كما وقع الاتحاد الأوروبي معاهدة أخرى مع روسيا عام ١٩٩٤ من اجل أيجاد منطقة تجارية حرة عام ١٩٩٨. **ووصف رئيس الاتحاد الأوروبي السابق Jacques Delors هذه الاتفاقية بأنها الأهم التي وقعت بين روسيا والغرب**[٧٩].

---

[٧٧] Steven L. Miller, Ibid, p. 15

[٧٨] كولين باون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق: ١٩٤٥ - ١٩٨٠ (القاهرة: الشروق) ص ٢٦٩

[٧٩] Steven L. Miller, Ibid, p. 16

وتعبير الغرب هنا لا يعني أوروبا الغربية فحسب، بل يعني الولايات المتحدة أيضا، التي كانت تضع الخطط لتحقيق أحلامها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن عدم الإيفاء بوعودها للدول المستقلة جعل روسيا تتجه نحو مصالحها المستقبلية، نحو الدول الأوروبية.
جدير بالذكر هنا أنه وخلال الحكم الشيوعي لدول أوروبا الشرقية، كانت تلك الدول تفضل التعامل التجاري وترتيباتها المالية لم تكن مع الولايات المتحدة بل مع أوروبا.

قد لا يفاجئ المرء بهذا التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للدول الأوروبية، خاصة وان لهذه الدول تاريخ حافل بالإنجازات ولعدة قرون خلت، إلا أن نتائج الحرب العالمية الثانية لم تكن كما اشتهتها هذه الدول، خاصة بعد انقسام العالم إلى معسكرين، شرقي وغربي، ولم يكن هناك إمكانية، رغم المحاولات الكثيرة، لإيجاد كتلة الوسط. فكانت معظم دول أوروبا الشرقية منضوية تحت المعسكر الشيوعي السوفيتي، ودول أوروبا الغربية كانت تحت المظلة الإمبريالية الأمريكية.
إن عدد كبير من الدراسات والأدبيات التي أنتجت خلال العقود الخمسة الماضية تشير إلى عدم رضى الأوروبيين بهذا المصير الذي انتقص من حقوقهم وقدراتهم التي تمتعوا بها خلال القرن الماضي، الذي تميز بقوة وهيمنة أوروبا على معظم أجزاء العالم، وكانت دول ومناطق نفوذ كثيرة تخضع لدول المركز في أوروبا. إلا أن الحرب العالمية الثانية غيرت تلك المعادلة، وأصبحت الدول الأوروبية تابعة للمركزين الأمريكي أو الآخر السوفيتي.

فنظرة متفحصة للتاريخ العالمي نرى أن أوروبا وعلى كافة مراحل التاريخ كان لها دورا رياديا بين كافة قارات العالم. ولو أخذنا فقط الفترة الواقعة ما بين القرن الخامس عشر والتاسع عشر، نلاحظ أن هناك وجودا حقيقيا لأوروبا، حيث أن الوجود الأوروبي بأشكاله الاستعمارية كان موجودا خارج حدود القارة الأوروبية ابتداء من رحلات الاستكشاف، مرورا بعمليات الغزو ونقل الحضارة الأوروبية للبلدان الأخرى مثل الولايات المتحدة، وانتهاء بالتوسع الإمبريالي خلال القرن التاسع عشر. لكن ومع بداية القرن العشرين كان هناك تراجعا في حجم التأثير والسيطرة الأوروبية على أنحاء كثيرة من العالم، والتراجع هذا كما ذكرنا سببه ليس فقط التدمير الذي حصل في هذه الدول خلال الحرب العالمية الثانية، بل ظهور القوتين الأعظم، وبالتالي اثر ذلك على دور أوروبا في السياسة الدولية خاصة بعد الدمار الذي أصاب معظم الدول الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة استطاعت أن تستغل الفرصة بعد وجود المبرر للدخول إلى أوروبا

والهيمنة على الجزء الغربي منها من خلال المشروع الذي هدف إلى إعادة بناء أوروبا European Recovery Program ERP والذي سمي بعد ذلك بخطة مارشال، **حيث كانت أهدافه المعلنه تتلخص بإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، إحياء الاقتصاد العالمي الذي يعزز الظروف السياسية والاجتماعية لدعم المؤسسات الديمقراطية و إعادة صحة الاقتصاد العالمي**[٨٠] أما أهداف الولايات المتحدة التي لم تكن معلنة آنذاك فتتلخص بدعم اقتصادها نتيجة للانتعاش الاقتصادي العالمي وإيجاد كتلة أوروبية غربية تدور في فلك سياستها الخارجية. وبالفعل فقد حقق ذلك المشروع نتائجه السياسية والعسكرية، حيث تم عزل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية عن أوروبا الغربية، وزادت الهيمنة الأمريكية على القسم الغربي من أوروبا، إضافة إلى خلق القاعدة الصلبة لإنشاء الحلف العسكري الناتو NATO الذي سرع في خلق الحرب الباردة والتحكم بدرجات حرارتها بين المعسكرين العظميين. وبالرغم من التحالف الأوروبي الأمريكي المبني على أساس عسكري، إلا انه لعب دورا كبيرا في نفوس الشعوب الأوروبية مدخلا إلى أنفسهم قناعات نفسية تتعلق بالتهديد من قبل كتله أخرى. وذلك التهديد لم يكن يختلف من دولة أوروبية إلى أخرى، وهذا عزز وجود المؤسسات الأوروبية المختلفة التي جمعت هذه الدول الفاعلة مع بعضها البعض، وعلى رأس تلك المؤسسات الاتحاد الأوروبي.

هناك ديناميكية أخرى مهمة تتعلق بالدول المصنعة وبالدول غير المصنعة في العالم. فالدول الأوروبية سواء كانت غربية أو دول وسط أوروبا ففيها كان مهد الصناعة والتصنيع، وهي بالأساس الدول التي تشكل الاتحاد الأوروبي "هذا علاوة على إمبرياليتها السابقة التي ظلت تمسك بعض الخيوط في الدول خارج نطاق حدودها، والتي كانت تسمى آنذاك بالمستعمرات الأوروبية[٨١]. ففرنسا وإنجلترا وأسبانيا، كان لها نصيب الأسد من تلك المستعمرات. وكل منها استطاع أن يجد الطريق المثلى للبقاء على اتصال مع تلك المستعمرات، سواء عن طريق الروابط الثقافية أو الاقتصادية واللغوية، خاصة ما بين أسبانيا ودول أمريكا اللاتينية التي تتكلم نفس اللغة. فهذه الميزات كغيرها لعبت دوراً كبيراً وهاماً في تأهيل الاتحاد الأوروبي ليصبح قوة اقتصادية هائلة ومنافسه بنفس الوقت، هذا ناهيك عن الحفاظ على أسواق الدول التي كانت مستعمرة أوروبياً

[٨٠] Ibid p.7
[٨١] Steven L. Miller, Ibid, p. 24

لتصريف منتجاتها هناك بشكل طبيعي، إضافة إلى الأسواق المتعددة الأخرى التي تستقبل المنتجات الأوروبية.

أعتقد أن لهذا الأمر دلالات كثيرة خاصة وأن انتهاء الحرب الباردة عزز دور الاقتصاد في قوة الدولة وجبروتها حيث أصبحت القوة الاقتصادية شريكاً للقوة العسكرية التي غيرت المفهوم الكلاسيكي للقوة خلال العقود الثمانية الأولى من هذا القرن، وفي المقابل هناك الآن تعزيز للمفهوم الواقعي الجديد أو ما بعد الواقعي لمفهوم القوة الذي يعطي القوة الاقتصادية دوراً متميزاً لا يختلف كثيراً عن القوة العسكرية واللتان أصبحتا تحددان السياسة الداخلية والأخرى الخارجية للدولة. فالاتحاد الأوروبي بقوته الاقتصادية الجبارة وقوته العسكرية المتطورة والمتنامية مرشح ومؤهل للعب دور كبير على الساحة الدولية مع افتتاحية مباراة القرن الواحد والعشرين.

إنجازات الاتحاد الأوروبي

لقد تم الوصول إلى معظم أهداف الاتحاد الأوروبي في أواسط الثمانينات من هذا القرن، وتلك الأهداف تم وضعها في العام ١٩٥٧، اثر التوقيع على معاهدة روما التي دعت إلى وحدة السوق الداخلية، واليوم وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على تلك الاتفاقية، نرى أن هناك الكثير من الإنجازات الاقتصادية العظيمة، والتي بالتأكيد ستؤثر ليس فقط على مستقبل أوروبا وإنما أيضا على النظام الدولي الذي لا يمكن أن يسير على رجل واحدة تعاني من الأوجاع والأمراض المستعصية. وفيما يلي بعض الملامح الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الاتحاد الأوروبي ووحدته الاقتصادية والسياسية.

أولا: مؤسسات الاتحاد: للاتحاد الأوروبي مؤسسات متخصصة عديدة، تضع الخطط والسياسات والاستيراتيجيات وتعمل بشكل دؤوب على ترجمتها على ارض الواقع، ويعمل في هذه المؤسسات كوادر ذات خبرة وكفاءة عالية، ويشرف على ذلك أعلى مستوى أوروبي يتمثل بالرؤساء الأوروبيين الأعضاء جميعا في الاتحاد. وفيما يلي أهم تلك المؤسسات:

أ- البرلمان الأوروبي (The European Parliament): والذي باشر أعماله منذ العام ١٩٧٩ والذي يتمتع بالدعم والقوة الكبيرة كونه منتخبا.

ب- المجلس الأوروبي (The European Council): وهو المجلس الذي يضم رؤساء الحكومات الأعضاء، وهم الذين يقررون القضايا الرئيسية في سياسة الاتحاد.

ج- مجلس الاتحاد الأوروبي (The Council of the European Union): والذي يضم في عضويته وزراء الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد. وهذا المجلس يقرر سياسة الاتحاد.

د- المجموعة الأوروبية (The European Commission): وهي الجسم التنفيذي للاتحاد، واهم ما يميز المجموعة استقلاليتها عن الحكومات الوطنية وهي التي تراقب تنفيذ قوانين الاتحاد، وهي كذلك تضع المشاريع المقدمة لتطوير عمل الاتحاد.

هـ- محكمة العدل الأوروبية (The European Court of Justice): وهي تراقب وتتأكد من أن كافة الاتفاقيات المنصوص عليها تنفذ على ارض الواقع. والاهم من هذا وذاك فمحكمة العدل لها دور فعال في صياغة وتطوير القوانين الأوروبية جمعاء.

و- مكتب رئيس الاتحاد الأوروبي (President Desk): والذي يتناوب عليه الرؤساء الأوروبيين كل ٦ اشهر **وعلى سبيل المثال وخلال رئاسة ألمانيا للاتحاد كان لها الأثر الأكبر في تعميق علاقات الاتحاد مع جيران دول الاتحاد من وسط وشرق أوروبا ومنطقة البحر المتوسط**[٨٢]. وبالفعل وفي ١٩٩٤/١٢/١٠ وفي اللقاء التاريخي لرؤساء ووزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد تم خلال اجتماعهم تبني استراتيجية خاصة لتقريب دول وسط وشرق أوروبا. وقد أثبت الاتحاد الأوروبي مصداقيته خلال رئاسة بريطانيا له، حيث وضح جليا من خلال زيارة وزير خارجية بريطانيا ورئيس الوزراء بلير إلى فلسطين وإسرائيل، لاحظنا مواقفها المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي تمثل موقف الاتحاد الأوروبي والتي تختلف عن موقف بريطانيا.

ع- محكمة المحاسبين (The Court of Auditors): وهي المسؤولة عن رقابة وادارة مالية المجموعة الأوروبية، حيث كان لهذه المحكمة دوراً كبيراً في استقالة سانتير واللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية بسبب سوء إدارة الأموال وتفشي ظاهرة المحسوبية.

---

[٨٢] Internet, Alberra, Agriculture, Food and Rural Development (EU) 1996. p. 4

غ- اللجنة الاجتماعية الاقتصادية (Economic and Social Committee) : وهي لجنة استشارية تتألف من ٢٢٢ ممثل من الدول الأعضاء.

ز- لجنة الأقاليم (The Committee of the Regions): وهي لجنة استشارية تتكون من ٢٢٢ ممثل من السلطات المحلية والإقليمية للدول الأعضاء، ومهمتها تتلخص بإيجاد البعدين الإقليمي والمحلي للاتحاد.

ر- البنك المركزي الأوروبي (The European Central Bank): تولى هذا البنك ومنذ بداية هذا العام ١٩٩٩، تولى تنفيذ سياسة نقدية موحدة بغية تحقيق عملية التحول من العملات الوطنية إلى اليورو.

ثانيا: دعائم الاتحاد الثلاث

"للاتحاد الأوروبي ٣ دعائم أو ركائز يعتمد عليها في واقعه ومستقبله، وهي تتمثل في :- أ) هيكليته المؤسساتية الفريدة، ب) سياسته الخارجية والأمنية. ج) التعاون المتداخل"[٨٣]. فيما يتعلق بهيكلية مؤسساته فهي تأخذ الطابع القانوني كونها منتخبة بشكل ديمقراطي، حيث أن للبرلمان نشاطات تتعلق بالتشريع والموازنة. أما السياسة الخارجية للاتحاد فبعد أن كانت في أغلب الأحيان تشكل تبعية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة أصبحت الآن تعمل على تمييز نفسها. هناك محاولات عديدة الآن، وبعد الإنجازات التي حققها الاتحاد خلال العقد الماضي، من أجل تبني أليات مناسبة لخدمة مستقبل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، **وهناك مثال على ذلك أثناء زيارة رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته إلى بعض الدول العربية خاصة إلى فلسطين، فتصريحات وزير الخارجية البريطاني Cock وزيارته لجبل أبو غنيم لم تكن بريطانية، بل كانت أوروبية رغم التحفظ البريطاني من قضية الصراع العربي الإسرائيلي** [٨٤]. وأعتقد أن تعيين السيد سولانه الأخير ومقرات هلسنكي في نهاية عام ١٩٩٩ ما هي إلا خطوة جديدة ومتقدمة اتجاه إيجاد سياسة خارجية موحدة.

---

[٨٣] Internet, Centre for European Union Studies (CEUS) at the University of Hull. http:www cec. Tu/Europa/bro on 1.h+m. 1996 p. 7

[٨٤] A meeting on January 14th, 1999 with Mr. Gavin Evans. Counsellor at the European Commission Representative Office - West Bank and Gaza Strip, Jerusalem.

ثالثا: السياسات النقدية والنقد الأوروبي

جاءت السياسات النقدية الأوروبية اثر تذبذب قيمة الدولار في الأسواق العالمية، إضافة إلى رفع الولايات المتحدة لأسعار الفوائد في بنوكها التي اجتذبت تلقائيا الأرصدة البترودولارية من مصارف الشركات الاطلسية، يضاف إلى ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي ونظرا لبيئتها الاقتصادية القوية، فضلت أيجاد عملة موحدة لتساعد وتساهم في استقرار أوضاعها الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى استقرار أوضاعها السياسية والأمنية. "لذلك استخدموا نظام النقد الأوروبي عام ١٩٧٨ لتلافي الاثار السلبية السيئة الناجمة عن عدم استقرار سعر الدولار عالميا"[٨٥]. لم يقتصر الأمر على ذلك بل اتخذ المجلس عدة خطوات جريئة باتجاه الوحدة الأوروبية، حيث وافق قادة المجلس الأوروبي على إيجاد عملة أوروبية واحدة، وبنك مركزي واحد من اجل إنشاء التعاون الوثيق في كافة الأمور، أهمها أيجاد سياسات دفاعية خارجية واقتصادية مشتركة. لقد كان لاتفاقية ماسترخت التي وقعت عام ١٩٩٢ أثراً كبيراً في دعم توجه العملة الأوروبية الموحدة، وأثر تلك الاتفاقية تم إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي EMU الذي كان أحد أهم أهدافه استحداث العملة الأوروبية الموحدة "**اليورو**" بالإضافة إلى تكوين سياسة نقدية مشتركة. وبالفعل وقد تم الإعلان في ١٩٩٩/١/١ عن بدء التعامل في اليورو بعد اتخاذ مجموعة من التدابير الهامة مثل: "إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) وإنشاء البنك المركزي الأوروبي (ECB) واعتماد قانون الاتحاد الأوروبي الذي يحظر إتاحة أي مميزات خاصة لهيئات القطاع العام للاستفادة من المؤسسات المالية"[٨٦]. للعملة الجديدة مميزات وفوائد كثيرة على الصعيدين العالمي والأوروبي أهمها: "إلغاء التقلبات المتكررة لأسعار الصرف فيما بين العملات الوطنية للدول المشاركة، التشجيع على التصدير وزيادة العمالة في الدول المشاركة، ومن المتوقع كذلك أن يسرع اليورو عملية الاندماج الأوروبي في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع، هذا ناهيك عن زيادة الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي"[٨٧].

رابعا: تأسس المسار الأوروبي الموحد الـ (Single European Act) Sea

لقد تأسس هذا المسار عام ١٩٨٦، وتأسيسه يعتبر توجه حقيقي للدول الأوروبية نحو الوحدة الحقيقية، ولم تمضِ سنة واحدة على تأسيسه حتى اخذ يعمل بشكل فعال جدا، حيث أعاد تشغيل

---

[٨٥] درية شفيق بسيوني، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٥.
[٨٦] العملة الأوروبية الموحدة، البنك العربي، ١٩٩٩، ص: ١٠.
[٨٧] العملة الأوروبية الموحدة، نفس المرجع. ص: ١١.

مكتبة جامعة بوزريعة

القطار الأوروبي السريع الذي صمم في معاهدة روما. لقد عدل واضاف، وبرمج الخطط بأوقات معينة محسوبة نحو السوق الحرة دون الجمارك، والاهم في الأمر اختيار عام ١٩٩٢ لاكمال المهام وتنفيذها. "واختيار هذه السنة جاء كرمز يتمثل بمرور ٥ قرون على اكتشاف العالم الجديد"[٨٨]. وكان شعار المسار الحريات الأربعة: حرية تنقل الأشخاص، حرية نقل الخدمات، حرية نقل الأموال، حرية نقل البضائع. يضاف إلى هذه الحريات الأربعة الاتفاق على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات المتعلقة بالتطوير التكنولوجي المشترك، وتطوير البيئة وظروف العمل، كذلك إيجاد المؤسسات الأوروبية الديمقراطية، ومأسسه التعاون بين الدول الأعضاء. شئ آخر لعب دورا في اتخاذ تلك القرارات وهو قضية تطوير آلية اتخاذ القرارات التي أصبحت بالأغلبية وليس بالإجماع، يبقى أن نشير هنا إلى أن كافة القرارات التي اتخذت قد نفذت في بداية العام ١٩٩٣.

خامسا: مساهمة الاتحاد العالمية

يمثل الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية هائلة على المستوى الدولي وينتج الاتحاد ٥/١ البضائع والخدمات والحسابات في العالم. يمثل كذلك ٦/١ التجارة العالمية (دون حساب التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء). "ومن المتوقع أن تكون كندا سوقا للإنتاج الزراعي الأوروبي[٨٩]. إن لهذه مدلولات كثير خاصة وان كندا، حتى الآن، تعتبر تابعا سياسيا للولايات المتحدة. وان اعتمادها على أوروبا في المستقبل يقلل من هيمنة السياسية الأمريكية عليها، ويجعلها تقترب من أوروبا في حال اعتمادها على المنتجات الأوروبية الأكثر جودة والأرخص من الأمريكية. علينا أن نشير هنا إلى هذا التسارع في مساهمات الاتحاد الدولية يجعل الأوروبيين ينظرون بحكمة وبعمق لمصالحهم السياسية والاقتصادية التي ترتقي بهم لزيادة تأثير نفوذ سياستهم، واعتقد انهم جميعا على وعي تام بان هذه الإنجازات الضخمة لم تكن لولا وحدتهم، وبالتالي هم بحاجة إلى تدعيم مؤسساتهم ومركزتها في يد سلطة واحدة، خاصة وان الأجواء العالمية مهيئة لقبول ذلك.

أخيرا "إن قارة أوروبا اكبر من الاتحاد الأوروبي، وأبواب الاتحاد الأوروبي مفتوحة أمام أية دولة أوروبية ديمقراطية ترغب بالانضمام وهذه هي رسالة وروح اتفاقيات روما." [٩٠] وبما أن هناك تحولات جدية نحو الأنظمة الديمقراطية في دول أوروبا الأخرى، فذلك يساعد على تطوير

---

[٨٨] Steven L. Miller, Ibid, p. 15

[٨٩] Internet, Alberta (AFRD) Home page by: Ed Bristow 1996 p. 1

[٩٠] Internet, European Union, Harvest/m k + Service /Europe, 1996. p. 3

قوتها الاقتصادية التي هي الضمانة الوحيدة لحماية الديمقراطية بها وبالتالي الحصول على العضوية في الاتحاد، لذلك وكون القطار الأوروبي بدأ بالتحرك وهو نحو التسارع، فالدول هذه ستضم قريبا إلى الاتحاد الأوروبي، ومن المؤكد أن هناك مساهمات متبادلة، وتجنى الثمار لمصلحة الجميع، ودخول هذه الدول إلى الاتحاد يجعل الاتحاد الأوروبي أقوى قوة اقتصادية في العالم، وبالتالي قد تتحول هذه القوة إلى اقتصادية – سياسية في المستقبل. ومن المحتمل أن ينعكس هذا كله على دور الاتحاد الأوروبي على الساحة السياسية الدولية خاصة على صعيد الجبهات الساخنة كالجبهة اليوغوسلافية والشيشانية وجبهة الصراع العربي الإسرائيلي. فالاتحاد الأوروبي الذي يتنامى دوره يوماً بعد يوم في العملية السياسية في منطقة الوطن العربي، سوف لن يبقى مقتصراً على تقديم الدعم لتمويل نفقات المسيرة السلمية بل قد سيزداد وزنه السياسي ليتلائم ليس فقط مع ما يقدمه من أموال بل مع وزنه الاقتصادي والسياسي كقوة فاعلة على الساحة الدولية. وأعتقد أن هذا في مصلحة العرب بشكل عام وفي مصلحة الشعب الفلسطيني بشكل خاص الذي أصبح ضحية الابتزازات الإسرائيلية والأمريكية بسبب عدم نزاهة الراعي الأمريكي الداعم لإسرائيل والمتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني. أما الموقف الأوروبي فيختلف، وبالتالي من المتوقع أن يقوم الاتحاد الأوروبي بملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي السابق، أو على الأقل من المحتمل جداً أن يكون راعياً نزيهاً يختلف عن الراعي الأمريكي.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والعلاقات مع الوطن العربي

أولا:- السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:-

مما لا شك فيه ان الحديث عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠ يختلف عنه قبل عشرة أعوام او عشرين عاما. فالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، خلال الحرب الباردة، نادرا ما كانت تختلف في جوهرها عن السياسة الأمريكية مع تميز الموقف الفرنسي طبعا. لكن ومع انتهاء الحرب الباردة والجهود الجبارة التي تبذلها دول الاتحاد في طريقها نحو الوحدة أدى بالتالي الى السير قدما ودون رجعة في طريق الاستقلال الحقيقي للاتحاد الأوروبي ليس فقط في سياسته الاقتصادية وانما أيضا في توجهاته السياسية. ومن الجدير ذكره، هنا، أن الاتحاد الأوروبي حقق نجاحات كبيرة ومتعددة على صعيد سياسته الاقتصادية الداخلية والخارجية، **"لقد فاوض الاتحاد الأوروبي بلدان كثيرة كوحدة واحدة وكان يمتلك القدرة على تنسيق المواقف والعمل على تجانسها وهناك أمثلة كثيرة على هذه النجاحات أهمها اتفاقية لوم Lome الرابعة التي تم توقيعها في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٠ بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية ودول الكاريبي ودول الباسفيك Pacific وتم توقيع الاتفاقيات حتى عام ٢٠٠٠."**[٩١] وتشير معظم إصدارات الاتحاد الأوروبي الى ان هذه الاتفاقيات ستجدد الى فترة زمنية مماثلة.

أعتقد ان الحديث عن السياسة الاقتصادية او التجارية الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي تجعلنا نسأل: (هل لهذه السياسة ولإنجازاتها أثرا على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؟) أعتقد ان إجابة السيد Caven كانت شاملة عندما قال:- **"لقد أدركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انه لا يمكن فصل السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية للاتحاد عن السياسة السياسية (البوليتيكية) الخارجية، هذا وقد بذلت الجهود الكثيرة ولا زالت تبذل لحد الان من اجل تحقيق نوع من التنسيق لإيجاد مواقف موحدة تجاه عدد كبير من الأزمات الدولية كقضية الصراع**

---

[٩١] Caven, an interview, ibid

العربي الإسرائيلي، وقد نجح الاتحاد اكثر من مرة بتبني مواقف متجانسة اتجاه قضايا مختلفة بما فيها الموقف الحالي الذي لا يمانع إقامة دولة فلسطينية"[٩٢]

إن عملية توحيد مواقف دول الاتحاد الأوروبي السياسية ليست جديدة، فهنالك ما يسمى "التعاون السياسي الأوروبي European Political Cooperation (EPC) والذي كان يهدف الى دراسة إمكانية إيجاد سياسة خارجية موحدة. واعتقد ان تطوير ال EPC الى الـ Common Foreign and Security Policy(CFSP) بحيث أصبحت هناك حاجة لتوحيد سياسة الاتحاد الأوروبي من اجل دعم السياسة الاقتصادية الخارجية، "ومن اجل ازدياد الرغبة لدى دول الاتحاد ولمخاطبة الآخرين بصوت واحد "Speak with One Voice" ، وهذا يعطي الاتحاد صوتا مساويا لصوت الولايات المتحدة الأمريكية وصوت الاتحاد السوفيتي السابق". [٩٣]

إن السير قدما باتجاه توحيد المواقف او توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ينعكس إيجابيا على القضية الفلسطينية. واود بهذا الصدد الإشارة الى اكثر موقفين متشددين وداعميين لإسرائيل وهما الموقف البريطاني والموقف الهولندي. فالموقف البريطاني المتحفظ تجاه تقرير مصير الشعب الفلسطيني وجد نفسه يمثل الاتحاد الأوروبي من خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته الى الوطن العربي عام ١٩٩٨ ولم يكن أمامها الا الحديث عن الحقيقة وعن تعاطف دول الاتحاد الأوروبي مع الشعب الفلسطيني والشرعية الدولية التي أقرت الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. اما مملكة هولندا، فهي معروفة بدعمها وتأييدها لإسرائيل، ومعروفة أيضا بتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني في السنوات الاولى من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وقد استمر ذلك الموقف إبان الحرب الباردة. اما اليوم وبعد تفعيل دور الـ CFSP وجدت هولندا فرصة في ذلك لتطوير موقفها السياسي تجاه القضية الفلسطينية. وهولندا الآن، كدولة مستقلة، تتبنى الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي المؤيد والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني. "فالشعب الفلسطيني محظوظ جدا لوجود سياسة خارجية او شبه سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي

---

[٩٢] Caven, an interview, ibid.
[٩٣] Miller, ibid. p: 14

والتي تساعد بلدا كبلدي "هولندا" تغير مواقفها ١٨٠ درجة اتجاه قضية الشعب الفلسطيني وتأييد أي من الخيارات المطروحة بما فيها حقه بإقامة دولة مستقلة على أراضي عام ١٩٦٧".[٩٤]

بقي ان نقول ان العنصر الهام والأساسي في الانطلاقة الأوروبية كان انتهاء الحرب الباردة ، واختفاء خطر الشبح الشيوعي بعد تلاشي الاتحاد السوفييتي، الذي عمل أيضا على تراجع الهيمنة الأمريكية على مناطق نفوذ كثيرة جدا في العالم، أهمها أوروبا الغربية التي أصبحت تتساءل عن مبررات خضوعها للهيمنة الأمريكية بعد زوال الخطر الذي أوجد مبررات الهيمنة خلال الحرب الباردة . ورغم القيود التي كانت قد فرضت على السياسة الخارجية لدول أوروبا الغربية، الا أنها استطاعت أن تحافظ على كثير من علاقاتها خارج حدودها والتي تعتبر اليوم إحدى أهم دعائم سياستها الخارجية المستقبلية.سواء كانت مع دول أمريكا اللاتينية أو دول جنوب شرق آسيا والصين ودول أوروبا الشرقية، ودول الوطن العربي والتي سأتطرق إليها بالتفصيل لخدمة هذا البحث فقط، مع عدم التقليل من أهمية سياستها الخارجية في المناطق الأخرى.

السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية

أقصد هنا بالمتوسطية، كل ما يتعلق بدول حوض البحر المتوسط بالاتجاهات الأربعة. رغم وجود تباين في مفهوم المتوسطية بالنسبة للدول الأوروبية، كل دولة حسب مصالحها، لهذا لا يوجد حتى الآن سياسة أوروبية واضحة المعالم تجاه تحديد مفهوم المتوسطية. فالبعض يرى بالمتوسطية كافة الدول الواقعة على ضفتيه الشمالية والجنوبية، والبعض الآخر يرى به الدول الواقعة شماله وجنوبه وشرقه. ودول أخرى تضم دول الوطن العربي لدول حوض البحر المتوسط، حتى يتم تمييزها عن منطقة الشرق الأوسط المحصورة في دوله التقليدية وحتى يتم تميزها عن الشرق أوسطية، المفهوم الأمريكي لسياستها الاقتصادية في الشرق الأوسط. ان هذا التباين بعدم تحديد مفهوم المتوسطية نابع من الأحداث التاريخية والصراعات الدموية التي شهدها البحر المتوسط، خاصة في الفترة التي سبقت اكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحول طرق التجارة عنه. ونتج عن ذلك انتقال مركز الثقل إلى دول شمال المتوسط، وتم تهميش دول جنوبه، تبع ذلك التراجع التركي في هيمنته على هذه المنطقة، ورافقتها الثورة الصناعية التي عملت على تقدم دول شمال المتوسط وتخلف دول

[٩٤] Michel Rentannare, Second Secretary, Netherlands Representative Office in PNA. An Interview on March 1st, 1999, Ramallah.

ضفته الجنوبية. تبع ذلك تراجع الاستعمار الأوروبي لدول جنوب المتوسط ، وتحول النظام الدولي متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطبية له قوانينه وآلياته في الهيمنة والسيطرة على دول الحوض.

والآن عندما نتحدث عن سياسة أوروبية متوسطية لا يعني بأن هذه السياسة بدأت اثر انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وانما كان لانتهاء تلك الحرب أثرا كبيرا في توضيح وتفعيل تلك السياسة. لهذا أرى أنه من الضروري التطرق إلى محددات السياسة الأوروبية المتوسطية :

أولا: بنية النظام الدولي: كانت حركة الدول الأوروبية تتجه إبان النظام الدولي السابق ثنائي القطبية، باتجاه المتوسط كلما كان هناك نموا في الانفراج الدولي، وعلى العكس من ذلك كانت تنكمش بتصعيد الحرب الباردة. اما الان وبعد انتهاء الحرب الباردة وتبوء الولايات المتحدة مركز قيادة النظام الدولي الجديد "ترى دول الاتحاد الأوروبي ان من حقها ومن منطلق مصالحها ان تصعد توجهها اليوم نحو المشروع المتوسطي الذي يعكس سباقهم مع الامريكان الذين باركوا التوجه نحو المشروع الشرق – أوسطي، كجزء من تحولات النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه في بداية التسعينات الراهنة."[٩٥]

ثانيا: المحدد السياسي : تمثل المحدد السياسي بالحفاظ على الأمن ومتطلبات التحالف، إضافة إلى سياسة احتواء الصراعات المهددة، والتطلع إلى موقع مسؤول على الساحة الدولية.

ثالثا: تحقيق مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خاصة تأمين تدفق البترول إلى الدول الأعضاء، وإيصال منتجاتها إلى أسواق دول المتوسط والوطن العربي، إضافة إلى فتح أسواق جديدة والارتقاء بالتبادل التجاري الذي يضمن تفوق كفة الميزان التجاري لصالح الدول الأوروبية."هذا والدول الأوروبية خاصة هولندا معنية بعدم تكرار تجربة عام ١٩٧٣ التي توقفت بها الحياة اثر إيقاف مدها بالنفط كونها الأكثر دعما لإسرائيل آنذاك."[٩٦]

رابعا: التوفيق ما بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، حيث أن هناك تفاوتا في المواقف ومثال ذلك فرنسا المؤيدة لحقوق

---

[٩٥] سيار الجميل، العمولة الجديدية والمجال الحيوي للشرق الاوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص. ٢١٥

[٩٦] Michel, Ibid.

الشعب الفلسطيني، تؤكد دائما على الشرعية الدولية، أما بريطانيا فتنظر إلى الحكم الذاتي المنقوص على أنه حلا سياسيا عادلا للقضية الفلسطينية.

هذا ويتطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية يوما بعد يوم، والمتتبع لموقف هولندا مثلا، يدرك ذلك، حيث كانت هولندا من اكثر الدول الداعمة لإسرائيل والأكثر تحفظا تجاه قيام دولة فلسطينية. "أما اليوم واثر التغيرات السياسية على الساحة الدولية وتأثير الإعلام بنقل الحقائق لم تعد هولندا تتعامل مع إسرائيل كضحية، وإنما حدث انقلابا في الموقف خاصة اثر حرب عام ١٩٨٢ ومجازر صبرا وشاتيلا والانتفاضة، حيث أصبح ينظر بتعاطف متنامي تجاه الضحية الحقيقية وهي الشعب الفلسطيني."[٩٧]

خامسا:- "تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات المختلفة خاصة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتي تهدف الى تطوير حوض المتوسط وجعله منطقة للتعاون الذي يضمن الأمن والاستقرار، والذي يدعم، كذلك، الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي المتوسطي بشكل خاص."[٩٨]

سادسا: احترام القانون الدولي وتطبيق شعارات حقوق الإنسان، فهناك تفسيرات مختلفة للقوانين والشرائع الدولية بين دول الاتحاد الأوروبي، ويلاحظ ذلك من خلال بياناتهم المشتركة المتعلقة بقضية الصراع، والتي تعبر عن توافق بين مزيج من المواقف. الا أنها في النهاية تختلف عن المواقف الأمريكية تجاه نفس القضايا.

بقي أن نقول " **تشترك هذه المحددات بنسب متفاوتة في تحديد سياسة دول الجماعة الأوروبية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي من تحديد مواقفها المشتركة التي كانت تتذبذب حسب حسابات دولها** ".[٩٩] ومنذ بداية التسعينات أخذت السياسة الأوروبية المتوسطية بالتبلور بشكل واضح بسبب مجموعة هامة من المتغيرات التي كانت حصيلة تراكمات كمية بدأت في الثمانينات وتوجت بانتهاء الحرب الباردة. ويمكن تلخيص تلك المتغيرات بما يلي:

---

[٩٧] Ibid.

[٩٨] عبد الرحمن مطر، اسئلة برشلونه، قراءة اولى في مؤتمر برشلونه للشراكة والتعاون الاوروبي المتوسطي. المستقبل العربي، عدد ٢١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص. ٦٩.

[٩٩] ابراهيم عوض، "الجماعة الأوروبية والصراع العربي الاسرائيلي"، السياسة الدولية،عدد ٨٣،(يناير ١٩٩٦) ص٣٩.

أولا: محاولة أوروبا مليء الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي. فهذه المنطقة كانت تخضع لميزان القوى الدولي السابق.

ثانيا: سير فرنسا واسبانيا واليونان وإيطاليا نحو الجنوب بسياساتها الخارجية، وذلك بعد توحيد الألمانيتين وتوجه ألمانيا بسياستها الخارجية نحو الشرق، وبالتالي نلاحظ اهتماما من دول جنوب أوروبا بالمتوسط أكثر من دول وسط وشمال أوروبا، مع العلم أنها لا تعارض هذه التوجهات خاصة أن لكافة دول أوروبا مصلحة في ذلك.

ثالثا : ان انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية جعل أوروبا تطمح بأن تكون قوة عظمى تحل محل الاتحاد السوفييتي. فبهذه السياسة إضافة إلى سياسات خارجية أخرى "تسعى أوروبا لأن تكون قوة عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية حول مناطق النفوذ مع انها لم تنته من التنسيق في إطار حلف الأطلنطي "[١٠٠]

رابعا: التكتلات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي.

لقد كان لانهيار حلف وارسو وتلاشي الاتحاد السوفييتي دورا كبيرا في انفتاح دول أوروبا الشرقية على دول أوروبا الغربية. وبذلت الدول الأوروبية جمعاء جهدا كبيرا في إيجاد الأسواق الجديدة لتصدير منتجاتها، وشهدت أسواق دول أوروبا الشرقية تنافسا كبيرا للمنتجات الأوروبية لتعميق التوجه نحو الجنوب لنفس الأسباب.

خامسا: الهجرة

لقد كان للتراجع الاقتصادي والأزمات السياسية التي تعاني منها دول جنوب البحر المتوسط الأثر الأكبر في هجرة الآلاف من العاطلين عن العمل إلى دول جنوب أوروبا، التي أصبحت تعاني مما خلقته هذه الهجرة غير المنظمة من نتائج سياسية وأخرى اجتماعية، وكون هؤلاء قادمين من بيئة وثقافة مختلفة كان لهم الأثر الأكبر على ثقافة المجتمعات الأوروبية، لا سيما وأن فرنسا عانت الكثير مما تعتبره تطرفا دينيا بأشكاله العنيفة على حياتهم اليومية. حيث رأت أوروبا أن حل هذه المعضلة لا يمكن أن يأتي من خلال كهربة الحدود، وانما من خلال استثمار ملايين الدولارات في

[١٠٠] مصطفى حمارنة،العرب في الاستراتيجيات العالمية،(عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية،١٩٩٣) ،ص ١٥٦.

دول جنوب المتوسط لإنعاش اقتصادياتها والقضاء على البطالة التي تخفف من ظاهرة الهجرة إلى دول أوروبا الجنوبية والوسطى.

سادسا: زيادة عدد سكان دول جنوب المتوسط.

تنظر أوروبا بقلق إلى ازدياد عدد السكان في دول المغرب " المتوقع أن يصل إلى ٤٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، وهذا يشكل خطرا على أوروبا ويجب أن تتهيأ وتعد العدة لحل المعضلات التي قد تنتج عن ذلك"[١٠١].

سابعا: الاقتراب من آبار النفط العربية.

بلا شك ان دخول أوروبا حرب الخليج إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن سوى تعبيرا عن التطلع لآبار البترول الخليجية وامكانية الهيمنة والسيطرة عليها، أو على الأقل استمرار تدفق البترول بالأسعار التي لا ترهق الاقتصاد الأوروبي، "فوجود سياسة متوسطية تشمل الدول العربية يعني تحقيق أهم الأهداف الأوروبية بالوصول إلى هذه الدول"[١٠٢]، التي ما زالت تخضع للهيمنة الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة، بعد أن كانت قد خضعت للاستعمار الأوروبي خلال النظام الدولي متعدد الأقطاب.

ثامنا: عملية السلام

لقد لعبت عملية السلام في المنطقة دورا بارزا في تسريع عملية تطوير وتغيير السياسة الأوروبية المتوسطية، "حيث تم تهميش دور الاتحاد الأوروبي على نحو يكاد يكون كاملا في تطورات هذه المبادرة، فاصبح أمام خيارات محدودة، فاما أن ينضم إلى المبادرة الأمريكية أو يظل على الهامش. ويعتبر هذا الخيار ذا دلالة فيما يتعلق بمساحة المناورة المتاحة للاتحاد الأوروبي في الكثير من القضايا الأمنية المطروحة على جدول أعماله الأمني التقليدي"[١٠٣].

ان مجموعة هذه المتغيرات تلعب دورا كبيرا في زيادة نفوذ الاتحاد الأوروبي في المنطقة بالرغم من وجود العقبات المتمثلة بالقيود الأمريكية والإسرائيلية على دول الاتحاد، إضافة إلى الوجود

---

[١٠١] أحمد مهابة، "سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي"، السياسة الدولية، عدد ١١٥، (يناير ١٩٩٤)، ص ١١٨.

[١٠٢] Michel

[١٠٣] بني هنسون، "الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، السياسة الدولية، عدد ١١٨، (اكتوبر ١٩٩٤)، ص. ١٠١

العسكري الأمريكي في عدة مناطق في البحر المتوسط خاصة الأسطول السادس التابع لحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

سياسة أوروبا المتوسطية تجاه الوطن العربي

كثر الحديث خلال السنوات العشر الماضية عن اكثر من مشروع اقتصادي وأمني في الوطن العربي، وهذه المشاريع لم تطرح من قبل العرب وانما من قبل الآخرين. فالعرب حافظوا على شعاراتهم ونداءاتهم الداعية الى الوحدة العربية دون وضع أي برنامج عملي يعكس مصلحة الأطراف العربية في الوحدة سواء كانت سياسية او اقتصادية. وعندما نتحدث هنا عن مشروع المتوسطية او مشروع الشرق أوسطية، نحن نتحدث عن لاعب ناشط وملعب متلقي. فالولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب وهي الحكم في مشروع الشرق أوسطية. **أما المتوسطية فهي مشروع للاتحاد الأوروبي الذي يبحث عن دور ناشط في السياسة الدولية ووجد في الوطن العربي ملعبا متلقي لكل من يبحث عن دور عالمي ويمتلك القدرات لذلك الدور.** [١٠٤] وحول اللاعبين النشطاء على المسرح الدولي، فقد لخصهم الكاتب عبد القادر فهمي بثلاثة. **الأول برئاسة الولايات المتحدة ويضم معها كندا والمكسيك، والثاني يمثله الاتحاد الأوروبي. اما الثالث فهو اللاعب الاسيوي الذي يضم اليابان والصين والهند ونمور اسيا الأربعة** [١٠٥]. لكل هذه الدول مصالحها الخاصة خارج حدودها، وتعمل من اجل تحقيقها والاتحاد الأوروبي أحد هؤلاء اللاعبين النشطاء الذي يرى بالمتوسطية آلية حقيقية وفعالة لتحقيق الأهداف التالية.

١) تدعيم وزنه على الساحة الدولية

"قبلت دول الاتحاد الأوروبي مكرهة الهيمنة الأمريكية خلال الحرب الباردة ووجدت المبررات لذلك". [١٠٦] الا ان الولايات المتحدة لم تغير من سياستها تجاه دول الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة، بل ظلت تتعامل بنفس الأسلوب السابق الذي دام أكثر من أربعة عقود. أما دول الاتحاد الأوروبي التي تدرك مصالحها جيدا لم تنصاع للسياسة الأمريكية ولم تتردد في منافسة الولايات المتحدة في مناطق نفوذها، "فبعد ان تقدمت الولايات المتحدة بمشروع الشرق أوسطية

---

[١٠٤] ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية الاوروبية في الشرق اوسطية والمتوسطية. المستقبل العربي. عدد ٢٠٥، ١٩٩٦، ص. ٩٠

[١٠٥] عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص: ٩٧.

[١٠٦] Mrs. Marianne Eriksson. Ibid

الذي يهدف الى استكمال ربط الوطن العربي ودول أخرى مجاورة بشبكة مصالحها، **وفي المقابل رأت دول الاتحاد الأوروبي ان من حقها العودة للوطن العربي الذي اخترق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وباشر الاتحاد الأوروبي بمشروعه هذا في دول جنوب البحر المتوسط، حيث يهدف الاتحاد الأوروبي ان يكون طرفا في هذه المنطقة الحيوية بعد وضع الترتيبات التي تكفل ذلك والمتمثل في إقامة نظام إقليمي متوسطي يوفر للمنطقة مظلة أمنية واقتصادية ويعمل كذلك على تعزيز موقعها السياسي والاستراتيجي.**"[١٠٧]

يرى الأوروبيون ان من حقهم دخول الوطن العربي دون إذن أمريكي، خاصة وانهم قدموا المساعدات الكثيرة لمشاريع التنمية وصرفوا الكثير، كذلك، على مشاريع التسوية، "**وفي المقابل كانت الولايات المتحدة هي المسؤولة عن إدارة عمليات التسوية السياسية فضلا عن أهدافها التي من أبرزها الهيمنة على الوطن العربي والحفاظ على أمن إسرائيل.**[١٠٨] والذي أزعج الأوروبيون هو مساهماتهم الفعالة إلى جانب الولايات المتحدة وكان لتلك المساهمات الأثر الأكبر في إنهاء بعض الصراعات وتحقيق النجاحات، "الا ان الولايات المتحدة تستثمر تلك النجاحات في إعادة ترتيب العالم، ومن دون أي اعتبار للشركاء الأوروبيين. ويستند هذا الترتيب إلى محاولة إقصاء الدور الأوروبي ليس عن المساهمة في فض النزاعات وحل المشكلات الإقليمية والدولية فحسب، بل وشل فاعليته حتى في مناطق النفوذ الأوروبية."[١٠٩] والمثال الساطع الآخر يتمثل بالمحاولات الأمريكية والإسرائيلية استبعاد الطرف الأوروبي في العملية السلمية الجارية بين عدد من الدول العربية وإسرائيل بالرغم من المساعدات التي تقدمها دول الاتحاد كاستحقاقات للمسيرة السلمية. الا ان الولايات المتحدة وإسرائيل تضعان العقبات أمام الدور الأوروبي، "هذا ناهيك عن حملات الابتزاز من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي ويتمثل الابتزاز الإسرائيلي بتذكير الأوروبيين بالمحرقة والنازية واللاسامية، واذا تفوه أي أوروبي بأي كلمة تجاه أي طرف إسرائيلي يتم اتهامه باللاسامية." [١١٠] ورغم هذه الظروف الا ان دول الاتحاد الأوروبي مصممة على ان تحتل الدور الذي يتناسب مع قوتها الاقتصادية خاصة، "ففي عمان قامت فرنسا وألمانيا بقيادة المعارضة

---

[١٠٧] محمد صالح المسفر، الاتحاد الاوروبي وابعاد مشاريعه المتوسطية، العلاقات العربية الاوروبية: حاضرها ومستقبلها، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول: العلاقات العربية الاوروبية. مركز الدراسات العربي الاوروبي باريس، ١٩٩٧. ص. ١٦١ - ١٦٢

[١٠٨] سيار الجميل، مرجع سابق. ص. ١٩٣

[١٠٩] عبد الرحمن مطر، مرجع سابق. ص. ٥٩.

[١١٠] زياد ابو عمرو، "مقارنة بين الدور الامريكي والاوروبي في المفاوضات".ورقة قدمت في مؤتمر القدس: مستقبل العملية السلمية في ظل التغيرات السياسية. القدس: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ١٩٨٨. ص. ٩٩

الأوروبية لإنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا. باعتبار ان اللذين يدفعون بالفكرة ليسوا من الذين سيساهمون ماليا لاحقا في تفعيل هذه المؤسسات. أي لا تريد أوروبا ان تكون بيت تمويل للسياسة الأمريكية."[١١١]

٢- تعزيز الأمن الأوروبي

مما لا شك فيه ان قرب القارة الأوروبية الجغرافي للعالم العربي كان له الأثر الأكبر في الاهتمام الأوروبي بالوطن العربي منذ قرون. "لهذا يمكن القول ان جزء كبير وهام من مصالح الاتحاد الأوروبي في منطقة "الشرق الأوسط" تستند بالأساس إلى قرب الحدود التي تؤثر سلبا او إيجابا، فالهجرة من دول جنوب البحر المتوسط الى أوروبا تشكل تهديدا أمنيا خاصة واننا نتحدث عن الملايين. اما الجانب الإيجابي للقرب الجغرافي والذي لا يمكن للاتحاد الأوروبي ان يضحي به فهو كونه مصدرا للبترول."[١١٢] واعتقد ان الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة معنيا بالمحافظة على السلام والاستقرار في الوطن العربي خاصة على الضفة الشرقية والأخرى الجنوبية للبحر المتوسط، **فأوروبا تنطلق في توجهاتها الشرق أوسطية من ان الصراع العربي - الإسرائيلي يؤثر في أمن الاتحاد الأوروبي.**[١١٣] هذا ولا يمكن للاتحاد الأوروبي ان يرضخ ويوافق على المشروع الاقتصادي الأمريكي - الإسرائيلي الداعي الى سوق شرق أوسطية جديدة تخدم الأهداف الأمريكية والإسرائيلية وتستعمل بها نفس الآليات التقليدية. "فأوروبا تختلف عن الولايات المتحدة بوضع الحلول، بمعنى ان أوروبا معنية بحلول طويلة الأمد التي تخدم الاستقرار، وهذا النوع من الحلول بحاجة الى الاعتراف بتقرير مصير الشعب الفلسطيني، وبحاجة لاخذ قرارات ومواقف جريئة ومثال ذلك ان الاتحاد الأوروبي لا يشجع مشاريع تحلية المياه في غزة، بل يشجع إعطاء غزة استحقاقاتها المائية من إسرائيل، كما هو الحال على عكس ذلك في منطقة العفولة."[١١٤]

نعم تنظر الولايات المتحدة الى أنصاف الحلول، او الحلول السياسية الإعلامية على طريقة الCNN التي تعتبر جرعات مورفين لا تدوم طويلا. واعتقد ان اختلاف هذه السياسة عن السياسة الأوروبية نابع من البعد الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية عن الوطن العربي، أي أن عدم الاستقرار لا يشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة. أما أوروبا، "فالشرق الأوسط يمكن ان يشكل تهديدا للأمن

---

[١١١] ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٧ - ٩٨.

[١١٢] Michel, Ibid.

[١١٣] جميل هلال، استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ص. ٢٠٧.

[١١٤] Michel, Ibid

الأوروبي من خلال انتشار الصواريخ البالستية وتصاعد نفوذ حركات الإسلام السياسي على الحدود الجنوبية لأوروبا وهو تهديد لا تواجهه الولايات المتحدة."[١١٥] لذلك لا يمكن ان يدعم الاتحاد الأوروبي أي مشروع استراتيجي في الوطن العربي لإيجاد نظام إقليمي جديد اذا لم ينسجم مع المصالح الأوروبية.

القضية الهامة الأخرى المتعلقة بالأمن الأوروبي تتمثل بحاجة الاتحاد الأوروبي للنفط العربي، لا أعني هنا الحاجة للسيطرة عليه كما هو الحال الآن من قبل الولايات المتحدة، وانما تأمين شراء وإيصال البترول من مصادره العربية الى دول الاتحاد الأوروبي المختلفة، وهناك عقدة عند الأوروبيين جراء إيقاف ضخ البترول عام ١٩٧٣ بالرغم من ازدياد حاجة الاتحاد الأوروبي للبترول سنة بعد أخرى. "يتوقع الخبراء المختصون في شؤون النفط ان تتزايد حاجة أوروبا من نفط دول مجلس التعاون الخليجي تدريجيا لتصل الى نسبة ٦٠ - ٦٥ بالمئة من صافي واردات السوق الأوروبية المشتركة عام ٢٠٠٠."[١١٦] لذلك من المتوقع ان يبقى الاتحاد الأوروبي معنيا بالاستقرار والسلام في ساحة بيته الجنوبية عن طريق دعمها الاقتصادي وايجاد المشاريع التي تحل مشكلة البطالة والهجرة بنفس الوقت. هذا إضافة الى مصلحته في الاستقرار والسلام في الوطن العربي عن طريق دعم او إيجاد أي حل عادل للقضية الفلسطينية الذي يدعم الامن والسلام والاستقرار في المنطقة.

٣- تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الوطن العربي

تشير معظم الإحصائيات إلى أن عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي اكثر منها من أي دولة او تجمع دولي آخر، "حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية الآن."[١١٧]

وعندما نتحدث عن الشريك الأول لا نتحدث عن الندية في نوعية البضاعة المستوردة والمصدرة، "حيث ان ٩٠% من الصادرات العربية الى السوق الأوروبية هي سلع أولية و ٨٠% من واردات الدول العربية من السوق الأوروبية هي سلع صناعية إنتاجية واستهلاكية."[١١٨] وطبيعي ان يكون

---

[١١٥] جميل هلال، مصدر سابق. ص. ٢٢٦

[١١٦] محمد صالح المسفر، مرجع سابق. ص. ١٢٨

[١١٧] Caven, Ibid.

[١١٨] سليمان معتصم، مصدر سابق. ص: ١٢٤

هذا في مصلحة دول الاتحاد الأوروبي، فتصدير السلع الأولية واستيراد البضائع الاستهلاكية يعني ان السوق العربية ستبقى مفتوحة لهذا النوع من البضائع لا سيما وان الدول العربية تفتقر الى صناعة او تصنيع الآلات.

والاتحاد الأوروبي، كغيره من الدول، ينظر إلى مصالحه الاستراتيجية بمعنى إنجاح سياسته المتوسطية واطالة عمرها. باعتقادي ان الشيء الوحيد الذي يوقف هذا المشروع او غيره من المشاريع هو مشروع اقتصادي عربي قومي، وهذا يعتبر حلما حتى الآن، ويزيد الاعتقاد بكونه حلما، وبعيدا عن الواقع هو نجاح المشاريع المطروحة، "فالمشروع المتوسطي المطروح سيؤدي الى القضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية جزئيا او كليا."[١١٩] وكذلك لا أعتقد ان مشروع الشرق أوسطية لا يهدف الى غير ذلك، "فهو يجعل الاولوية للتطبيع والمشروعات الاقتصادية مدعية ان التنمية الاقتصادية المتوازنة هي الداعمة الرئيسية للسلام الشامل."[١٢٠]

اما حول ضمانات نجاح المشروع الأوروبي المتوسطي فهي كثيرة ومتعددة أهمها:-

١- هناك عدد كبير من الاتفاقيات التي تم توقيعها بين عدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي، "فهناك الاتفاقيات التجارية التفاضلية مثل التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب الثلاث، وهناك اتفاقية لومي التي عقدت مع الصومال وموريتانيا وجيبوني والسودان وهناك أخيرا اتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي."[١٢١] وهناك اتفاقيات تجارية مع كل من مصر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان.

٢- الموقف السياسي الأوروبي من القضية الفلسطينية: بلا شك ان مواقف الاتحاد الأوروبي عبر تاريخه يختلف عن موقف الولايات المتحدة، وهذا ساعد وساهم في توطيد العلاقات العربية الأوروبية. "فالاتحاد الأوروبي، على حد تعبير الامين العام لمجلس التعاون الخليجي جميل الحجيلات، يتخذ موقف الشريك السياسي الواقعي الشجاع."[١٢٢]

---

[١١٩] محمد الاطرش، مصدر سابق، ص. ١٨

[١٢٠] نيفين عبد الخالق مصطفى، مصدر سابق.

[١٢١] محمد صالح المسفر، مصدر سابق. ص: ١٢٩

[١٢٢] محمد صالح السفر، نفس المصدر: ص: ١٣٢

٣- تراجع أهمية إسرائيل الاستراتيجية

"يرى برنارد لويس ان العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة فقدت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية."[١٢٣] وهذا يشجع الاتحاد الأوروبي على تطوير مواقفه تجاه القضية الفلسطينية ويضعف الضغط الإسرائيلي على الاتحاد الأوروبي.

٤- انسجام الموقف العربي مع الشرعية الدولية: لقد كان لانطلاقة مؤتمر مدريد واختيار العرب خيار السلام والاعتراف باسرائيل وبقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ الأثر الأكبر في تشجيع الاتحاد الأوروبي السير قدما باتجاه مشروع المتوسطية ودعم المواقف العربية خاصة الفلسطينية التي لا تتعارض مع الشرعية الدولية. وهذا يساعد الاتحاد الأوروبي على ابقاء علاقاته مع الطرفين الإسرائيلي والعربي.

نجاح المشروع المتوسطي في الوطن العربي يقوي ويدعم موقف الاتحاد الأوروبي ليس فقط على الساحة الإقليمية وانما أيضا على الساحة الدولية. وهذا النجاح يقود الاتحاد الأوروبي في مواجهة السياسة الأمريكية التي يعتبر الشعب الفلسطيني أحد ضحاياها، ومشاركة الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة في قيادة العالم يخلق التوازن ويملي الفراغ الذي أوجده انهيارُ الاتحاد السوفيتي. وملء الفراغ هذا يعني نمو وتعاظم الدور الأوروبي في العملية السياسية التي أصبحت تحتضر جراء التعنت الإسرائيلي وعدم نزاهة الراعي الأمريكي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل على العرب السير في ركب المتوسطية؟ أعتقد ان إجابة سلامة سلامة هي الواقعية حيث قال: "ولكن المتوسطية تبدو في رأيي أكثر ملاءمة للهوية العربية وأكثر قربا للعالم العربي، وأكثر شفافية وبعدا عن الضغوط التي تصب لصالح إسرائيل. ولو أحسن العرب لانحازوا الى هذا الخيار المتوسطي الذي يمكن ان يحقق اهداف الشرق أوسطية ومكاسبها دون مضارها."[١٢٤]

---

[١٢٣] جميل هلال، مرجع سابق. ص: ٢٣٣

[١٢٤] سلامة سلامة وآخرون، الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد، القاهرة: مؤسسة الاهرام، ١٩٩٥. ص: ١٨

ثانيا: العلاقات الأوروبية العربية منذ عام ١٩٦٧

شهدت العلاقات العربية الاوروبية منذ عام ١٩٦٧ عدة منعطفات، حيث تخللها المد تارة والجزر تارة أخرى. ولعبت عوامل عدة في تذبذب المواقف الأوروبية تجاه الدول العربية والنزاع العربي الإسرائيلي، والذي أثر على تلك العلاقات، وفيما يلي أهم العوامل التي لعبت دورا في ذلك:-

أولا: الحرب الباردة بين القوتين الأعظم.

لقد كان للحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية لدول أوروبا الغربية، كونها كانت تخضع للمظلة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي باستثناء فرنسا التي كانت مواقفها متميزة جدا أحيانا. فقد خضعت السياسة الخارجية لدول المجموعة الأوروبية مع الوطن العربي لطبيعة وتأثير الحرب الباردة. فكلما كان هناك انفراجا بين المعسكرين المتصارعين، كلما كان نموا ووضوحا وتطورا في السياسة الخارجية لدول الاتحاد نحو العالم العربي. وكانت مواقف هذه الدول تتراجع بمقدار زيادة وتيرة الحرب الباردة. أي الاقتراب من المواقف العربية في ظل الانفراج والابتعاد عنها في حالة الأزمات.

ثانيا: المواقف العربية

منذ العام ١٩٦٧ ومواقف الدول العربية غير موحدة تجاه الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي. وقد انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع الدول الأوروبية، التي كانت تدعوا إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي. فدول الاتحاد الأوروبي كانت تقترب من المواقف العربية كلما كان هناك واقعية في السياسة العربية ونظرتها لإسرائيل عامة، ومواقف الشعب الفلسطيني تجاه الصراع خاصة، فالشعارات الرنانة التي كانت تدعو إلى ابادة إسرائيل كانت تؤدي إلى تراجع في العلاقات العربية الأوروبية، وبالتالي تراجع أي دور لدول الاتحاد الأوروبي. أما عندما زادت الشعارات واقعية، بمعنى الارتقاء بالشعار السياسي إلى "دولتين لشعبين" كانت أوروبا تجرؤ على السير قدما للبحث عن دور لها في الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثا: موازين القوى داخل الاتحاد الاوروبي

يتكون الاتحاد الأوروبي من عدة دول تجمعها مصلحة مشتركة، ولكل منها سياستها الخارجية الخاصة بها، فهناك دول مثل فرنسا وإيطاليا تدعمان التوجه نحو دور فاعل في عملية السلام في الشرق الأوسط، ويدعمان حقوق الشعب الفلسطيني. أما بعض الدول الأخرى مثل بريطانيا التي تفضل تأييد مواقف الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. فقد كان وما زال هناك خلافا داخل دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدور أوروبا ومواقف أوروبا في عملية الصراع. ومن هنا كان لميزان القوى داخل الاتحاد دورا في تحديد دور أوروبا وطبيعة علاقاتها مع الدول العربية.

رابعا: السياسة الاسرائيلية

بالرغم من تأييد بعض دول الاتحاد الأوروبي للسياسة الاسرائيلية في الشرق الأوسط، الا أن مواقف الاتحاد الأوروبي كانت تقترب من المواقف العربية أثناء التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ولبنان. وكانت تتراجع السياسة الأوروبية وتبتعد أثناء التصعيد الاعلامي العربي والعمليات الفلسطينية المسلحة ضد المدنيين الاسرائيليين.

خامسا:- مصالح الاتحاد الأوروبي:

لقد كان معظم الوطن العربي خاضعا للاستعمار، حيث ان الدول الأوروبية تعرف عن قرب الخيرات الكبيرة التي يتمتع بها الوطن العربي الكبير، وهي بذلك تتطلع الآن إلى هذه الثروات وتحاول الاستفادة منها واستغلالها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتعلقة بتقوية اقتصادياتها ودعم دورها السياسي مع مطلع القرن القادم. الا ان الشكل الآن يختلف عن الشكل الاستعماري السابق، حيث ترى أوروبا الغربية ان لديها القدرة على دخول ساحة الوطن العربي والاستفادة من خيراته رغم الهيمنة الأمريكية على تلك الخيرات.

وهناك عوامل أخرى ثانوية تلعب دورا في السياسة الخارجية للدول الأوروبية مع العالم العربي مثل الوفاق وعدم الاتفاق العربي، وتضارب المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة، إضافة إلى المصالح الأوروبية مع إسرائيل وغيرها من العوامل الثانوية جدا، حيث يرى بعض

الاكاديميين والسياسيين الأوروبيين بان هناك التزام أخلاقي لدى أوروبا تجاه العرب كونهم السبب المباشر وراء المأساة الفلسطينية.

رغم العوائق والمصاعب الا ان الحوار العربي الأوروبي لم يتوقف منذ العام ١٩٦٧. رغم اختلاف المستويات التي كانت تقوم بتلك الحوارات حققت الكثير من الإنجازات وشكلت في النهاية دورا أوروبيا قد يكون فعالا في حل النزاع العربي الإسرائيلي مستقبلا. وفيما يلي أهم المحطات التي شكلت بمجملها الرؤيا الأوروبية الحالية.

أولا: مرحلة المد والجزر(١٩٦٩-١٩٧٥)

فرضت هزيمة عام ١٩٦٧ مواقف متشددة لدى الدول العربية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وذلك بسبب عوامل الإحباط الجماهيري لدى الشعوب العربية جراء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وبسبب الدعم الذي تلقته إسرائيل من أمريكا وبعض الدول الأوروبية، الا أن تلك المواقف لم تصل إلى حد القطيعة السياسية، بل ظلت هناك علاقات اقتصادية وتجارية وحوارات مفتوحة لكن على مستويات دنيا. ولعبت الدبلوماسية الأوروبية دورا كبيرا في إرجاع العلاقات العربية الأوروبية خاصة في شهر أيار من العام ١٩٧١ عندما تبنى وزراء خارجية الاتحاد الستة في ذلك الحين وثيقة شومان التي تستند إلى قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الذي صدر في تشرين الثاني من العام ١٩٦٧ . لكن وعلى اثر حرب ١٩٧٣ صعدت الدول العربية مواقفها التي وصلت إلى حد فرض حظر على صادراتها من البترول للولايات المتحدة وهولندا، الا أن الدول العربية لم تستمر في ذلك بسبب عوامل الضغط الأمريكي على الأنظمة الرجعية التي لم تضع بديلا لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

انطلق الحوار العربي الأوروبي مرة أخرى عام ١٩٧٣ في قمة كوبنهاجن رغم اختلاف الأولويات بين الطرفين، حيث كان العرب يطالبون الأوروبيين بدعمهم في النزاع العربي الإسرائيلي، الا أن مندوبي الدول الأوروبية ركزوا على أولوياتهم المتمثلة في تطوير الحوار مع ضمان تموينهم بالنفط العربي. ورغم كافة الظروف وافقت القمة العربية التي عقدت في الرباط عام ١٩٧٤ على مبدأ الحوار الأوروبي العربي رغم عدم اعتراف المجموعة الأوروبية بمنظمة التحرير. وكان للتنازل العربي هذا أثرا على التشدد الأوروبي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، "حيث لم ينعقد

الاجتماع الأوروبي العربي الأول عام ١٩٧٤ بسبب العقبة التي وضعها الجانب الأوروبي المتمثلة بالتمثيل الفلسطيني."[١٢٥] ورغم التشدد الأوروبي آنذاك الا ان الطرف العربي لم يأخذ أي اجراء ضاغط على الموقف الأوروبي مما شجع السوق الأوروبية المشتركة على زيادة التعاون الاقتصادي بينها وبين إسرائيل، "وهذا بدوره هز الحوار مرة أخرى عام ١٩٧٥ اثر الاتفاق الاقتصادي بين السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل، واعتبر العرب هذا الاتفاق مكافأة على الاحتلال، وحركة سياسية مليئة بالمغازي، لأنه يمكن إسرائيل من الخروج من عزلتها الدولية".[١٢٦] أما رد الفعل الإسرائيلي تجاه ذلك الاتفاق، الذي أعطى إسرائيل أفضلية جمركية، فكان على شكل احتفالات اعلامية عبرت عن انتصار إسرائيلي سياسي واقتصادي على العرب. أما تأثير ذلك الحدث على الحوار العربي الأوروبي، "فقد كان رد فعل غاضب في الأوساط العربية وخيم على الحوار جو ملبد."[١٢٧]

أما الرد الأوروبي على المواقف العربية الذي يندرج ضمن خطة أوروبية شاملة لعلاقاتها مع المنطقة، وسرعان ما شكلت اللجان الفنية والاستشارية من الطرفين وعقدت عدة اجتماعات لإرجاع الحوار إلى مساره بهدف تطوير العلاقات بين الطرفين استنادا إلى علاقات الحوار والإرث الثقافي المشترك، والى المصالح المتكاملة والمتقاربة. حيث عقد الاجتماع الأول في حزيران ١٩٧٥ في القاهرة، والثاني في تموز في روما والثالث في ٢٢ تشرين الثاني من نفس العام في أبو ظبي، ولوحظ التفاوت بين الموقفين العربي الداعي إلى دور سياسي لأوروبا، والأوروبي الداعي إلى التنمية الاقتصادية في الوطن العربي (الشرق الأوسط).

تطور الموقف الأوروبي عام ١٩٧٦ بإقراره في اللوكسمبرغ بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دون التطرق إلى الدولة الفلسطينية، وأعتبر اجتماع اللكسمبورغ الانجح في تلك الفترة، حيث كان للترتيبات والتحضيرات العربية أثرا كبيرا في تحويل مجرى النقاش من العلاقات الاقتصادية الى القضايا السياسية المتعلقة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي. **هذا وحقق ذلك الاجتماع هدفين: الأول مباشرة النقاش في الجانب السياسي وطرح قضية فلسطين كبند اساسي. والثاني ابراز دور منظمة التحرير الفلسطينية كناطق باسم الدول العربية، حيث وقف الأوروبيون**

---

[١٢٥] أحمد صدقي الدجاني، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي. بيروت: مركز الابحاث/م.ت.ف.، ١٩٧٩. ص: ١٥

[١٢٦] د. بشارة خضر، اوروبا والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص. ٩٨

[١٢٧] احمد صدقي الدجاني، مصدر سابق. ص: ٢٠

أمامها وجها لوجه توطئة لاعترافهم بها.[١٢٨] وفي تونس من العام ١٩٧٧ صدر بيان عن اللجنة العامة للحوار والذي تضمن الاهتمام الأوروبي في قضية النزاع ومعارضتهم إقامة المستوطنات. وفي بروكسل في العام نفسه تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية استنادا إلى اعلان لندن الذي اعتبر الفلسطينيين شعبا له هويته الوطنية. حيث دعى البيان إلى استمرار المفاوضات بمشاركة جميع أطراف النزاع بما فيهم ممثلي الشعب الفلسطيني، ولم يتم التطرق هنا إلى منظمة التحرير الفلسطينية. أما لقاء دمشق عام ١٩٧٨ فكان أكثر تطورا من اللقاءات السابقة، "حيث اتفق الجانبان على ان استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يشكل تهديدا للأمن والسلام في "الشرق الأوسط" وللأمن والسلام العالميين. وفي هذا الإطار فان الجانبين يعيدان تأكيد اقتناعهما بان الامن الأوروبي مرتبط بأمن إقليم البحر المتوسط والإقليم العربي."[١٢٩] أعتقد ان هذه القناعة لدى الأوروبيين هي التي حفزتهم على التطلع لسياسة التوازن التي شهدناها فيما بعد.

في خضم تطورات الموقف السياسي الأوروبي هذا، جاءت مبادرة السادات التي رفضتها الدول العربية وتم تأييدها من قبل الأوروبيين، مما أدى إلى تراجع الحوار الأوروبي العربي بسبب وجود عملية سلمية تشترك بها أكبر وأقوى دولة عربية وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء ذلك في اعلان بروكسل من العام ١٩٧٨ "حيث هنأت الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الرئيس كارتر على الشجاعة الكبيرة التي رتب بها اجتماع كامب ديفيد، وعرضت عليه كل دعمها من أجل تحقيق مثل هذا السلام".[١٣٠]

لم يستمر الموقف الأوروبي طويلا في دعمه لكامب ديفيد، مما أدى إلى ظهور موقفهم جليا بعدم ارتياحهم للاتفاق، خاصة أن الولايات المتحدة عملت على تهميش دورهم مرة أخرى في عملية السلام. فجاء اعلان باريس في آذار من العام ١٩٧٩ الذي جاء فيه: "على اتفاق السلام ان يشكل تطبيقا صحيحا للقرار ٢٤٢ وتمنت أن يؤدي الاتفاق إلى تسوية شاملة، تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثلوا الشعب الفلسطيني"[١٣١] ، هذا الموقف قوبل بالترحاب العربي وعدم

---

[١٢٨] احمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص: ٣٠

[١٢٩] عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوروبية - تجربة التكامل والوحدة: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦،ص: ٢٤٠

[١٣٠] د. بشارة خضر، ص. ١٠٢

[١٣١] د. بشارة خضر، ص. ١٠٣

رضى الإدارة الأمريكية، وتذمر الاسرائيليين، وبسبب الانفراج الدولي بين المعسكرين في ذات السنة والتي يتحرر بها الموقف الأوروبي كان هناك **منعطف البندقية**.

ثانيا: منعطف البندقية ١٩٨٠

أطلق الأوروبيون موقفهم على لسان المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الثالث عشر من حزيران من العام ١٩٨٠ في قمة البندقية حيث تضمن ذلك الإعلان عدة قضايا جوهرية هي:

- تفرض العلاقات الأوروبية الشرق أوسطية التقليدية والمصالح المشتركة تفرض عليهم لعب دور مميز وأكثر جدية في عملية السلام .

- التذكير بمواقفهم الصريحة من قرار ٢٤٢ و٣٣٨ الذي تم التعبير عنه في مناسبات عديدة خاصة على لسان وزير خارجية ايرلندا في الدورة ٣٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وممارسة حقه في تقرير المصير.

- يجب أخيرا إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية التي ليست مجرد قضية لاجئين. ويجب إتاحة المجال للشعب الفلسطيني الذي يعي نفسه على هذا الأساس، كي يمارس بكل حرية حقه في تقرير المصير بعملية ملائمة محددة في إطار التسوية السلمية الشاملة.

- لتحقيق هذه الأهداف، على كافة أطراف النزاع المشاركة في العملية السلمية بما فيها م.ت.ف.

- يجب إعطاء اهتمام خاص لمدينة القدس، والدول التسع ترفض أية مبادرة من طرف واحد لتغيير وضع المدينة، وان أي حل لهذه المدينة يجب أن يضمن دخول كل إنسان للاماكن المقدسة.[١٣٢]

لقد قوبل هذا الإعلان بعدم رضى الإدارة الأمريكية التي اعتبرته تحديا للعملية السلمية الجارية، كما قوبل بالإدانة الاسرائيلية وعلى لسان شامير الذي اعتبره موقفا أوروبيا معاديا لليهود.

أما الموقف العربي فأبدى ارتياحا لهذا البيان، والغريب في الأمر أن م.ت.ف لم تعلن الترحيب أو التأييد، وانما أشارت في بيان اللجنة التنفيذية الذي صدر في آب ١٩٨٠ **إلى تقديرها إلى مواقف الدول التي شجبت الاجراءات الاسرائيلية في القدس**[١٣٣]، دون التطرق إلى اعلان البندقية.

---

[١٣٢] Passia Directory, Passia publications, (Jerusalem: Passia, 1996), p. 296 - 297

[١٣٣] Passia Directory, Ibid, p 297

يبدو من بيان قمة البندقية أن الأوروبيين كانوا معنيين ومصممين على المضي قدما لتبوء موقع في المسيرة السلمية في الوطن العربي، خاصة ان ذلك الإعلان أتبع بنشاطات عملية تطبيقا للبند الحادي عشر من الإعلان الذي جاء فيه:

قررت الدول التسع اجراء الاتصالات الضرورية مع جميع الأطراف المعنية. وهدف هذه الاتصالات هو التعرف على مواقف جميع الأطراف المختلفة والعمل بروح هذا الإعلان، وعلى ضوء نتائج هذه المشاورات تحدد طبيعة التحركات الأوروبية.[١٣٤] وبالفعل تم تعيين السيد ثورن Thorne للقيام بمهمة الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية، وبعد انتهاء مهمته قدم تقريرا إلى المجلس الأوروبي تضمن عملية الانسحاب من الأراضي المحتلة، قضايا الأمن لجميع الأطراف، واقتراحات لحل قضية القدس، وقضايا أخرى تتعلق بعملية التنمية في الوطن العربي. هذا وكان لمنعطف برشلونه أثاراً اقتصادية وذلك على مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم. "حيث بلغت صادرات الدول العربية رقما قياسيا عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٢٣٦ مليار دولار منها حوالي ٩٠ مليار دولار الى السوق الاوروبية. أما واردات الدول العربية في نفس العام فبلغت ١١٢ مليار دولار منها ٥٥ مليار من السوق الاوروبية."[١٣٥]

ثالثا: مرحلة المد والجزر الثانية:- للأسف، لم يكتمل الدور الأوروبي الذي تعرض إلى نكستين في العام ١٩٨١، حيث تمثلت الأولى باغتيال الرئيس المصري السادات، والثانية تمثلت بانتخاب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة. وبانتحاب ريغان ورجوع الجمهوريين إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل زيادة الهيمنة الأمريكية على القارة الأوروبية، عملت الإدارة الأمريكية على زيادة وتيرة الحرب الباردة، مما أدى إلى "احكام سيطرة الولايات المتحدة على المعسكر الغربي، وإخضاع المسائل السياسية والاقتصادية والتجارية إلى الأولوية الاستراتيجية".[١٣٦] وعلى هذا الأساس تغيرت أولويات الدول الأوروبية وانشغلت بقضايا خاصة بها، أهمها قضايا الصواريخ الأوروبية ومفاوضات الGAT والسياسة التقليدية وبعد ذلك تشكيل ال SAE والارتقاء بالاتحاد الأوروبي إلى الوحدة الاقتصادية والحريات الأربعة.

---

[١٣٤] Passia Directory, Ibid, p. 297

[١٣٥] بشارة خضر، العلاقات العربية الاوروبية، مرجع سابق. ص:- ٦٤ - ٧٢.

[١٣٦] د. بشارة خضر، اوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص. ١٠٥

أما العالم العربي، وبسبب حرب الخليج الاولى والنزاعات العربية - العربية ظهرت أولويات أخرى لدى العالم العربي تتمثل باقتصادياتها حيث شكلت مجموعة مجالس عربية عبرت بمضمونها عن الانقسام والتشرذم العربي. ولم يكن من المنطق أن تكون أوروبا عربية أكثر من العرب اللذين وضعوا العدو الفارسي قبل الإسرائيلي.

ومن أجل المساهمة في توتير الأجواء العالمية قامت إسرائيل بهجومها على جنوب لبنان وأخرجت المقاومة الفلسطينية بعد حوالي ثلاثة شهور من الحرب الضارية. وعلى اثر الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان وعلى الحملة الإسرائيلية الشرسة التي سبقت ذلك الغزو الذي تمثل بإقالة رؤساء البلديات في الضفة الغربية. عادت الروح للموقف الأوروبي مرة أخرى، وعبر عن ذلك إعلان بون ١٩٨٢ الذي أدان الغزو الإسرائيلي، ولوح كذلك، وللمرة الأولى، بالتهديد بالعقوبات اذا استمرت إسرائيل في نهجها المعادي لعملية السلام في المنطقة، الا أن ذلك لم يطبق على أرض الواقع، رغم أن الفرصة كانت مواتية لاقتراف إسرائيل مجزرة صبرا وشاتيلا بعد ثلاث شهور من إعلان بون. الا أن الهيمنة الأمريكية كانت قوية جدا والتي بادرت باعلان مواقفها الجديدة تجاه تفعيل العملية السلمية والتي أدت إلى تراجع الموقف الأوروبي الذي أيد خطوات الولايات المتحدة، وحاول رد الاعتبار للعرب عن طريق تبني نظام التعرفة على الواردات من المنتوجات الفلسطينية والذي كان يعتبر إشارة من دول المجموعة الأوروبية للعرب وإسرائيل رغم المحاولات الإسرائيلية لرفض ذلك. الجديد في هذا الأمر هو موقف هولندا التي كانت تعتبر الداعمة القوية لإسرائيل، "فقد عملت الصحافة على نقل المجازر التي اقترفتها إسرائيل في جنوب لينان حيث بدأ الشعب الهولندي يتعرف على حقيقة الوضع ومن هو الضحية الحقيقية."[١٣٧]

رابعا: مرحلة الانطلاقة الثانية:- لقد كان للانتفاضة الفلسطينية دورا فعالا في تفعيل وتنشيط، ليس فقط، الموقف العربي بل والأوروبي أيضا. والذي شجع الموقف الأوروبي على البروز مرة أخرى هو إعلان الاستقلال الفلسطيني في العام ١٩٨٨، والذي تبعه إعلان بروكسل الأوروبي الذي صدر بعد أسبوع واحد من إعلان الاستقلال الفلسطيني، وطالب جميع أطراف النزاع العمل من أجل إيقاف سفك الدماء وأبدى البيان استعداد أوروبا لمد يد المساعدة في أية مفاوضات قد تجري لحل النزاع. وتبع ذلك إعلان فرنسا لفتح حوار مع م.ت.ف وتوج الموقف الأوروبي في شهر شباط من

---

[١٣٧] Michel, Ibid.

العام ١٩٩٠ بفرض عقوبة بحق إسرائيل تتمثل بتجميد التعاون العلمي مع إسرائيل على اثر إغلاق إسرائيل للجامعات الفلسطينية.

وتجلت بعد ذلك قمة الموقف الأوروبي في حزيران من نفس العام بطلب من المجلس الأوروبي في دوبلن بتعيين ممثل دائم لها في القدس الشرقية لتقدير حاجات السكان الفلسطينيين والمساهمة في تنسيق المساعدات الأوروبية. الا أن ذلك اصيب بنكسة جديدة بعد احتلال العراق للكويت وحرب الخليج الثانية التي عززت من هيمنة الولايات المتحدة في سياستها الخارجية تجاه العالم العربي والتي شلت كافة التحركات الأوروبية. وظهر إلى العيان الموقف الأوروبي في "إعلان اللوكسمبرغ في شباط من نفس العام والذي جمدت به دول الاتحاد الاتصالات مع م.ت.ف اثر تاييد السيد عرفات لصدام حسين".[١٣٨]

خامسا: الدور الأوروبي في عملية التسوية :- عززت نتائج حرب الخليج الموقف الأمريكي في العالم العربي، وأصبحت اللاعب الوحيد على مسرح الأحداث بتأييد ومباركة العالم العربي والقيادة الفلسطينية. وتم تهميش دور أوروبا مرة أخرى خاصة في مدريد عن طريق تمثيلهم بممثل واحد، واقتصر الدور الأوروبي على الدعم المالي دون أي دور سياسي، ومع تعثر المفاوضات كان يبرز الدور الأوروبي. الا أنه تراجع أكثر من مرة خلال فترة حكم حزب العمل في إسرائيل وعمليات اعادة الانتشار للجيش الإسرائيلي.

لكن ومع تسلم الليكود مقاليد السلطة في إسرائيل والتراجع الاقتصادي الأمريكي تم تعزيز الدور الأوروبي مرة أخرى وتجلى ذلك في إعلان الاتحاد الأوروبي حول عملية السلام في الشرق الأوسط في ٥-١٠-١٩٩٦، والذي طالب إسرائيل " بمنع قواتها من الدخول إلى قطاعات الحكم الذاتي الواقعة بالمنطقة (أ) مما يعد انتهاكا لروح ونص اتفاق الفترة الانتقالية. وطلب الاتحاد من إسرائيل مسايرة التزامها المعلنة لصالح عملية السلام بأفعال ملموسة للوفاء بالتزاماتها. وأكد البيان كذلك على ان القدس الشرقية تخضع للمبادئ التي نص عليها القرار ٢٤٢، لا سيما بشأن مبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهي بالتالي لا تخضع للسيادة الإسرائيلية.[١٣٩] تبع هذا البيان زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي عززت الموقف الأوروبي عامة والموقف الفرنسي بشكل خاص. كان بعد ذلك زيارة كل من وزير الخارجية البريطاني ورئيس الوزراء إلى المنطقة حيث

---

[١٣٨] د. بشارة خضر، نفس المرجع السابق، ص. ١١٥

[١٣٩] "اعلان الاتحاد الاوروبي عن عملية السلام في الشرق الاوسط"، القدس، ١٩٩٦/١١/٦، عدد ٩٧٤٠، ص. ٣

عبرت هذه الزيارات واللقاءات والتصريحات حجم الاهتمام الأوروبي بمسألة دفع عملية السلام إلى الامام رغم امتعاض إسرائيل لزيارة كوك لجبل ابو غنيم وتصريحات بلير المتعلقة بتقرير مصير الشعب الفلسطيني.

واخيرا كان الموقف الاوروبي الاكثر صراحة وجدية في آذار من العام ١٩٩٩ عندما رد الاتحاد الاوروبي على محاولة إسرائيل منع دبلوماسيين أوروبيين من القيام بزيارة الى بيت الشرق في القدس العربية، "حيث أعرب سفراء دول الاتحاد الاوروبي في رسالة بعثوا بها الى وزارة الخارجية الإسرائيلية في الأول من آذار الجاري عن رفض دولهم الاعتراف بالقدس – بما في ذلك الشطر الغربي من المدينة، عاصمة لإسرائيل."[١٤٠] أعتقد ان لهذا الموقف اكثر من هدف على كافة الصعد والذي يشير الى تحرك القطار الاوروبي بشكل عملي نحو دوره الذي يستحقه في المسيرة السلمية. وبالرغم من الامتعاض الإسرائيلي لذلك الموقف إلا أن الاتحاد الأوروبي صعد من تعزيز موقفه اثر إعلان برلين في ١٩٩٩/٣/٢٦ والذي طالب الحكومة الإسرائيلية بفك اسر المسيرة السلمية، كما أيد حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة.

[١٤٠] جريدة القدس، عدد ١٠٦١٤ ، ١٩٩٩/٣/١٢ ص:- ١

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي والتسوية السياسية في الوطن العربي

أولاً: ملامح الدور الأوروبي في عملية التسوية

لاحظنا خلال الفصل السابق كيف تطور الموقف الأوروبي منذ بداية السبعينات حتى بداية المسيرة السلمية. فقد مر ذلك الموقف في عدة محطات تمثلت بالمد والجزر، التراجع والنمو، الجرأة أحيانا والجبن أحيانا أخرى. الا انه ورغم المصاعب وتضارب المصالح، استطاع الاتحاد الأوروبي أن يثبت نفسه على الساحة العربية، و الساحة الشرق أوسطية، حتى أثبت وجودا وموقفا واحتراما في عملية السلام في المنطقة. وأود في البداية أن أتطرق إلى أهم الإعلانات والبيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي منذ إعلان البندقية عام ١٩٨٠ حتى يومنا هذا، والتي تلقي الضوء على ملامح هذا الدور.

إعلان البندقية (١٣حزيران ١٩٨٠):

جاء إعلان البندقية ردا على محاولات الولايات المتحدة الأمريكية استبعاد أوروبا من عملية التسوية التي بدأت بين مصر وإسرائيل، والتي لم تستطع إخراج الشرق الأوسط من دائرة الصراع الدامي، والتي لم تتعامل مع القضية الفلسطينية وفقا للمقررات الدولية. والبند الهام في ذلك الإعلان هو السادس الذي جاء فيه " يجب في النهاية أن يكون هناك حلاً عادلا للقضية الفلسطينية،حيث أن هذه القضية ليس قضية لاجئين يجب إتاحة المجال للشعب الفلسطيني الذي يعي نفسه على هذا الأساس ليمارس بكل حرية حقه في تقرير المصير، بعملية ملائمة محددة في إطار التسوية السلمية الشاملة، من أجل ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير"[١٤١].(راجع ملحق رقم ٢)

إعلان مدريد (٢٧حزيران ١٩٨٩)

ركز هذا الإعلان على كل ما جاء في إعلان البندقية، الا أنه كان أكثر جرأة وتطور حيث أشار إلى "ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير

[١٤١] Venice Declaration, 13/5/1980. European Commission, Jerusalem.

بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى"[١٤٢] ويفهم من ذلك أن الاتحاد الأوروبي يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة بإضافة عبارة بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى. (راجع ملحق ٣).

قرار اللوكسمبرغ (١٩ نيسان ١٩٩٤)

جاء قرار الاتحاد الأوروبي هذا دعما وتأييدا للاتفاقيات التي تم ابرامها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث تضمن هذا القرار إيصال المساعدات المالية العاجلة للشعب الفلسطيني " إضافة إلى تركيز الاتحاد في دوره الريادي بمجموعة العمل المتعلقة في التنمية الاقتصادية، وتحويل مبلغ ١٠ مليون وحدة أوروبية عاجلة دعما لتجهيز قوات الشرطة الفلسطينية".[١٤٣](راجع ملحق رقم ٤)

إعلان برشلونة (تشرين الأول١٩٩٥)

جاء هذا الإعلان ردا عن المسلكيات الأمريكية الداعية إلى تهميش دور أوروبا على الصعيد الدولي سواء كان ذلك في شرق أوروبا أو في الوطن العربي. وملخص القول أنه " جاءت برشلونة لإرساء دعائم المتوسطية، بدلا من الشرق أوسطية ومنافسا لها، كما أنها محاولة لبلورة سياسة خاصة لأوروبا مستقلة عن الحليفة أمريكا"[١٤٤].

(لمزيد من المعلومات راجع/ي ..(http:www//Europa.EU.INT)

بيان فلورنسا (٢٢ حزيران ١٩٩٦)

لقد شكل بيان فلورنسا محطة مميزة لانطلاقة وتحديد الدور الأوروبي في عملية التسوية في الشرق الأوسط. وأهم ما يميز هذا البيان هو:

-التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي.

- طلب الاحترام والتنفيذ الكلي للاتفاقيات التي تم التوصل اليها والعودة إلى المفاوضات على أساس المبادئ التي سبق وقبلتها كل الأطراف في إطار مدريد وأوسلو.

-ان تلك المبادئ تغطي القضايا كافة بما فيها القدس.

---

[١٤٢] Declaratrion sur le Moyen - Orient Conseil European - Madrid. Le 26 juin 1989.

[١٤٣] Council Decision of 19 April 1994, joint action in support of the Middle East peace process

[١٤٤] محمد سيد احمد،"التنابذ والتكامل حول البحر الابيض المتوسط"، السياسة الدولية، عدد ١٢٤، (نيسان، ١٩٩٦)، ص. ١٠٢

-استذكار المبادئ الأساسية التي تستند اليها المفاوضات الناجحة وهي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ و٤٢٥، وكذلك المبدأين الأساسين لإقامة سلام عادل وشامل ودائم وهما حق تقرير المصير للفلسطينيين بكل ما يعنيه ذلك والأرض مقابل السلام (التشديد من عندنا).[١٤٥]

جاءت أهمية هذا البيان علاوة على التوقيت الذي صدر فيه، ما تطرق إليه بخصوص قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية المفاوضات التي ترفضها إسرائيل، وإبقاء الأبواب مفتوحة أمام الحل النهائي، والقدس والإشارة الضمنية إلى الدولة الفلسطينية المستقلة. (راجع ملحق رقم ٥).

بيان اللوكسمبرغ (تشرين الأول ١٩٩٦)

سمي هذا البيان "إعلان الاتحاد الأوروبي عن عملية السلام في الشرق الأوسط" ويعتبر هذا البيان هو الأقوى والأوضح والأشد لهجة التي لم يتعود عليها العرب والإسرائيليون جاء فيه :

"انه (أي الاتحاد الأوروبي) **يلزم الطرفين** بتجنب اللجوء إلى الوسائل العسكرية غير المتكافئة وخاصة استخدام الأسلحة النارية والدبابات وطائرات القتال المروحية. انه يطلب من الحكومة الإسرائيلية منع قواتها من الدخول من جديد إلى قطاعات الحكم الذاتي الواقعة ضمن منطقة (ا) مما يعد انتهاكا لنص وروح الفترة الانتقالية ".[١٤٦] ان استعمال كلمة **يلزم** في هذا البيان يعني أن للاتحاد الأوروبي دورا جوهريا وحيويا في المجال السياسي في المسيرة السلمية رغم الاستبعاد الأمريكي الإسرائيلي له. أما الوضوح والجرأة هذه المرة فجاءت تعبيرا عن موقف الاتحاد من مدينة القدس، حيث جاء فيه : "يؤكد الاتحاد موقفه فيما يختص بوضع مدينة القدس، فالقدس الشرقية تخضع للمبادئ التي ينص عليها القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا سيما بشأن رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهي بالتالي (أي القدس) لا تخضع للسيادة الإسرائيلية. يعلن الاتحاد الأوروبي أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق تماما على وضع القدس الشرقية، كما تنطبق على أراضي أخرى محتلة"[١٤٧] (راجع ملحق رقم ٦).

---

[١٤٥] ناصيف حتي، "حدود الدور الاوروبي وفرصة في عملية التسوية في الشرق الاوسط"، المستقبل العربي، عدد ٢١٥، (كانون الثاني ١٩٩٥)، ص. ٥ – ٦

[١٤٦] صحيفة القدس،عدد ٩٧٤٠، مرجع سابق.

[١٤٧] Council Decision of 19 April, Ibid.

رسالة شباط الشفوية ١٩٩٩

لقد كان للاستفزازات الإسرائيلية الأخيرة للوفود الوروبية التي زارت أو كانت تنوي زيارة بيت الشرق الأثر الأكبر في جعل الاتحاد الأوروبي يعبر عن رأيه إزاء المحاولات الإسرائيلية الليكودية في إنهاء العملية السلمية بين إسرائيل والدول العربية. وكانت هذه الرسالة الشفوية بمثابة عدة إشارات لعدة جهات تحمل موقفاً أوروبياً واضحاً. فالإشارة الأولى للشعب الإسرائيلي وتحذيره من العزلة الدولية قبل توجهة لصناديق الاقتراع. والإشارة الثانية للولايات المتحدة الأمريكية وسياسة نصف الحلول غير الدائمة، إضافةً إلى رد أوروبي عنيف على حرب الموز. أما الإشارة الثالثة فكانت لكلا القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، فهي تقول لنتانياهو: نحن هنا، "فإذا إستمريتم في استفزازنا بشأن القدس الشرقية فإننا سنتذكر بأننا لم نعترف يوماً بشكل رسمي بسيادتكم على القدس الغربية".[١٤٨] وأخيراً فهي رسالة للقيادة الفلسطينية للانتباه إلى أهمية الدور الأوروبي وأهمية وضع البيض في أكثر من سلة. وبالرغم من الرد الإسرائيلي العنيف على ذلك حيث تم تذكير الأوروبيين بالمحرقة واللاسامية. أما الرد الأوروبي على ذلك فكان تتويجا صريحا وواضحا للموقف الأوروبي الذي تمثل بإعلان برلين ١٩٩٩/٣/٢٦ والذي اعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بدولة مستقلة في حدود عام ١٩٦٧. (راجع ملحق رقم ٧)- لمزيد من المعلومات راجع http:www//Europa.EU.INT

لم يكتف الاتحاد الأوروبي بإصدار البيانات وإطلاق التصريحات، إلا أنه عزز موقفه بتدعيم الأقوال بالأفعال، وقد تبين ذلك من خلال عدة نشاطات خلال السنوات الثلاث الماضية والتي اعتبرت مقدمات لإعلان برلين الأخير الصادر في ١٩٩٩/٣/٢٦.

أولا: دعوة الاتحاد الأوروبي لإغلاق النفق.

لقد عبرت دول الاتحاد عن الصدمة الكبيرة تجاه نجاح حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وتم التعبير عنها في العديد من المناسبات، أهمها بعد أحداث الأقصى في أيلول ١٩٩٦. ووجد الاتحاد تلك الأحداث ذريعة للتدخل في المنطقة، "حيث اعترف بيان صادر في بروكسل عن رفض احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، لأنها تقع تحت مظلة القرار ٢٤٢، ودعا الاتحاد إلى إغلاق النفق. كما أشار وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية بأن القرار ٢٤٢ يحظر ضم الأراضي

[١٤٨] جريدة القدس، ١٩٩٩/٣/١٢، عدد ١٠٦١٤، ص: ٢٢.

بالقوة. ورفض البيان الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية".[١٤٩] تبعها زيارة شيراك إلى المنطقة.

ثانيا: تعيين مبعوثا خاصا لعملية السلام في (الشرق الأوسط).

أصبح جليا ان الموقف الأوروبي ينمو ويتطور في ظل الخروقات الإسرائيلية للاتفاق، وأصبح يقترب إلى الموقف العربي إزاء القلق المتكرر من مواقف حكومة الليكود الإسرائيلية، وأصبح ينمو ويتطور مع نمو وتطور السياسة الخارجية الفلسطينية والدبلوماسية الفلسطينية، إضافة إلى الرد على الإدارة الأمريكية في تصعيدها المتزايد في تهميش الدور الأوروبي، علاوة على طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، وتحضير أوروبا نفسها لتبوء الموقع السياسي الذي يوازي حجمها الاقتصادي والعسكري معا.

فتعيين الاتحاد الأوروبي لمبعوثها الخاص كان نتيجة للتوصية التي وجهها زعماء أوروبا في لقائهم في تشرين الأول ١٩٩٦ في دبلن لوزراء خارجية الاتحاد، لإقرار ذلك في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في نهاية نفس الشهر في اللوكسمبرغ. حيث تم إقرار تلك التوصية وتعيين ميغل موراتينوس، وتحديد مهامه والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- العمل مع كافة الأطراف في عملية النزاع من أجل دعم عملية السلام الجارية.
- التوسط في عملية النزاع وإبداء المشورة والمساعدة.
- التدخل دبلوماسيا لتنفيذ الاتفاق في حالة عدم تنفيذ الاتفاقيات.
- مراقبة الخروقات ورفع التقارير للاتحاد وإيجاد السبل لمواصلة مبادرات الاتحاد الداعية لأنها النزاع في الشرق الأوسط. " يمثل هذا القرار، الذي لم يأت دون خلافات أوروبية ونقاشات مطولة، نقلة نوعية في الموقف الأوروبي من عملية التسوية. فتعيين مبعوث خاص أسوة بما فعلته أوروبا في قضية يوغوسلافيا السابقة، وفي قضية البحيرات الكبرى دليل على تحول حجم الاهتمام بمسألة معينة، كما أنه يؤكد أيضا القرار الأوروبي بربط الدور الاقتصادي للاتحاد في عملية التسوية بدور سياسي ينعكس من جهة حجم الاستثمار الأوروبي في هذه العملية. ويواكبه ويحميه من جهة أخرى ويشكل هذا الموقف تغييرا جوهريا عن الموقف الذي كانت قد رضيت به أوروبا منذ انطلاق عملية مدريد".[١٥٠] (راجع ملحق رقم ٨)

---

[١٤٩] يسري حسين، "اوروبا الحائرة بين الشرعية الدولية والموقف الامريكي"، الباحث العربي، عدد ٤٣، (نوفمبر ١٩٩٦). ص. ٧٧

[١٥٠] ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٠

ثالثا: رفض الترويكا الوزارية زيارة إسرائيل.

قامت الترويكا الوزارية بزيارة إلى الوطن العربي عشية المؤتمر الاقتصادي (للشرق الأوسط وشمال افريقيا) والذي عقد في القاهرة. وكان الشيء الملفت للنظر والهام، هو رفض الترويكا الوزارية زيارة إسرائيل، بسبب رفض إسرائيل السماح لأعضاء الترويكا زيارة بيت الشرق. ان هذا الموقف للترويكا لا يعني سوى شيئا واحدا مهما، وهو جدية الموقف الأوروبي، والتأكيد على المواقف الأوروبية بما يتعلق بمستقبل السلام وقضية القدس، والنظر بعين ثاقبة لمصالحهم الاستراتيجية في المنطقة.

رابعا: رسالة أوروبا في مؤتمر القاهرة.

ومن أجل ترجمة المواقف الأوروبية في المحافل الدولية الرسمية كانت كلمة الاتحاد الأوروبي في مؤتمر القاهرة والتي ألقاها وزير خارجية ايرلندا الذي ركز على قضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، محملا إسرائيل مسؤولية الأزمة، إضافة إلى تطرقه إلى دور أوروبا في عملية التسوية خاصة وان المفاوضات تمر في مفترق صعب قد يؤدي إلى تفجير الوضع في منطقة (الشرق الأوسط).

خامسا: بناء سياسة خارجية حقيقية في الشرق الأوسط.

ذكرنا سابقا بأن حلم الاتحاد الأوروبي هو تتويج الوحدة الاقتصادية بالوحدة السياسية مع بداية القرن الواحد والعشرين. ولاحظنا من خلال مؤسسات الاتحاد أن الهيكلية تتطور يوما بعد يوم لتصبح في النهاية عامة وشاملة. وحاجة دول الاتحاد تكمن في إيجاد سياسة خارجية حقيقية ليس فقط مع الدول ذات العلاقات التقليدية، بل من أجل التعامل بشكل يكسب دول الاتحاد هيبتها وقوتها على الساحة الدولية. جاءت أهم المقترحات نحو سياسة أوروبية شرق أوسطية على لسان سانتير Santir– رئيس المفوضية الأوروبية الذي قال: "ان دول الاتحاد تساهم بثلاثين في المئة من المساعدات للشرق الأوسط، وهذه المساعدات تزيد مرتين على المساعدات الأمريكية إذا وضعنا جنبا المساعدات العسكرية لإسرائيل ومصر. إن الاتحاد كذلك يساهم ب٥٠% من المساعدات

للأراضي الفلسطينية، مقابل ٩% للولايات المتحدة. فالمقارنة كبيرة، ان حلفاؤنا(المقصود أمريكا) يساهمون بشكل أكثر تواضعا منا، ولكن تأثيرهم السياسي أكبر".[١٥١]

ان موقف سانتير يعبر عن مدى امتعاض دول الاتحاد من استبعادها وتحديد دورها بالدعم المالي دون مقابل لخدمة سياستها الخارجية. والشيء الهام هنا هو خروج ممثلي دول الاتحاد من القمقم الذي فرضته عليهم الإدارة الأمريكية لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب دول الاتحاد التي تقدم الدعم المالي، دون قطف الثمار السياسية.

سادسا: مطالبة الاتحاد الأوروبي لدور مكمل للدور الأمريكي

قدم السيد مانويل ماريين مذكرة إلى اجتماع وزراء الاتحاد في شهر تشرين الأول من العام الماضي (١٩٩٥) طالب فيها الحصول على وضعية خاصة (Special Status) للاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، أسوة بالوضع والدور الأمريكي، لا سيما وان الدور الأمريكي أصبح عاجزا عن تقديم الحلول الشافية لأزمة الصراع العربي الإسرائيلي. لقد سمى ناصيف حتي في محاضرته حول حدود الدور الأوروبي بالوضعية الخاصة التي اقترحها مانويل ماريين "بالدور المكمل " للدور الأمريكي. حيث أن دول الاتحاد لا تطالب بدور منفرد أو رئيسي كما يفهم البعض، وإنما تعي طبيعة النظام العالمي والهيمنة الأمريكية، وتعي كذلك مقدار تزايد حجمها السياسي والاقتصادي على الساحة الدولية، فهي لا تطالب بأقل مما تستحق.

سابعا: مالطا وعملية التقارب الأوروبي المتوسطي.

لم تكتف أوروبا بالتحرك في الوطن العربي، بل تعدت ذلك "وكان واضحا في مؤتمر مالطا الذي ضم ٢٧ دولة، والذي قام بـــتأمين عملية التقارب الأوروبي – المتوسطي، في ضوء العلاقات الدولية في منطقة المتوسط هو أفضل منبر متعدد الأطراف لتعزيز التعاون مع شركائهم المتوسطيين في إطار أوسع وأشمل من ذي قبل. بات واضحا أن الأوروبيين يسعون إلى استكمال الدور الفعال الذي يلعبه الأمريكيون في هذا الجزء من العالم."[١٥٢]

---

[١٥١] ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي، مرجع سابق، ص. ١٢

[١٥٢] ستيف كاليا، "نتائج ذات اهمية مستقبلية للمؤتمر الاوروبي المتوسطي"، القدس، ١٩٩٧/٤/٢٦، ص. ٥

ثامناً: دعوة الاتحاد الأوروبي لوقف البناء في جبل أبو غنيم

يعتبر النداء الموجه من قبل الاتحاد الأوروبي لإسرائيل تأكيداً وتجسيداً لموقف الشرعية الدولية والقانون الدولي الذي يلزم إسرائيل بعدم البناء في الأرض المحتلة. جاء في البيان ما يلي: "يأسف الاتحاد الأوروبي بشدة على قرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على عملية البناء في جبل أبو غنيم الواقع في الضفة الغربية في منطقة القدس. لقد أوضح الاتحاد الأوروبي عدة مرات أن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة هو خرق للقانون الدولي ويعتبر كذلك من أكبر المعيقات للمسيرة السلمية".[١٥٣] أعتقد أن الاتحاد الأوروبي كان معنياً بإيصال أكثر من رسالة للحكومة الإسرائيلية، الأولى إيقاف البناء في جبل أبو غنيم، والثانية التأكد بشكل لا يقبل الشك أن مدينة القدس تعتبر كأية مدينة أو قرية فلسطينية محتلة تسري عليها القوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال، جاء ذلك من خلال الجملة التي أكدت وضع القدس كمدينة محتلة (Abu Ghneim located on the West Bank in the Jerusalem area). (راجع ملحق رقم ٩).

تاسعا:- إعلان امستردام وخيار الدولة

أعتقد أن هذا الإعلان هو تتويجاً لما سبقه، فهو، وللمرة الأولى يتحدث عن الدولة الفلسطينية التي تضمن أمن إسرائيل. والجديد، هذه المرة، أن الاتحاد الأوروبي خاطب الشعب الإسرائيلي وليس الحكومة الإسرائيلية التي لا تعرف مصالح شعوب المنطقة بما فيها مصلحة الشعب الإسرائيلي نفسه. جاء في الفقرة الرابعة ما يلي: **تدعو أوروبا شعب إسرائيل للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير المصير وذلك دون استبعاد كبار الدولة**[١٥٤] (راجع ملحق رقم ١٠).

بقي أن نذكر هنا أن مثل هذه المواقف الأوروبية ليست وليدة عشية وضحاها، وإنما هي عبارة عن حصيلة تراكمات عملية قامت بها معظم الدول الأوروبية حفاظا على مصالحها في الوطن العربي، وحفاظا أيضا على الأمن الأوروبي، إضافة إلى ترجمة مبادئها ومواقفها المتعلقة بالشرعية الدولية

---

[١٥٣] Declaration by the Presidency on behalf of the European union on the decision of the Israeli government to approve construction plans for Har-Homa; Jaba Abu Ghneim, Council of the European union General Secretary, Brussels, 27 Feb. 1997.

[١٥٤] Declaration of the Amsterdam European Council, European Call for Peace in the Middle East, 13/6/1997.

وحقوق الإنسان والديمقراطية. وبهذا الصدد أود أن أذكر مثالين يعبران عن مدى الجرأة الأوروبية في الوقوف أمام سياسة الهيمنة الأمريكية والتعنت الإسرائيلي في الثمانيات.

- المثال الأول يعبر عن حادثة حصلت عام ١٩٨٦، إبان الهجوم الأمريكي على ليبيا، "حيث رفضت كل الدول الغربية المطلة داخليا على البحر المتوسط أن تقدم المساعدة العسكرية للطائرات الحربية الأمريكية المشاركة في الإغارة وبصفة خاصة الطائرات القاذفة طراز اف-١١١ سواء من ناحية إعادة التموين بالوقود أو الهبوط والإقلاع أو غير ذلك".[١٥٥]

- المثال الثاني والمتعلق بإسرائيل، حيث رفض البرلمان الأوروبي التصديق على اتفاقية اقتصادية مع إسرائيل في يناير ١٩٨٨ حتى تتوقف عن سياستها القمعية ضد سكان الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ".[١٥٦]

[١٥٥] مراد الدسوقي، "القضايا الاستراتيجية في البحر المتوسط" السياسة الدولية، عدد ١١٨، (كتوبر ١٩٩٤) ص. ٨٦

[١٥٦] محمد الازعر، الجماعة الاوروبية والقضية الفلسطينية، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩١)، ص. ٢٧٠

ثانياً: العوائق والفرص أمام أوروبا في عملية التسوية

لاحظنا في الفصول السابقة أن لأوروبا عدة مصالح في حوض البحر المتوسط وفي الوطن العربي. ولتحقيق تلك المصالح لا بد من لعب دور فعال في كافة المشاريع المطروحة على الساحة الدولية والساحة المتوسطية من ضمنها المسيرة السلمية في المنطقة. وأي نجاح تحققه أوروبا في "الشرق الأوسط" يعكس نفسه على الساحات الأخرى، مثلما أن أي نجاح تحققه على الساحات الأخرى ينعكس على تعزيز دورها في عملية التسوية في الوطن العربي.

وكون الوطن العربي ذا أهمية مميزة وتخضع الكثير من دوله للهيمنة الأمريكية، فان أي إنجاز أو دور فعال تحققه أوروبا في عملية التسوية يعني خسارة للسياسة الأمريكية ولسياسة الدول التي تدور في فلك هذه السياسة خاصة إسرائيل. وقد قطعت أوروبا شوطا كبيرا في تحقيق جزء كبير من سياستها الخارجية في المنطقة، وهناك فرص متاحة قد تساهم في إيصال الدور الأوروبي الحالي لدور فعال في عملية التسوية. وهذه الفرص تتهددها المخاطر وتقف أمامها مجموعة من العوائق.

العوائق أمام الدور الأوروبي

العطاء صورة واضحة عن هذه العوائق أود تصنيفها إلى ثلاثة:-

أولا: العوائق الدولية

تتمثل العوائق الدولية في طبيعة السياسة المتبعة عالميا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تحاول بذل كافة الجهود من اجل إطالة عمر هذا الدور وعلى كافة المستويات، وفي كافة مناطق النفوذ. فمشروع التسوية السلمية هو من صناعة أمريكية مع بعض المقبلات البسيطة التي أضيفت لها من الاتحاد السوفيتي السابق لفترة زمنية محدودة جدا، حيث يلاحظ الدور الأمريكي المركزي في عملية التسوية حتى خلال احتضار الاتحاد السوفيتي.

فالمطلوب الان من أوروبا السير في مشروع سياسي من صناعة الآخرين، والآخرين هم الأمريكان الأقوياء، وليس من غيرهم الضعفاء. فأوروبا تحاول تطوير دورها من اجل خدمة

مصالحها ومساعدة الولايات المتحدة في تنفيذ هذا المشروع، أي أن أوروبا تحاول تكييف سياستها مع عملية التسوية هذه، فهي لا تطرح البديل، بل تحاول ترجمة و تطوير ما تم الاتفاق عليه، ومن هنا تكمن الصعوبة في ذلك خاصة عندما تحاول الولايات المتحدة استبعاد أوروبا عن الساحة السياسية التي سيترجم فيها هذا المشروع وذلك للقبول الذي تحظى به في المنطقة نتيجة مواقفها المتوازنة، **إضافة إلى ذلك فإن أوروبا لها علاقات مشجعة مع كل من الدول العربية وإسرائيل، ولها مصالح في المنطقة وتهدف إلى لعب دور مميز، لكن ومنذ بداية المسيرة السلمية عملت الولايات المتحدة وإسرائيل على حرمان أوروبا من لعب الدور التي تطمح إليه**".[١٥٧] والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: لماذا تعمل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على استبعاد الاتحاد الأوروبي من عملية التسوية؟ أعتقد أن إجابة د. زياد أبو عمرو كانت الأوضح حيث قال: "إن إسرائيل تأمل في إخراج أوروبا من الدائرة لأن التدخل الأوروبي يعني قيام نوع من التوازن، وسيتم من خلاله كشف عنصر اللاعقلانية في المواقف الإسرائيلية والأمريكية. وإن دخول الأوروبيين حتى كشهود سيجعلهم يكتشفون حقيقة الموقف الإسرائيلي مثلما حصل مع روبن كوك وكافة المبعوثين الأوروبيين".[١٥٨]

فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت تعد العدة لصد أي دور لأوروبا أو غيرها مع بداية الخطوات الأولى التي رسمت مشروع التسوية. ففي العام ١٩٩٢ نشرت صحيفتا الهرالدتربيون والنيويورك تايمز تقريرين سريين عرف الأول باسم Wolfowitz والثاني باسم Jirimea. فالتقرير الأول اعد بإشراف مجلس الأمن القومي الأمريكي. أما الثاني فقد اعد من قبل مجموعة من الخبراء العسكريين الأمريكيين. وقد تضمن التقريران تفاصيل السياسة الأمريكية تجاه الصراعات الأكثر احتمالا في المرحلة القادمة، أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. **ومن هنا يطلب التقرير الأول من السياسة الخارجية الأمريكية أن تجعل هدفها إقناع منافسين محتملين، ألا يطمحوا بلعب دور اكبر. ولكي تحقق هذا الهدف، أي انفرادها بموقع القوة الكبرى الوحيدة في العالم، يجب أن يدعم هذا الموقع بتصرف بناء وبقوة عسكرية كافية لردع اية دولة، أو مجموعة دول، عن أن تتحدى السيطرة الأمريكية. ويؤكد التقرير كذلك إن من غير المسموح به لأوروبا أن تشكل قوة عسكرية**

---

[١٥٧] زياد أبو عمرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٩.
[١٥٨] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

أوروبية خالصة، أي يجب أن تبقى أوروبا تحت إشراف الحلف الأطلسي والوجود العسكري الأمريكي المباشر فيها. يجب أن يتصرف بهدف منع ظهور نظام أمني أوروبي خالص.[١٥٩]

اعتقد أن هذا هو الموقف الأمريكي الرسمي تجاه السياسة الأوروبية بشكل عام وسياستها في الوطن العربي بشكل خاص. حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تخفي انزعاجها وامتعاضها من أي دور أوروبي في منطقة "الشرق الأوسط" خاصة إذا كان هذا الموقف بعيدا عن السياسة الأمريكية. واكبر شاهد على ذلك امتعاض الولايات المتحدة من الدور الفرنسي الذي تمثل في تقديم المساعدات للحكومة اللبنانية بعد الغارة التي شنها بيرس قبل الانتخابات الإسرائيلية لعام ١٩٩٦ وارتكبت خلالها القوات الإسرائيلية مجزرة قانا المشهورة.

مثال آخر على الانزعاج الأمريكي من موقف أوروبا تمثل في رسالة وزير الخارجية الأمريكي السابق كريستوفر التي بعثها لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بعد إعلان تشرين أول من العام الماضي ١٩٩٦ اثر المواجهات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أثناء هبة الأقصى، "**حيث شهدت العلاقة الأوروبية الأمريكية تحولاً بعد أن تم الإفصاح عن رسالة كريستوفر التي تحمل تهديداً واضحاً لوزراء خارجية الدول الأعضاء من مغبة التدخل في العملية السلمية**"[١٦٠]،وذكرت صحيفة النهار على لسان صحيفة "Independence" "أن الرسالة التي بعث بها كريستفور إلى وزراء خارجية كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ١٥ دولة أثارت دهشة دول الاتحاد وغضبها في الوقت نفسه".[١٦١]

إن هذه المواقف الأمريكية الجديدة تذكرنا بمؤتمر مدريد. "فلم يستطع الاتحاد الأوروبي الحصول على اكثر من دور المراقب المعني في "مدريد" ولم يستطع انتزاع أي موقع رسمي في ادراة عملية المفاوضات، وعندما حاول الاتحاد الأوروبي المشاركة في مجموعة العمل الخاصة بالامن وضبط التسلح المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، عارضت الولايات المتحدة ذلك، واحتفظت بتلك المجموعة تحت مظلتها على رغم حيوية المواضيع التي تعالجها هذه المجموعة بالنسبة للفضاء الجنوبي للاتحاد الأوروبي."[١٦٢]

---

[١٥٩] منير شفيق، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، (عمان: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٢)، ص. ١٩- ٢٠- ٢١

[١٦٠] جريدة النهار ١٩٩٦/١٠/٢٣ عدد ٣٤٣٣، ص: ١.

[١٦١] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[١٦٢] ناصيف حتى، حدود الدورالأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص. ١٠

ومن هنا تكمن العوائق الأخرى أمام السياسة الأوروبية في سياستها المتوسطية التي تقودها بالأساس فرنسا، والتي تبدأ باتجاه دول البحر المتوسط، ودول الوطن العربي. فالولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة إلا أن حاملات الطائرات وحاملات كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ما زالت جاثمة مكانها في البحر المتوسط. والسؤال الذي يطرح الان، لماذا لم تسحب الولايات المتحدة هذه القوة البحرية الهائلة من منطقة المتوسط بعد انتهاء الحرب الباردة؟ اعتقد أن إجابة السيدة Erickson واضحة عندما قالت: " لتواجه السياسة الأوروبية ولتضع العراقيل والعوائق أمامها، واستعمالها في حالة تمادي الأوروبيين في سياستهم المتوسطية التي يطرحونها"[١٦٣]. ومن اجل المحافظة على الوجود العسكري الأمريكي في حوض المتوسط، أصبحت الولايات المتحدة تبحث عن مبرر لذلك ويتلخص المبرر هذا في "محاولات المعسكر الغربي استبدال التهديد السوفيتي السابق بتهديد آخر غامض قاعدته "الاصولية" واحد روافده الحركة الإسلامية ومظاهره الحوادث الإرهابية" التي تشهدها الساحة المتوسطية بين الحين والآخر سواء على مستوى شمال المتوسط (فرنسا على سبيل المثال) أو جنوب المتوسط (الجزائر تحديدا)."[١٦٤]

ومن اجل إبعاد أوروبا عن الوجود في المتوسط بادرت الولايات المتحدة إلى إعلان قانون "داماتو" وأحياء قضية لوكربي والقيام بعملية ثعلب الصحراء، "وما زالت ترفض مبادرات الاتحاد الأوروبي المتكررة لضرورة الارتقاء بشكل التنسيق الحالي المتعلق بالمسيرة السلمية إلى تنسيق أخر له أهداف واضحة وآليات فعالة وعلى أعلى المستويات"[١٦٥]

ثانيا: العوائق الداخلية:

هناك درجة من الانسجام المتنامي بين دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالوحدة الاقتصادية وفتح الحدود، والان وبعد إصدار عملة اليورو أصبح المسلك الذي يسير باتجاهه الاتحاد الأوروبي، بالرغم من معارضة أربع دول لإصدار العملة الجديدة، "فالينوك الرئيسية والمنشآت الكبرى في دول الوحدة الاقتصادية التي لن تشارك في اليورو ستضطر مع ذلك إلى التعامل أكثر

---

[١٦٣] Mrs. Marianne Erickson, Ibid.

[١٦٤] مراد ابراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره ص. ٨٧

[١٦٥] Mrs Marianne Erickson, Ibid

باليورو"[١٦٦] إلا أن الإشكالية تكمن في موقف بريطانيا من العملة الجديدة، وعندما نتحدث عن بريطانيا لا يعني أننا نتحدث عن اللكسمبورغ. فالطموح هو الوصول إلى المرحلة التي يتم فيها تبني سياسة خارجية موحدة لكافة دول الاتحاد الأوروبي، وأعتقد أن ذلك لن يتم قبل توحيد العملات المختلفة واستعمال اليورو في كافة دول الاتحاد./أما على مستوى السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والمتعلق بالمتوسطية فهناك تفاوتاً في درجة الحماس بين الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي فالدور المميز والأكثر حماسا هو الذي تلعبه فرنسا، خاصة بعد عودة الديغوليين للسلطة، يدعمهم في ذلك كل من إيطاليا وأسبانيا واليونان، نظرا لمواقعهم الجغرافية المشرفة على حوض البحر المتوسط، حيث ترى هذه الدول أن لها مصلحة في توجيه سياستها الخارجية نحو الجنوب، مع عدم إهمال سياستها في الشمال والشرق. وفي المقابل هناك معسكر تتزعمه ألمانيا خاصة بعد الوحدة بالتوجه نحو شرق أوروبا مع عدم إهمال سياستها نحو الجنوب.

وهناك بريطانيا التي ما زالت تروج للمشروعان المتوسطي الأوروبي والشرق أوسطي الأمريكي. وهناك خلافات في الرأي حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول الأوروبية في عملية التسوية في الوطن العربي. ففرنسا، ومعها حلفائها، تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. أما بريطانيا، مثلا، فترى أن حقوق الشعب الفلسطيني يمكن أن تتحق في الحكم الذاتي المحدود. لكن ألمانيا وبالرغم من موقفها الأخير جراء الرد الإسرائيلي على رسالة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بموقف الاتحاد من القدس، فمواقفها ظلت تتأرجح منذ عام ١٩٦٧ بين دعمها لإسرائيل، رغم الابتزازات الإسرائيلية، وتنكرها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، إلا أنها أصبحت الان ترى بموقف الاتحاد الأوروبي الداعي للاعتراف بالدولة الفلسطينية مبرراً للسير قدما تجاه تأييد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

تأتي هذه المواقف نتيجة لتضارب المصالح أحيانا، أو نتيجة لعدم وجود استقرار في النظام الدولي أحادى القطبية. فرغم هذا وذاك إلا أن كافة بيانات الاتحاد الأوروبي تظهر إلى العيان قوة التوجه الأول الداعي للعب دول فعال في عملية السلام. يبقى أمام الدول المتحمسة زيادة فعاليتها في التأثير على الدول الأخرى، وترجمة إعلانات وقرارات وبيانات دول الاتحاد الأوروبي إلى توجه عملي في المسيرة السلمية، رغم تأخر أوروبا الزمني في انطلاقة البحث عن دور لها في هذه المسيرة،

[١٦٦] ريز هلمان، مجازفات اليورو واحتمالاته، ترجمة حليم طوسون. مجلة الثقافة العالمية. عدد ٨٩. الكويت، ١٩٩٨. ص: ٨٩.

اعتقد أن دول الاتحاد لديها القدرة على لعب دورٍ فعالٍ للضغط على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وذلك لا يأتي في عشية وضحاها خاصة بعد الفضيحة الأخيرة الناتجة عن التسيب المالي والإداري وإستفحال المحسوبية و الاستقالة الجماعية للإدارة التنفيذية للمجموعة الأوروبية برئاسة السيد سانتير فالخروج من هذه الأزمة بحاجة إلى الوقت وبحاجة أيضاً إلى التضحية ودفع الثمن من قبل فرنسا وأسبانيا كأكثر دولتين متورطتين في الفساد.

ثالثا: عوائق شرق أوسطية

اعتقد أن العائق الأول أمام دور أوروبا في المسيرة السلمية يتمثل بالتعنت الإسرائيلي تجاه عملية التسوية، خاصة بعد نجاح الليكود في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦ الذي يضع خطوطا حمراء أمام التحرك الأوروبي. "واكبر مثال على ذلك الانزعاج الإسرائيلي من زيارة كل من شيراك وكوك وبلير للمنطقة والتعامل معهم بخشونة وبعنجهية".[١٦٧]

والتصلب الإسرائيلي ينعكس على المواقف السياسية العربية تجاه عملية التسوية. فكلما تراجعت الدول العربية في حماسها للمضي قدما في المسيرة السلمية ينعكس ذلك على دور أوروبا بالتراجع. والتراجع العربي يزيد من تصليب المواقف العربية المتشددة وبالتالي تتجه المنطقة نحو اجواء الحرب التي تحاول أوروبا تجنبها. والأكثر صعوبة أمام الأوروبيين هو في حالة ارتقاء التصلب العربي إلى مرحلة تعبر عن المواجهة، فأوروبا لا تضمن عدم دخول المنطقة في دوامة جديدة تعزز الموقف الأمريكي والتعنت الإسرائيلي. اعني بذلك أن إسرائيل تنتظر أي رصاصة عربية لإنقاذها من الضغوط الدولية. والأمثلة كثيرة وواضحة، فالعمليات العسكرية ضد المدنيين داخل إسرائيل عادة تعزز المواقف الإسرائيلية المتطرفة، وتعمل على كسب وتعاطف الرأي العام العالمي. وبالتالي تقع الحكومات الأوروبية تحت ضغط الرأي العام فيها، والذي يؤثر على صانعي السياسة الخارجية، ويؤدي إلى تراجعها أو الاضطرار إلى التعامل مع الحكومة الإسرائيلية بليونة. مما لا شك فيه أن الموقف والأداء الفلسطيني يعتبر في أحيان كثيرة عائقاً أمام تقدم الدور الأوروبي وعندما نتحدث عن المواقف نعني بذلك الموقفين الشعبي والحكومي. ففي ظل حرية عمل الصحافة المحلية والأجنبية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي ظل حرية الصحافة الأوروبية أصبح من السهل جداً للمواطن معرفة ما يدور داخل الأرض الفلسطينية. وكون الدول الأوروبية ذات أنظمة ديمقراطية فهي تؤثر وتتأثر بالرأي العام ورأي الصحافة قبل المضي قدماً في أي

---

[١٦٧] Michel, Ibid.

خطوة تخطيها، "فمسلكيات السلطة الوطنية الفلسطينية على سبيل المثال لا تساعد على تطوير الاعتراف و التأييد الأوروبي للدولة الفلسطينية المزمع إعلانها قبل نهاية هذا العام ١٩٩٩، وذلك لأن الشعوب والحكومات الأوروبية تعرف التفاصيل حول مسلكيات السلطة من خرق لحقوق الإنسان والفساد المالي والإداري الذي تم التطرق إليه في تقرير لجنة الرقابة. فهذه المسلكيات لا تساعد أوروبا على تفعيل دورها تجاه العملية السلمية".[١٦٨]

الفرص أمام الدور الأوروبي

لاحظنا مما سبق أن هناك عدة عوائق أمام السياسة الخارجية الأوروبية للعب دور فعال ومميز في المسيرة السلمية. وطبيعي أن تلك العوائق لم تأتِ من فراغ، لقد جاءت بسبب وجود عدة فرص أمام أوروبا للعب الدور الذي تطمح به بمشاركة الولايات المتحدة في حل النزاع العربي الإسرائيلي. وفيما يلي أهم هذه الفرص التي يمكن أن تدعم التوجه الأوروبي.

أولا:- قوة دول أوروبا الجنوبية في المتوسط

عندما نتكلم عن دول أوروبا الجنوبية نتكلم بالأساس عن فرنسا وأسبانيا وإيطاليا واليونان، وما تملك هذه الدول من ترسانه عسكرية وقوة اقتصادية تنمو باضطراد. ناهيك عن وجود أسطول فرنسي في حوض المتوسط وامتلاك فرنسا للأسلحة النووية. يضاف إلى ذلك عدم خضوع فرنسا رسميا للسياسات العسكرية لحلف شمال الأطلسي. واكبر مؤشر على قوة دول أوروبا الجنوبية في حوض المتوسط ما تمخض عنه مؤتمر برشلونه "الذي عقد في إطار صراع طويل السنين بين أوروبا والولايات المتحدة للاستحواذ على وضع سياسي وقواعد اقتصادية في الشرق الأوسط، حيث تحاول دول الاتحاد الخمس عشرة عن طريق الأموال الطائلة الضخمة زعزعة الوضع السائد للدولة العظمى الوحيدة في العالم في جميع مسارات السلام بين إسرائيل والدول العربية."[١٦٩]

وتأتي قوة دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام ودول جنوب أوروبا بشكل خاص نتيجة للتراجع الأمريكي السياسي والاقتصادي بعد الحرب الباردة والذي تم التطرق إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

---

[١٦٨] Michel, Ibid.

[١٦٩] موطي باسوك، "اول درس في برشلونه"، مختارات اسرائيلية، عدد ١٣ (القاهرة: مطابع الاهرام، ١٩٩٦)، ص. ٣١

ثانيا: فشل السياسة الأمريكية في عملية التسوية:-

إن المتتبع للخطوات التي مرت بها المسيرة السلمية، والبرامج التي وضعت أمريكيا وإسرائيليا لتنفيذ الاتفاقيات لم تحترم ولم تطبق في مواعيدها المقررة بسبب التعنت الإسرائيلي سواء كان ذلك على صعيد اتفاقيات أوسلو أو اتفاقية وأي بلانتيشين أو شرم الشيخ الأخيرة. وهذا الفشل النسبي عزته أوروبا إلى سوء الإدارة الأمريكية في توجيه العملية السلمية. "هناك قدرة انفجارية كامنة تنطوي عليها الإدارة الصعبة للأوضاع الدولية وان الوقت قد حان لمشاركة أوروبا في رعاية هذه العملية السلمية في (الشرق الأوسط)."[١٧٠]

يعني هذا أن الآلية الأمريكية المتبعة في رعايتها للمسيرة السلمية غير منصفه للطرف الفلسطيني. وعدم الإنصاف هذا يؤدي إلى تدهور الوضع في الوطن العربي والتي لا ترغب به أوروبا كونها الأقرب لمنطقة النزاع.

ثالثا:- مطالبة العرب للدور الأوروبي

لقد كان لأحداث أيلول من العام ١٩٩٦ الأثر الأكبر في كشف السياسة الإسرائيلية وهشاشة الاتفاقيات وإدارة العملية السلمية من قبل الطرف الأمريكي. فقد كانت ردود الفعل العربية غاضبة من المواقف والتحركات الإسرائيلية. وعلى العكس من ذلك رحبت بتصريحات شيراك وبيان تشرين الأول والذي نص على ضرورة احترام الجانب الإسرائيلي للاتفاقيات الموقعة، كما عاد وأكد رفضه للإجراءات الإسرائيلية في القدس كونها تخضع للمبادئ التي ينص عليها القرار ٢٤٢ مشيراً إلى أنها مدينة محتلة تنطبق عليها اتفاقية جنيف. هذا ناهيك عن المطالبة الفلسطينية المتكررة لأوروبا بلعب دور ناشط كونها طرف له مصالحه في المنطقة، وكما أشار نفس البيان (بيان تشرين الأول) إلى أن السلام في الشرق الأوسط يعتبر مسألة حيوية للاتحاد الأوروبي. (راجع ملحق رقم ٦). ولا يخفى على أحد أن العرب أيضا يتطلعون إلى مصالحهم في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. "وقد تجد شبكة المصالح العربية الأوروبية القائمة حالياً لنفسها أدوارا جديدة والاستفادة من التسهيلات الجديدة التي وضعتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية والبنك الأوروبي الاستثماري".[١٧١]

---

[١٧٠] صحيفة النهار، ١٩٩٦/١٠/٢٣ ، عدد ٣٤٣٣

[١٧١] جورج قرم، العلاقات الاقتصادية والمالية العربية-الاوروبية، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص. ١٨٣

رابعاً: فشل المبادرات الأمريكية

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجري عمليات صيانة للمسيرة السلمية بإطلاق المبادرات المتعددة، إلا أن تلك المبادرات كانت تتحطم عند الرفض الإسرائيلي، وبهذا الصدد نود التذكير بقمة واشنطن عام ١٩٩٦ بعد أحداث الأقصى والتي جمعت كل من الرئيس الأمريكي والرئيس الفلسطيني والملك الأردني ورئيس الوزراء الإسرائيلي حيث منيت تلك القمة بالفشل الذريع نتيجة تصلب الموقف الإسرائيلي. ونذكر أيضاً أن فشل تلك القمة أوجد فراغاً حاول الاتحاد الأوروبي ملئه خاصة وأن الاتحاد الأوروبي لم يشارك في تلك القمة. كتبت يسرى حسين: "وقد يعني فشل قمة واشنطن إعطاء فرصة لأوروبا أن تتحرك، خصوصاً فرنسا وما تشعر به بريطانيا حالياً من ضرورة حماية مصالحها في المنطقة بدعم السلام ومقاومة التطرف الإسرائيلي".[١٧٢]

خامساً: أداة الضغط التجارية الأوروبية

لقد تنامت التجارة الخارجية الإسرائيلية في دول الاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت أسواق دول الاتحاد تمثل مصدرا للدولارات بالنسبة لإسرائيل، "إذ تزيد التجارة الخارجية لإسرائيل مع دول الاتحاد على ٥٥ بالمئة من حجم تجارتها الدولية. أضف إلى ذلك ورقة حيويةُ أخرى تتمثل في مصلحة إسرائيل في الحفاظ على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وتطويره."[١٧٣] فدول الاتحاد تمتلك هذه الورقة كوسيلة ضغط على إسرائيل. إلى متى ستبقى إسرائيل تضع الحدود والخطوط الحمراء أمام الدور الأوروبي؟ وعندما نتكلم هنا عن ٥٥% من تجارتها الخارجية، نتكلم عن إحدى أهم أدوات الضغط على الحكومة الإسرائيلية والمتمثلة بأصحاب المصالح في إسرائيل، والتي تهددهم مسلكيات حكومتهم.وأعتقد أن إيقاف استيراد البضائع الإسرائيلية التي تصنع في المستوطنات لمدة قصيرة ما هو إلا رسالة واضحة لإسرائيل تقول: **إن الاتفاقية التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لا تشمل إنتاج المستوطنات**[١٧٤]. أي أنها لا تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يعني ضمناً عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

---

[١٧٢] يسرى حسين، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٨

[١٧٣] ناصيف حتي، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥

[١٧٤] Michel, Ibid.

سادساً: نجاحات المتوسطية:

خطت أوروبا خطوات كبيرة ومتنامية في سياستها المتوسطية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مؤتمر برشلونه حيث "دعت أوروبا صراحة إلى سياسة متوسطية مستقلة، بل منافسه للسياسة الأمريكية الداعية إلى الشرق أوسطية، وانعكس ذلك في برشلونه بعد محاولات الولايات المتحدة تهميش الدور الأوروبي في قمتي الدار البيضاء وعمان، الذي رفضته الجماعة الأوروبية وتأكيدها على المسؤولية الخاصة لأوروبا تجاه المنطقة."[١٧٥] "وهذا يعد حقيقة ديناميكية منافسة للشرق أوسطية، ومع التيار الأطلسي مع الجماعة نفسها، كما أنها تمثل محاولة لبلورة سياسة خاصة مستقلة عن الحليفة أمريكا."[١٧٦]

سابعاً: تراجع أهمية إسرائيل في المنطقة

كتب جميل هلال على لسان برنارد لويس: "إن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة فقدت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، وإن إسرائيل لن تستعيد قيمتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة خاصة وإلى العرب عامة، إلا في حال بروز قوة نووية جديدة واحدة أو أكثر في الشرق الأوسط".[١٧٧] وأعتقد أن التعنت الإسرائيلي تجاه المبادرات الأمريكية ناتج عن تطوير الإدارة الأمريكية لعلاقاتها مع دول أخرى في المنطقة غير إسرائيل فالصفقة الأخيرة لبيع كميات ضخمة من الأسلحة المتطورة لمصر يؤكد صحة ما قاله لويس. هذا ، إضافة إلى التريث الأمريكي تجاه الأزمة الأخيرة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي والمتعلقة بمدينة القدس. وطبيعي أن الحساسية الحالية بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية هي نتيجة تراكمات أدت إلى تراجع الحب الدافئ بين الدولتين. ففي أكتوبر من العام ١٩٩٦ قال أحد مسؤولي البنتاغون معلقاً على عدم ممارسة الولايات المتحدة الضغط اللازم على إسرائيل: "إنه شيء مضحك أن نملك تأثيراً قليلاً جداً على بلد نصب بها البلياردات من الدولارات".[١٧٨] أعتقد أن تراجع أهمية إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة يقلل من أهمية الضغط التي يمارس على الاتحاد الأوروبي مما يساهم في ازدياد فرص الاتحاد الأوروبي في العملية السياسية.

---

[١٧٥] ناصيف حتي، "ورقة عمل"، المستقبل العربي، عدد ٢٠٥، (مارس، ١٩٩٦)ص. ٩٥

[١٧٦] محمد سيد احمد،مصدر سبق ذكره، ص. ٨٨ - ٨٩

[١٧٧] جميل هلال، مرجع سابق، ص: ٢٣٣.

[١٧٨] Tom Mashland, shot all to Hell. Newsweek October 7,1996 p. 24 - 27.

هناك فرص كثيرة أخرى أمام أوروبا للمضي قدما لتبوء موقع فعال في عملية التسوية أهمها: إن أوروبا تعتبر الممول الرئيس للسلطة الفلسطينية، وهي الممول الرئيس لبعض الدول العربية من أطراف النزاع، فما دامت أوروبا تدفع الأموال، إذن عليها قطف الثمار. فالتراجع الأوروبي عن عمليات الدعم هذه يعني أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور، والولايات المتحدة تعاني من أزمة اقتصادية، اعتقد أنها لا تستطيع احتلال موقع أوروبا الداعم للمشاريع التنموية الضخمة في فلسطين أو في دول الوطن العربي خاصة تلك التي تعاني من أزمات اقتصادية.

الفصل الخامس

مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي وسبل الحفاظ عليها

أولاً: مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية لأية دولة من دول العالم تخدم مصالحها. والاتحاد الأوروبي، كغيره، له مصالحه في بقاع كثيرة من العالم، ومن ضمنها الوطن العربي. كلنا لاحظ المواقف السياسية الأخيرة للاتحاد الأوروبي تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة تلك المتعلقة بوضع مدينة القدس المحتلة و الاعتراف بالدولة الفلسطينية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل غير الاتحاد الأوروبي توجهاته السياسية في منطقتنا العربية، أم أن هذه المواقف الجديدة تدعم التوجهات الأوروبية التي تخدم مصالح الاتحاد؟

أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يتطلع لقضية "الشرق الأوسط" أكثر من قضية صراع فلسطيني – إسرائيلي وأكثر من تقرير مصير الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة أو بحكم ذاتي، حيث أن للاتحاد الأوروبي مصالحه الإستراتيجية على كافة المستويات: الداخلية والإقليمية والدولية. وأعتقد أن قضية الصراع العربي – الإسرائيلي وإنهاء الصراع وتعزيز السلام يحقق جزء كبير من مصالح الاتحاد سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية.

أ) المصالح الداخلية:

مما لا شك فيه أن تجربة الاتحاد الأوروبي تجربة رائدة، حيث أثبتت نجاعتها وحاجتها لمعظم دول الاتحاد الأوروبي سواء كان ذلك على مستوى الحكومات الرسمية أو على المستوى الشعبي. "حيث أن دول الاتحاد الأوروبي على قناعة بأن ترتيب بيتها الداخلي ووحدته تدعم توجهاته لتحقيق مصالحه على المستوى الخارجي"[١٧٩]. وأعتقد أن هذه القضية تقع ضمن أولويات الاتحاد. كذلك أن التوجه الحقيقي نحو الوحدة الشاملة بدأ منذ العام ١٩٨٦، أي بعد تراجع الاتحاد السوفيتي وغياب شمس الحرب الباردة وتطلع دول أوروبا الغربية للاستقلال عن المظلة الأمريكية التي خيمت فوق

---

[١٧٩] The Council of the European Union and the Common foreign and Security policy, http.//ue int/ pres-asp? Lang =en. P.2-3.

رؤوسها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بحجة حماية الدول الأوروبية الغربية من الدب السوفيتي.

وبعد هدم سور برلين تعالت الأصوات التي نادت بالوحدة الحقيقية، وتوسيع الاتحاد. قال وزير خارجية إيطاليا Gianni De Michelis في شهر أيار من العام ١٩٩٠: "أوروبا باثني عشرة دولة ليست كافية، علينا توسيع الوحدة لتشمل دولاً أوروبية أخرى مثل أوروبا السلافية وإقليم الدانوب والبلقان"[١٨٠]. أما حول خوف الدول الأوروبية من وحدة الألمانيتين آنذاك، فقد لخصه الروائي Thomas Mann عندما قال: "نريد ألمانيا أوروبية ولا نريد أوروبا ألمانية"[١٨١]. إن هذه المقولة تلخص موقف الأوروبيين في انشغالهم بالوحدة. هذا وبعد وحدة الألمانيتين تعالت أصوات السياسيين و الصحافة والأدباء، حيث ركزوا ودعوا إلى وحدة أوروبا التي تعزز دور وفعالية الدول الأوروبية. وأشهر مقولة للرئيس الفرنسي السابق ميتران: "فرنسا الوطن، أوروبا المستقبل"[١٨٢].

قد يسأل هنا سائل: ألم يكن هناك حروباً طاحنة بين الدول الأوروبية؟ كيف تتطلع هذه الدول للتعاون فيما بينها لتحقيق المصالح المشتركة؟ أعتقد أن التجربة الناجحة منذ تشكيل منظمة الحديد والصلب حتى الآن هي التي تساعد وتساهم في تعزيز التوجه ليس فقط للتعاون وإنما أيضاً للوحدة الحقيقية، "فالتجربة الأوروبية تشهد بإمكانية تحويل مجتمع من الدول المتصارعة فيما بينها طوال القرون القليلة الماضية والتي خاضت حربين عالميتين ضاريتين إلى مجتمع من الدول المتعاونة تنفي أساليب الصراع المسلح بينها"[١٨٣]. لا يعني هذا الحديث أنه لم يكن هناك مشاحنات أو توترات بين الدول الأوروبية الغربية منذ النصف الثاني من القرن الحالي وإنما الذي كان يميز هذه الدول سرعة حل صراعاتها بالأساليب السلمية. علق على ذلك كيسنجر قائلاً: "إن الانشقاقات ضمن إطار أوروبا ليس غير خلافات عائلية. فما برزت قضية رئيسية إلا وتجلى التعاون الأوروبي أكثر من أي وقت مضى"[١٨٤].

---

[١٨٠] Renata Fritsch - Bournazel. Europe and German Unification. New York: St. Martin's Press 1992. P. 158.
[١٨١] Steven L. Miller. O.C., p. 15
[١٨٢] France is our Home, Europe our Future, Internet, News. From France, 1994.
[١٨٣] عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ص: ٢٤٨.
[١٨٤] هنري كسنجر، مصدر سبق ذكره. ص: ٥٥٠.

نخلص، هنا، إلى القول أن هناك توجهات حقيقية لدى دول الاتحاد الأوروبي بالاستمرار في عملية الوحدة وإنهاء قاموس الحرب فيما بينها، وهذا طبعاً يؤثر على السياسة الخارجية لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، والسياسة الخارجية للاتحاد ككل، فالاتفاق الذي تم عام ١٩٩٣ إبان معاهدة ماسترخت على تشكيل "السياسة الخارجية والأمنية الموحدة للاتحاد الأوروبي" Common Foreign and Security Policy of the European Union. (CFSP) قد عزز هذه التوجهات الأوروبية الداعية لخلق سياسة خارجية أوروبية موحدة للاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا. "ومع هذا فإن CFSP تعتبر إحدى الآليات التي تساعد وتساهم في اتخاذ قرارات ومواقف تجاه عدد من القضايا في العالم تعتبر في موقع خلاف بين الدول الخمسة عشرة"[١٨٥]. وأعتقد، كذلك، أن تطوير آليات عمل ال CFSP كان له الأثر الأكبر في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية القدس والدولة الفلسطينية. فكما هو معروف فدول الاتحاد الأوروبي تختلف في مواقفها تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، فهناك مواقف مؤيدة للدولة الفلسطينية مثل موقف فرنسا وهناك بريطانيا التي تبدي تحفظاً كبيراً تجاه هذه الدولة، وأعتقد أن مواقف بقية الدول الثلاثة عشرة تتأرجح بين الموقفين الفرنسي والبريطاني.

والآن، ما هي علاقة ما يحدث داخل الاتحاد الأوروبي وموضوع البحث الذي يتحدث عن دور الاتحاد الأوروبي المستقبلي في العملية السلمية؟ أعتقد أن إجابة السيدة Erickson (عضو البرلمان الأوروبي) هي الصائبة حيث قالت: "حقيقة هناك خلافات عائلية بين دول الاتحاد، ومن خلال تجربتي في العمل تثار عدة خلافات داخلية حين نقاش و اتخاذ مواقف تتعلق بقضايا خارجية أهمها الموقف من القضية الفلسطينية، حيث أن هناك مثلاً بريطانيا التي تفضل إفساح المجال أمام الولايات المتحدة لإكمال دورها، وهناك أيضاً هولندا وألمانيا اللتان تحسبان ألف حساب لرد الفعل الإسرائيلي والصهيوني. وهناك فرنسا المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني. أعتقد أن حل القضية الفلسطينية و إيجاد سلام عادل وشامل في منطقة "الشرق الأوسط" يعمل على إزالة أحد أهم عوائق التوترات والمشاحنات والنزاعات داخل دول الاتحاد، وباعتقادي هذا يؤثر على مستقبل وحدة الاتحاد الأوروبي"[١٨٦]. أعتقد أن إجابة Erickson متوازنة، حيث لو أجرينا بحثاً سريعاً حول بيان برلين الأخير (راجع ملحق رقم ٧) نستطيع أن نجد بين سطوره مجموعة من الكلمات وأشباه

---

[١٨٥] The Council of the European Union and the Common Foreign and Security Policy, P. 1-2-3, Ibid.
[١٨٦] Mrs. Erickson, Ibid.

الجمل التي كانت تهدف إلى إصدار بيان متوازن ترضى به كافة دول الاتحاد الأوروبي وفيما يلي أهمها:

- لقد اعتدنا على مصطلح "دولة إسرائيل و مصطلح الفلسطينيين" The State of Israel and Palestinians وذلك للتفريق ما بين الطرفين، أي للتفريق بين السيادة الكاملة والسيادة المنقوصة. أما خلال أدبيات ومنشورات الدول الأوروبية المختلفة فنجد مثلاً استعمال كلمة "فلسطين" Palestine بالمنشورات الحكومية الفرنسية الجديدة، إلا أننا ما زلنا نجد كلمة Palestinian People في منشورات الحكومتين الهولندية والبريطانية. أما البيان وفي منتصف الفقرة الأولى تم مخاطبة الشعبين الإسرائيلي (في البداية) والفلسطيني.

"..... ensure the security both collective and individual of the Israeli and Palestinian Peoples"[١٨٧].

وفي السطر الأخير من نفس الفقرة تشم رائحة بريطانيا حيث جاء في البيان: "يدعو الاتحاد الأوروبي كافة أطراف المسيرة السلمية إلى التطبيق الكامل والفوري لاتفاقية Why River"[١٨٨] وذلك لإرضاء الطرف الأمريكي. هذا، ومن أجل خلق التوازن أيضاً بين دول الاتحاد كان هناك اتهاما للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالتسبب في إعاقة المسيرة السلمية: جاء في نهاية الفقرة الخامسة: "يدعو الاتحاد الطرفين للابتعاد عن النشاطات التي تعيق سير المفاوضات النهائية والتي تتعارض مع القانون الدولي والتي تشمل النشاط الاستيطاني والإرهاب"[١٨٩]. حتى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ورغم الأهمية الكبيرة جداً لذلك، إلا أن الصياغة حاولت أن تحافظ على التوازن بشكل دقيق جداً حيث جاء في البيان ما يلي:

" The European Union reaffirms the continuing and unqualified Palestinian right to self - determination including the option of a state and looks forward to the early fulfillment of this right "[١٩٠]. أعتقد أن هذا النص لا يدعو لإقامة دولة ولا يدعو للاعتراف ودعم الدولة الفلسطينية، بل عدم رفض ذلك كخيار.

---

[١٨٧] EU Draft Precidency Conclusions: Middle East Peace Process, March 1999, P.1. eudelwby @ planet.com.

[١٨٨] Ibid.

[١٨٩] Ibid.

[١٩٠] Ibid.

أما حول طبيعة الدولة الفلسطينية التي سيعترف بها الاتحاد الأوروبي فهي تلك الدولة التي ساهمت بوصفها أكثر من نصف دول الاتحاد الأوروبي. فقد تم استعمال الأوصاف التالية للدولة (democratic, viable and peaceful sovereign Palestinian State) وكان هناك شرطاً آخر بأن تقام هذه الدولة من خلال المفاوضات Negotiations. نعم لا يمكن نفي الخلافات داخل البيت الأوروبي، إلا أنه ورغم وجودها إلا أن الاتحاد الأوروبي أثبت قدرته على وضع آخر لون على لوحة سياسته الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا يعني أن إنهاء هذا الصراع بالشكل الذي يضمن مصالح الاتحاد الأوروبي الداخلية والأخرى الخارجية يعزز من وحدة الاتحاد وتفعيل دوره مستقبلاً بعد حسم القضايا الجوهرية.

ثانياً: المصالح الإقليمية

لقد كان، وما زال، لموقع الوطن العربي أثراً في تطلع بلدان العالم لمصالحها من خلال هذه البقعة من العالم. أما أوروبا وبحكم قربها الجغرافي من الوطن العربي فحافظت، وعلى مر العصور، على علاقات متنوعة مع الوطن العربي سواءً كان ذلك عن طريق البعثات التبشيرية أو الاستعمار أو التبادل التجاري.

وكان لوجود البترول في الدول العربية السبب المباشر وراء الاهتمام العالمي بالوطن العربي. وأوروبا ترى أن لها مصالح حيوية في الوطن العربي. وأعتقد أن الحصول على البترول والاستمرار في تدفقه هو العنصر الأهم في المصالح الأوروبية خاصة بعد حرب عام ١٩٧٣ وإيقاف ضخ البترول للدول التي كانت تعتبر داعمة لإسرائيل. فدول الاتحاد الأوروبي لا تسمح بإعادة تلك التجربة مرة أخرى. وتعي هذه الدول أن عدم إعادة تلك التجربة تكمن في سياسة التوازن الواجب انتهاجها تجاه عملية الصراع. "Never be alone" بهذه الكلمات عبر القنصل الهولندي الثاني عن سياسة هولندا الحالية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي حيث قال: "لا يمكن أن نسمح للعرب بأن يكرهونا، ونحن على وعي بأن ذلك بحاجة إلى توازن في سياستنا مع أطراف النزاع"[١٩١].

---

[١٩١] Michel, Ibid.

أعتقد أن مشروع المتوسطية الذي تم التطرق إليه في الفصل الثالث يعبر عن مدى أهمية الوطن العربي للاتحاد الأوروبي سواء كان ذلك على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو السياسي.

أ) المستوى الأمني

يعتبر الأمن أحد الكوابيس الشريرة التي تلاحق الاتحاد الأوروبي خاصة بعد التهديد الملازم لدول الاتحاد لمدة أربعة عقود خلال الحرب الباردة. ومع انتهاء الحرب الباردة والتخلص من ذلك الكابوس أخذ الاتحاد الأوروبي يعد العدة لإيقاف أي تحرك يهدد أمنه. وأكثر القضايا التي تشغل بال الاتحاد الأوروبي هذه الأيام هي قضية الهجرة من دول شمال إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي وما يصاحب هذه الهجرات من مسائل يعتبرها الأوروبيون تهديداً لأمنهم. فالقرب الجغرافي للاتحاد الأوروبي من الوطن العربي ساهم في تفعيل السياسات وبرامج الاتحاد المتعلقة بدول الوطن العربي ومحاولة بذل الجهود الداعية إلى سلام حقيقي في المنطقة، "حيث ينطلق الاتحاد الأوروبي في تحديد علاقته بالعالم العربي من رؤية أن مصالحه في "الشرق الأوسط" تستند إلى القرب الجغرافي"[١٩٢] وعندما نتحدث عن القرب الجغرافي لا نعني فقط دول المغرب العربي، بل معظم الدول العربية خاصة تلك المتوسطية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي بحاجة إلى التوتر والحروب أم إلى الاستقرار والسلام؟ أعتقد أن أية دولة أو مجموعة دول يجمعها القرب الجغرافي تكون بحاجة إلى السلام والاستقرار، **فالاتحاد الأوروبي وضمن توجهاته المتوسطية يرى أن الصراع العربي الإسرائيلي يؤثر في أمن الاتحاد، لذلك فدول الاتحاد الأوروبي لها مصلحة قوية في أمن واستقرار المنطقة**[١٩٣].

أعتقد أن حاجة الاتحاد الأوروبي للاستقرار والسلام في الوطن العربي هو الذي يدفع الاتحاد إلى اتخاذ مواقف سياسية تقترب كثيراً من المواقف العربية، وهي بالتالي تتعارض وتتناقض مع المواقف الإسرائيلية والأخرى الأمريكية. لقد ركزت دول الاتحاد الأوروبي ومن خلال البيانات والإعلانات التي أطلقتها على أهمية السلام والاستقرار للمنطقة ولأوروبا. جاء في إعلان برشلونة في العام ١٩٨٠: "إن العلاقات التقليدية للمجموعة الأوروبية والمصالح المشتركة لأوروبا و "الشرق الأوسط" تجعل دول المجموعة مجبرة على لعب دور مميز من أجل المساهمة في بناء

[١٩٢] جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الإقتصادية للشرق الأوسط. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ص: ٢٢.
[١٩٣] جميل هلال، نفس المرجع السابق، ص: ٢٠٧.

السلام"[١٩٤]. وبرزت حاجة الاتحاد الأوروبي للأمن والسلام في الشرق الأوسط من خلال بيان فلورنسا المتعلق بالمسيرة السلمية، حيث جاء في الجملة الأولى من البيان: "يؤكد المجلس الأوروبي بقوة أهمية السلام في الشرق الأوسط للاتحاد الأوروبي"[١٩٥].

لقد أظهرت إسرائيل مواقفها المعارضة لسياسة الاتحاد الأوروبي عدة مرات. إلا أن دول الاتحاد بقيت على إصرارها الداعي إلى إيجاد سلام حقيقي في المنطقة. جاء هذا الإصرار ليعبر عن تمسك الاتحاد الأوروبي بمصالحه الأمنية في المنطقة ومعارضته وقلقله من انتشار الأسلحة خاصة غير التقليدية التي قد تهدد دول الاتحاد مستقبلاً. هذا إضافة إلى معرفة الاتحاد المسبقه بأن الاستقرار والسلام في الوطن العربي يعني ضمان ضخ البترول العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي. كتب جميل هلال في هذا السياق بأن اهتمام أوروبا يتوجه نحو "يتوجه اهتمام أوروبا نحو منع حدوث ما يمكن أن يؤثر في إمداداتها من الطاقة وبأدنى تكلفة ممكنة، أو منع وقوع ما يمكن أن يشكل خطراً أمنياً على القارة الأوروبية، لا على صعيد اقتناء أسلحة تهدد الأمن الأوروبي فحسب، بل أيضاً على صعيد وقوع اضطرابات سياسية أو اقتصادية يتولد منها هجرات جديدة إلى أوروبا"[١٩٦].

ب) المستوى الاقتصادي

تحدثنا عن القرب الجغرافي بين الوطن العربي و أوروبا، أعتقد أن هناك علاقة ما بين القرب الجغرافي وحجم التجارة بين الطرفين العربي والأوروبي. تتحدث أغلبية المراجع المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية العربية مع غيرها من البلدان عن ازدياد حجم التجارة العربية الأوروبية عبر العصور مقارنة مع أية دولة أو تجمع دولي آخر.

أما حول السياسات الاقتصادية الأوروبية تجاه الوطن العربي أعتقد أنها سياسات تقليدية تهدف إلى إبقاء الوطن العربي بحاجة إلى المنتجات الأوروبية خاصة الثقيلة منها، نلاحظ ذلك من نوعية الصادرات والواردات بين الطرفين، "حيث أن ٩٠% من الصادرات العربية إلى السوق الأوروبية هي سلع أولية و ٨٠% من واردات الدول العربية من السوق الأوروبية هي سلع صناعية إنتاجية

---

[١٩٤] Dedaration of the European Council on the Middle East. Venice, 13 June, 1980.
[١٩٥] European Council Declaration on the Middle East PeaceProcess. Florence, 22 June, 1994.
[١٩٦] جميل هلال، مرجع سبق ذكره. ص: ٢٥.

استهلاكية[١٩٧]. وهذا يعتبر مؤشر على فقر السياسات الاقتصادية العربية وقوتها لدى الدول الأوروبية. أعتقد أن الحديث عن أن ٩٠% من الصادرات العربية هي مواد أولية يعني ذلك ضعف القدرة التصنيعية العربية. وهذا بدوره طبعاً يبرر حجم الواردات العربية من السلع الاستهلاكية من السوق الأوروبية التي تزيد الآن عن ٨٠%.

فالدول الأوروبية مجتمعة ومنفردة معنية ببقاء هذا التفوق لأن إحدى النظريات الاقتصادية تقول: "إن استيراد المواد الأولية من أحد الدول وتصدير منتجات استهلاكية لنفس الدولة يدعم هذا اقتصاد الدولة المصدرة للمواد الاستهلاكية ويحافظ على تفوقها ويحافظ أيضاً على استمرار حاجة الدولة المصدرة للمواد الأولية للأخرى المصنعة"[١٩٨]. خلاصة القول إن مصالح الاتحاد الأوروبي الاقتصادية تتمثل بتطوير علاقاته التجارية مع الوطن العربي والتي لا تؤثر على منتجاته على المستوى الإستراتيجي. أعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم كذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الأوروبية في الوطن العربي كون الولايات المتحدة تعمل جاهدة على إبقاء الصناعات العربية عبارة عن صناعات استهلاكية، "أي السماح للعرب بتصنيع وإنتاج المواد باستعمال الآلات الأجنبية، ومحاربة ذلك يكمن في صناعة الآلة وليس شرائها وهذا يصعب تحقيقه في ظل أنظمة سياسية تابعة"[١٩٩].

أما حول حجم التبادل التجاري الأوروبي العربي فهو الأكبر ما بين الدول العربية وأي جهة أخرى غير أوروبية "**فحجم التبادل التجاري العربي الأوروبي يقدر بثلاث أضعافه مع الولايات المتحدة**"[٢٠٠]. وبالرغم من المد والجزر في العلاقات التجارية العربية الأوروبية إلا أن الاتحاد الأوروبي هو المستفيد الأكبر من هذه العلاقات، "ففي عام ١٩٨٩ حققت المجموعة الأوروبية فائضاً مقداره ٥,٧ مليار ايكو، وفي عام ١٩٩١ كان سلبياً لغير صالح المجموعة الأوروبية، أما في العام ١٩٩٥ فقد زاد إيجابياً ليصل إلى أكثر من ١٢ مليار أيكو"[٢٠١]. أعتقد أن علينا أن نسأل هنا: لماذا كانت التبادلات التجارية عام ١٩٩١ لغير صالح المجموعة الأوروبية، بينما في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٥ كان لصالح الاتحاد الأوروبي؟ أعتقد أن السبب وراء ذلك يعود إلى الاجتياح

---

[١٩٧] سليمان معتصم، مرجع سبق ذكره. ص: ١٢٤.
[١٩٨] مقابلة مع الدكتور ساند جاسر، إقتصادي فلسطيني ١٩٩٩/٤/١.
[١٩٩] مقابلة مع الدكتور ساند جاسر، نفس المصدر السابق.
[٢٠٠] بشارة خضر، العلاقات، مصدر سبق ذكرة. ص:٧٦.
[٢٠١] بشارة خضر، العلاقات، مصدر سبق ذكره. ص: ٦٦-٦٧.

العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية. فعدم وجود الاستقرار وابتعاد السلام عن الوطن العربي قد أثرا سلبياً على الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي. أما في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٥ فكانتا الأفضل لصالح الاتحاد الأوروبي، أعتقد أن ذلك راجع إلى تسلح الانتفاضة الفلسطينية بشعار وموقف سياسي مبني على إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ والذي شجع المجموعة الأوروبية آنذاك من إصدار إعلان بروكسل الذي صدر بعد أسبوع من إعلان الاستقلال الفلسطيني حيث أبدت أوروبا تقديم المساعدة في كافة المجالات وبدأت أيضاً مشاورات للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما المد في التجارة العربية الأوروبية لصالح الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ أعتقد أن السبب وراء ذلك أن عام ١٩٩٥ هو العام الأكثر استقرارا منذ بدء المسيرة السلمية، فقد تم خلال ذلك العام الانسحاب الإسرائيلي من معظم المدن الفلسطينية وكانت السلطة الفلسطينية آنذاك تتمتع بمصداقية أكثر مما حظيت بها في السنوات اللاحقة.

أما حول العلاقات التجارية الأوروبية الفلسطينية، فقد بذل الجانب الأوروبي جهداً كبيراً في هذا المجال خاصة تلك الجهود المتعلقة بالاتفاق المؤقت الأوروبي – المتوسطي حول مسألة التجارة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية والذي أطلق عليه (مشروع خارج المألوف)، حيث أن هذا النوع من الاتفاقيات يقام بين دول تتمتع بالسيادة الكاملة. "لقد نص ذلك الاتفاق على التحرير التدريجي للتبادلات وإقامة منطقة تبادل تجاري حرة بعد فترة انتقالية لا يجب أن تستمر إلى بعد ٣١ كانون الأول من العام /٢٠٠٠"[٢٠٢].

أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يعرف مصالحه التجارية مع الدول الأخرى أكثر من الولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي يعي تماماً العلاقة ما بين مواقفه السياسية وعلاقاته التجارية. ونحن في فلسطين أطلقنا، ولأكثر من مرة، دعوات لمقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية، إلا أنه لم يكن أي دعوة لمقاطعة المنتجات الأوروبية. فالاتحاد الأوروبي يحاول دائماً الحفاظ على التوازن في علاقاته السياسية التي تعكس نفسها على النواحي الأمنية والاقتصادية، وأفضل مثال على ذلك رفض الاتحاد الأوروبي الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، "بل ذهب الاتحاد الأوروبي إلى أبعد من ذلك عندما حذر الولايات المتحدة من التعرض للمنتجات الأوروبية التي

[٢٠٢] بشارة خضر، العلاقات، مرجع سبق ذكره. ص: ٨٠.

تتضمن مواد أولية إيرانية في إشارة واضحة من الاتحاد للاستمرار في تصنيع سلع يقتضي إنتاجها الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران"[٢٠٣]. أعتقد أن هذا المثال دليل واضح على أن الاتحاد الأوروبي يفضل عدم الانجرار خلف السياسات والقوانين الأمريكية التي تخلق التوتر وتستبعد الاستقرار والسلام. وخلاصة الأمر إن السلام والاستقرار في الوطن العربي يساهمان في انتعاش التبادل التجاري بين الطرفين، وأعتقد أن الاتحاد الأوروبي هو المستفيد الأكبر في النهاية، لذلك نجد مواقف الاتحاد مساندة للسلام الحقيقي وساعية إلى الاتفاقيات المتوازنة التي تضمن استمرار الأمن والاستقرار في المنطقة.

(ج) المستوى السياسي

لا يختلف اثنان على أن اهتمام أوروبا السياسي بالوطن العربي ليس بالجديد، بل له جذوره التاريخية التي بدأت قبل الحروب الصليبية. فإذا كانت معظم دول الوطن العربي تخضع الآن للسياسة والهيمنة الأمريكية فقد كانت وحتى النصف الأول من هذا القرن تخضع للاستعمار والوجود العسكري الأوروبي. هذا ناهيك على أن عدداً لا بأس به من الأنظمة العربية الحالية هو من تصميم بريطاني وفرنسي. أعتقد أن خضوع دول الوطن العربي للهيمنة الأمريكية خلال العقود الماضية ليس بسبب تخلي أوروبا عن مصالحها الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي وإنما بسبب ما ألت إليه أوضاع أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي مع نشوب الحرب الباردة بينهما. فأوروبا بشقيها الشرقي والغربي كانت ضحية النظام الدولي ثنائي القطبية، فدول أوروبا الشرقية كانت تقاد من قبل موسكو وآلية الهيمنة آنذاك كانت حلف وارسو. أما دول أوروبا الغربية خاصة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي فكانت تخضع للهيمنة الأمريكية التي كان من المفترض أن تواجه الدب السوفيتي في حالة أي هجوم على أوروبا الغربية التي كان يطلق عليها بالقارة الرمادية (أي القارة التي يمكن أن تتحول إلى رماد في حالة نشوب أي حرب بين المعسكرين).

إن ذلك النوع من الهيمنة الثنائية وإن تغيرت الأسباب إلا أن النتيجة واحدة وهي تقييد الدول الأوروبية وتقزيم فعاليتها على المسرح الدولي، ونجحت القوتان الأعظم بملء الفراغ الذي ولدته

[٢٠٣] معين حداد، الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكيه، قضايا الأرض والنفط والمياه. بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧. ص: ٨٠.

الحرب الباردة خاصة في الوطن العربي الذي كان يخضع للهيمنة الأوروبية والتي استبدلت وحل محلها الهيمنة الأمريكية في معظم الدول العربية.

لاحظنا في الفصل الثالث كيف تطورت العلاقات الأوروبية العربية منذ العام ١٩٧٠، ولاحظنا كذلك مراحل المد والجزر في تلك العلاقة حيث كانت تتفاعل وتتطور في فترات الانفراج الدولي وكانت تتراجع أثناء الأزمات بين المعسكرين. لقد كان لانتهاء الحرب الباردة السبب المباشر لإعادة إحياء وتطوير العلاقات الأوروبية العربية، ويمكن ملاحظة ذلك أثناء فترة احتضار الاتحاد السوفيتي وبدء ترتيبات مراسم دفن الحرب الباردة، حيث أصدرت المجموعة الأوروبية آنذاك إعلان مدريد في شهر حزيران من العام ١٩٨٩ والذي جاء فيه: "**إن المجلس الأوروبي يتطلع بقلق شديد اتجاه الأحداث الجارية في الأراضي المحتلة، ويطالب المجلس الأوروبي إسرائيل بإيقاف أعمالها واحترام اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية السكان أثناء الحرب". هذا ودعم مجلس الاتحاد موقف الدول العربية في قمة الدار البيضاء الداعية إلى تطبيق الشرعية الدولية، كما طالب مجلس الاتحاد بتفعيل السلام واحترام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.** [٢٠٤]. (لمزيد من المعلومات راجع ملحق رقم ٣)

أعتقد أن ذلك يعني إعلان التحرر من قيود التبعية للسياسة الأمريكية في "الشرق الأوسط"، ويعني كذلك إعداد العدة وبدء عمليات الصيانة للقطار الأوروبي الذي توقف حوالي أربعين عاماً. والأكثر من ذلك كان تحدياً عملياً للسياسيتين الإسرائيلية والأمريكية والمتمثل بالمباشرة بوضع الآليات المناسبة لتعيين مبعوث للمجموعة الأوروبية لمتابعة قضايا الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية، وكان قد تقرر آنذاك فتح ذلك المكتب في القدس العربية، للأسف لم يتحقق ذلك بسبب الاحتلال العراقي للكويت والموقف الفلسطيني الذي لم يكن محايداً، فبدل من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه كان هناك إصدار بيان يستنكر ويرفض الموقف الفلسطيني. أعتقد أن حرب الخليج الثانية والموقف الفلسطيني منها هي أحد الأسباب التي أدت إلى تهميش دور الاتحاد الأوروبي في مؤتمر مدريد، أو قبول أوروبا بذلك التهميش إذا صح التعبير. وكان لمؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام في "الشرق الأوسط" مبرراً لإعادة تفعيل الدور الأوروبي ولو أنه أقتصر في السنوات الأربعة الأولى من تلك المسيرة على تقديم الدعم المالي للمسيرة السلمية ومن ثم للسلطة الفلسطينية، جاء في قرار

---

[٢٠٤] Madrid Declaration, June 1989.

مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٤/٤/١٩ ما يلي: "دعم جهاز الشرطة الفلسطيني بمبلغ ١٠ مليون ايكو، المشاركة في رقابة الانتخابات الفلسطينية في الموعد الذي أعد لها والتأكيد على القيام بدور قيادي في مجموعة العمل الاقتصادية"[٢٠٥]. والجديد في هذا القرار هو عملية التنفيذ حيث شمل القرار هذا على الدعوة بالتنفيذ بنفس اليوم. (لمزيد من المعلومات راجع ملحق رقم ٤)

الذي أود استخلاصه هنا هو أن الاتحاد الأوروبي على وعي كامل بأن تحقيق مصالحه الإقليمية يكمن بتبوء دور فعال في المسيرة السلمية، ورغم الامتعاض الإسرائيلي و الحذر الأمريكي إلا أن الاتحاد الأوروبي ظل محافظاً على وجوده خاصة في المفاوضات متعددة الأطراف التي لا تقل بأهميتها عن المفاوضات الثنائية. ومن أجل لعب دور سياسي في العملية السياسية واستغلالاً للأخطاء الإسرائيلية والتعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني أثر هبة النفق أتخذ رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قراراً بتعيين مبعوث لعملية السلام أسوة بالولايات المتحدة. وكان واضحاً من القرار ومن كافة بنوده بأن المبعوث الأوروبي هو مبعوث لمنطقة "الشرق الأوسط"، حيث لم يذكر بالقرار أي أسم لأي طرف من أطراف النزاع، "بل تم توضيح مهام المبعوث السياسية التي تهدف إلى تفعيل المسيرة السلمية والمساهمة في إحلال السلام، إضافة إلى تفعيل دور الاتحاد الأوروبي في المسيرة السلمية"[٢٠٦].

تبع تعيين المبعوث الأوروبي السيد موراتينوس مجموعة كبيرة من النشاطات والإعلانات الأوروبية والزيارات للمسؤولين وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي شيراك إلى إسرائيل وفلسطين وتصريحاته الواضحة المؤيدة للاستقلال الفلسطيني و الاستعداد الأوروبي للقيام بدور فعال في المسيرة السلمية، هذا ناهيك عن المواقف الجريئة للاتحاد الأوروبي في المؤتمرات الاقتصادية التي واجهت المواقف الإسرائيلية والأمريكية معاً.

اعتقد أن أحد الوسائل الفعالة لمعرفة النتائج المترتبة على تعيين موراتينوس والدور الذي يقوم به هو رد الفعل والامتعاض الإسرائيلي من تحركاته والاجتماعات المكثفة التي عقدها وما زال يعقدها في عواصم الوطن العربي وإسرائيل. فلولا وجود تأثير سلبي على السياسة الإسرائيلية والأمريكية لما كان ذلك الاستياء من زيارات ومواقف المبعوث الأوروبي الذي لاقى ترحيباً عربياً وعالمياً.

---

[٢٠٥] Council Decision of 19 April 1994.

[٢٠٦] Council Conclusion on the Middle East Peace Process. Luxembourg. 28 Oct. 1996. P: 1-2.

أستطيع القول أن الاتحاد الأوروبي، ومن خلال مبعوثه، استطاع أن يعيد نسج العلاقات السياسية بين الدول العربية الفاعلة والاتحاد الأوروبي، وهذا بحد ذاته يساعد ويساهم ويعزز من مصالح الاتحاد الأوروبي الإقليمية على المستوى السياسي يعتبر أحد أهم الروافع التي تدعم مصالحه على المستويين الأمني والاقتصادي. (لمزيد من المعلومات راجع ملحق ٨).

أعتقد أن السنوات السبع الماضية لعبت دوراً كبيراً في تغيير ظاهرة التعميم العربية المتعلقة بالغرب والعدو الغربي، حيث استطاع الاتحاد الأوروبي ومن خلال مواقفه وسياساته المتوازنة أن يميز نفسه عن الولايات المتحدة وإسرائيل، "**لقد كان لإقامة دولة إسرائيل سبباً مباشراً في تغذية ظاهرة تعميم العداء للغرب لدى العرب كون إسرائيل محسوبة أوتوماتيكياً للغرب**"[٢٠٧]. أما الجهود التي بذلت من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام خاصة المواقف والإعلانات والبيانات المتعلقة بالقضية الفلسطينية حيث ساعدت وساهمت بالحد من ظاهرة تعميم العداء للغرب وأصبح ينظر لأوروبا عامة وللاتحاد الأوروبي خاصة من قبل معظم السياسيين والمثقفين والأكاديميين العرب على أنه صديقاً ومناصراً للقضايا العربية، وأصبح البعض يرى به مخلصاً للعرب وللفلسطينيين من الاحتلال الإسرائيلي، "وهذا ساعد تفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية الأوروبية وجعلها تسير بالاتجاه الصحيح المتمثل بتعميق الروابط أكثر مما تسير باتجاه العداء"[٢٠٨].

أعتقد أن الاتحاد الأوروبي معني جداً بتغيير صورته في العقلية العربية، ومعني بالأساس بتمييز نفسه إيجابياً عن الولايات المتحدة، ونجاح الاتحاد الأوروبي في ذلك يكسبه نصف المعركة في تحقيق مصالحه في الوطن العربي. "**يرى بعض السياسيين والإستراتيجيين الأوروبيين أن اهتمام الولايات المتحدة بالوطن العربي اهتمام مؤقت غير أزلي، فهم يقولون أنه أجلاً أم عاجلاً ستنسحب الولايات المتحدة من المنطقة ذلك لانهيار الاتحاد السوفيتي وحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى أن اعتماد أوروبا على بترول العرب أكبر كثيراً من اعتماد الولايات المتحدة عليه بالتالي على أوروبا الاهتمام أكثر في الوطن العربي الذي يسوده السلام، لأن انتشار الأسلحة والتوتر يشكل تهديداً للأمن القومي الأوروبي**"[٢٠٩].

---

[٢٠٧] عيدي نور الدين، مصدر سبق ذكره. ص:١٥٢.
[٢٠٨] نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.
[٢٠٩] جميل هلال، مرجع سبق ذكره. ص: ٢٢٥-٢٢٦.

وهذا يعني أن انسحاب الولايات المتحدة أو عدم انسحابها لا يؤثر على زيادة الاهتمام الأوروبي في المنطقة كون وجوده وعلاقاته ومصالحه في الوطن العربي، استراتيجية والبدائل عن ذلك محدودة.

أود الإشارة أخيراً، بهذا الصدد، إلى تدعيم مصالح الاتحاد الأوروبي الإقليمية خلال شهر آذار من العام ١٩٩٩، حيث حظي الاتحاد الأوروبي بقسط كبير جداً من الارتياح والتأييد من قبل السياسيين العرب والإعلام العربي وكذلك على المستوى الشعبي جراء رسالة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بموقفه من مدينة القدس، "حيث أفصحت الرسالة عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه دول المجموعة الأوروبية في معرض مراجعتها لملف التطورات التي مرت بها أزمة "الشرق الأوسط" خلال العقود الخمسة التي مضت على تلك الأزمة التي كان للأوروبيين بالذات ضلع مفصلي في تفجيرها وفي تعميق جراحها"[٢١٠].

لقد كان الرد الإسرائيلي صلباً ووقحاً على تلك الرسالة الشفوية، إلا أن الاتحاد الأوروبي كان أكثر صلابة بالرد على تلك الوقاحة عندما رد بإعلان برلين الذي لا يرفض خيار لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. والصدمة الكبرى لإسرائيل ليس فقط ذلك الإعلان وإنما ما تناولتهُ الصحف خاصة الإسرائيلية منها التي كتبت: "جاءَ هذا الإعلان بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي كلنتون الذي رفض التصريح بذلك علناً"[٢١١].

أعتقد أن رسالة وبيان آذار سيشكلان تغيراً Shift في تطور وتعزيز السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وسيضعان الأنظمة العربية التي تدور في فلك السياسة الأمريكية في الزاوية لعدم إيجاد أي مبرر لعدم دعم الموقف الأوروبي الذي كما قال الوزير فيصل الحسيني "أخذ الموقف الأوروبي يبرز على السطح مع اقتراب انتهاء المرحلة الانتقالية وبدء مفاوضات المرحلة النهائية ليؤكد أن لأوروبا أيضاً مصالحها التاريخية والاقتصادية والسياسية والدينية في المنطقة"[٢١٢].

---

[٢١٠] عماد هرملاني، السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط: تصحيح أخطاء الماضي. جريدة القدس، ١٩٩٩/٤/٤، عدد ١٠٦٣٤. ص: ١٧٠.

[٢١١] David Millikin, Natanyahu likens Eu to Nazis. Help @ alquds. Net.

[٢١٢] فيصل الحسيني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. جريدة القدس، ١٩٩٩/٣/١٦، عدد ١٠٦١٨. ص: ٢٢.

(د) المصالح العالمية (المسرح الدولي)

لقد ترك انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة فراغاً سياسياً على المسرح الدولي بالرغم من تبوء الولايات المتحدة موقعاً متميزاً منذ بداية هذا العقد. أعتقد أن الولايات المتحدة لم يكن بمقدورها نفي وجود الآخرين بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها في سبيل ذلك. والاتحاد الأوروبي استطاع أن يحقق أهداف ال Sea (التوجه الأوروبي الموحد) منذ بداية العام ١٩٨٧ و لغاية عام ١٩٩٢ مستغلاً بذلك انشغال القيادة السوفيتية بأزماتها الداخلية آنذاك وانشغال الولايات المتحدة بالتحضير لحفل تأبين الاتحاد السوفيتي. وكان لإنجازات الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٩٢ بتحقيق الحريات الأربعة دوراً فعالاً في جعل الشعوب والحكومات الأوروبية تتذوق طعم الوحدة الاقتصادية، إضافة إلى إغلاق باب الحروب بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أما في المقابل، وفي الطرف الأمريكي وفي نفس العام ١٩٩٢ كانت الولايات المتحدة تعاني من نتائج السياسة الريغانية في الثمانينات، هذا ولم تحقق حرب الخليج أهدافها على المستوى الداخلي بالسرعة التي كان يرتأيها الرئيس الأمريكي السابق بوش، **فرغم قوتها العسكرية والاقتصادية آنذاك إلا أنها كانت تتلبس بالمشاكل والمثالب والتحديات سواءً كان ذلك في نظامها التعليمي أو الصحي وتعقيداتها في إدارة مجتمع استهلاكي تفوق استهلاكياته استثماراته ،على عكس ما كنا نجده في دول الاتحاد الأوروبي واليابان**[٢١٣]. (راجع الجزء الثاني من الفصل الأول).

أما الانطلاقة الأوروبية بعد العام ١٩٩٢ فقد شملت كافة المجالات التي كانت تهدف إلى دعم الوجود الأوروبي على الساحة الدولية، "**وكان لتجارتها الخارجية أثر كبير في دعم هذا التوجه الإستراتيجي**"[٢١٤]. ورغم تفوق الولايات المتحدة وروسيا عسكرياً إلا أن دول الاتحاد الأوروبي ومن منطلق الواقعية الجديدة أولت اهتماما كبيراً لاقتصاديات دولها التي من المفترض أن تخلق التوازن وتعوض عدم توازن قوتها العسكرية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. هذا، وكما أسلفنا، فلا رجعة عن السير قدماً في طريق الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة الحقيقية. "فإذا استطاعت أوروبا أن تحقق الوحدة الحقيقية فإن هذه القارة ستمتلك قاعدة إنتاجية واقتصادية ذات نطاق واسع لا يمكن لأية قوة أخرى في العالم أن تضاهيها أو تنافسها"[٢١٥]. وأعتقد أن دول الاتحاد الأوروبي على وعي تام بهذه القضية، وأعتقد كذلك أن الظروف الذاتية والموضوعية تساعد الاتحاد

---

[٢١٣] سيار الجميل، مرجع سبق ذكره. ص: ٦٧.

[٢١٤] عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره. ص: ١٨٢-١٨٣.

[٢١٥] السيد امين الشلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥. ص:١٩٠.

الأوروبي على السير قدماً في تحقيق هذه الوحدة التي من المفترض أن تكون الضمان العملي لتبوء الاتحاد الأوروبي موقعاً مرموقاً على الساحة الدولية، أي أن يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يشارك الولايات المتحدة في الجلوس على دفة حكم النظام الدولي القادم.

وحتى يتسنى للاتحاد الأوروبي أن يشارك أو يواجه الولايات المتحدة عليه أن يثبت إقدامه ويمد جذوره في مناطق نفوذه والتطلع لتوسيع مناطق النفوذ هذه، وخلال عملية توسيع مناطق نفوذه يواجه الاتحاد الأوروبي بالمواقف والمعارضة الأمريكية كما هو الحال في الوطن العربي. فمعظم دول الوطن العربي تسير خلف المركب الأمريكي، بل وبعض هذه الدول في الخليج العربي تؤتمر من قبل واشنطن. وبالرغم من قوة التأثير والهيمنة الأمريكية على هذه الدول إلا أن الاتحاد الأوروبي استطاع أن يجد المبررات لخطوط التماس بين مشروعه المتوسطي والمشروع الأمريكي الشرق أوسطي. فقد استطاع الاتحاد الأوروبي من ترجمة قوته الاقتصادية لتطوير علاقاته التي تخدم مصالحه في المنطقة. فهناك اتفاقيات تجارية أوروبية خليجية وأخرى أوروبية مغربية وثالثة ثنائية مع كافة الدول العربية بما فيها ليبيا وفلسطين. لقد كان ذلك واضحاً في مؤتمر برشلونة في العام ١٩٩٥ والذي كان يهدف إلى ترجمة القوة الاقتصادية إلى سياسية على الساحة الدولية، هذا ناهيك عن تحجيم دور الولايات المتحدة في ذلك المؤتمر، "حيث كان أحد أهم أهداف برشلونة هو تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي المتوسطي بشكل خاص"[٢١٦].

وبعد عام من برشلونة صعد الاتحاد الأوروبي من تحركاته وزيارات زعاماته إلى الوطن العربي، فكان بيان تشرين الأول عقب المواجهات الفلسطينية الإسرائيلية والذي هاجم الممارسات الإسرائيلية واتهمها بانتهاك الاتفاقيات الموقعة. جاء في الفقرة الثانية من البيان ما يلي: "إنه (أي الاتحاد الأوروبي) يلزم الطرفان بتجنب اللجوء إلى الوسائل العسكرية غير المتكافئة وخاصة استخدام الأسلحة النارية والدبابات وطائرات القتال المروحية ..."[٢١٧] أعتقد أنه واضح هنا أن الكلام موجه لإسرائيل وليس للفلسطينيين، هذا ناهيك عما جاء في البيان بخصوص مدينة القدس كونها مدينة محتلة لا تخضع للسيادة الإسرائيلية وتنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

---

[٢١٦] عبد الرحمن مطر، أسئلة برشلونة، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٩.

[٢١٧] Conclusion of the General Affairs Council, Ibid.

والشيء الهام الآخر بالتصعيد الأوروبي جاء في الفقرة الأخيرة من البيان حيث جاء فيه "إن السلام في الشرق الأوسط يعتبر مسألة حيوية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فالاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام في إطار الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات بدور فعال بالقدر الذي تواكبه مصالحه في المنطقة يرتكز على المساهمة الهامة التي قام بها في مسيرة السلام حتى الآن"[٢١٨]. أعتقد أن هذه الجمل تؤكد حرص الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على مصالحه في الوطن العربي ، فهو يطالب هنا بمشاركة الولايات المتحدة برعاية المسيرة السلمية، أي المطالبة بدور سياسي أسوة بدوره المالي الداعم للمسيرة السلمية. أعتقد أن هذا البيان كان الأوضح والأقوى منذ انطلاقة المسيرة السلمية، وأعتقد كذلك أنه لم يأتِ كرد فعل على الانتخابات الإسرائيلية للعام ١٩٩٦ بل جاء بشكل رسالة للولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد قادرة آنذاك على مواصلة مهامها كراعٍ للعملية السلمية. جاء ذلك من خلال رد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي على رد الفعل الأمريكي على بيان تشرين الأول والذي جاء على شكل رسالة من وزير خارجية الولايات المتحدة ينتقد بشدة موقف الاتحاد الأوروبي مما أضطره في النهاية لأن يعتذر وأن يتراجع أمام الموقف الأوروبي الموحد الذي لم يعد يرضى أن يكون شاهد زور على السياسة الأمريكية في المنطقة.

وهناك معلم آخر لمحاولة الاتحاد الأوروبي لإثبات نفسه على ساحة السياسة الدولية من خلال زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للمنطقة وتصريحاته القوية تجاه عملية المفاوضات وانتقاداته اللاذعة للطرف الأمريكي الذي لم يعد يسيطر على مجريات أحداث المسيرة السلمية. كتب محمود مراد: "جاءت زيارة شيراك للمنطقة العربية المحيطة بإسرائيل علامة بارزة أخرى ربما تكون لها أثارها العالمية التي تمتد إلى الاقتراب من تحديد صورة النظام العالمي الجديد ومآله إلى تعدد القيادات والقوى العالمية لا إلى انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وابتعاد روسيا عن مستوى المنافسة مع القوة الأمريكية المهيمنة"[٢١٩].

أما الآن وبعد مرور سبع سنوات على معاهدة ماسترخت فالاتحاد الأوروبي يتمتع بقوة اقتصادية متصاعدة، وها هي طلبات العضوية تقدم بل وتستجدي الانضمام للاتحاد. أعتقد أن تهافت الدول الأوروبية الشرقية المختلفة للانضمام للاتحاد الأوروبي لا يريح الولايات المتحدة، فهي ترى

---

[٢١٨] Ibid.

[٢١٩] محمود عبد المنعم مراد، ضغوط من كل جانب حول رقبة نتانياهو. مجلة أكتوبر، تشرين الثاني ١٩٩٦، عدد ١٠٤٥. ص: ٢٠-٢١.

بالاتحاد الأوروبي منافساً قوياً لها ليس فقط على الساحة الأوروبية بل وعلى الساحات الأخرى كالشرق أوسطية واللاتينية. وقد كان إصدار عملة اليورو تدشيناً لمرحلة جديدة بالاتجاه الصحيح نحو الوحدة الحقيقية ونحو مواجهة الدولار الأمريكي، "فبغض النظر سواء تقدم اليورو أو تراجع عن الدولار في الأسواق، فهناك حقيقة ثابتة، حيث تشير كافة المؤشرات وفي كل الأحوال أن اليورو يؤثر سلبياً على الدولار"[٢٢٠]. هذا وأثر الزخم الذي صاحب إصدار اليورو وتوحيد عدد لا بأس به من الشركات والبنوك الأوروبية وبدء التداول بهذه العملة لم يكن أمام الولايات المتحدة إلا التعبير عن غيظها من خلال "حرب الموز" بعد أن رأت الولايات المتحدة أن الاتحاد الأوروبي أختار الاستقلال التام وأخذ يتصرف وفق مصالحه المحضة، "فالسبب وراء تلك الحرب أن الاتحاد الأوروبي لا يستورد كميات كبيرة من الموز من أمريكا اللاتينية (الدول التي تدور بالفلك الأمريكي)، حيث أن الاتحاد الأوروبي يفضل شراءه من مستعمرات دوله السابقة خاصة من دول الكاريبي"[٢٢١]. أعتقد أن الرد الأوروبي كان حاسماً جداً في هذا النوع من الحروب مما أدى إلى تراجع الولايات المتحدة ومطالبتها بإجراء مفاوضات لإنهاء الأزمة. فالتراجع الأمريكي هذا ليس أمام الاتحاد السوفيتي السابق وليس أمام فيتنام أثناء الحرب، بل هو أمام أكبر حليف للولايات المتحدة أستمر طيلة سنوات الحرب الباردة، أعتقد أنه لولا قناعة الاتحاد الأووروبي ككتلة واحدة ودول منفردة بالحقائق الجديدة التي تجعل من الاتحاد الأوروبي نداً للولايات المتحدة لما كان الرد الأوروبي صلباً وقوياً ولما تراجعت الولايات المتحدة أمامه، وهذا التراجع يعني تراجع الدولار أمام اليورو بلغة الاقتصاد، **فطروحات الهيرالد تربيون توقعت أن يصبح اليورو قوة جذب كونه المكان الأكثر أمنا لأصحاب الأموال وبالتالي ستبدأ عملية انهيار الدولار.**[٢٢٢]

والآن وبعد هذه الأمثلة يبرز سؤال بحاجة إلى إجابة وهو: هل الولايات المتحدة لم تعد القوة الوحيدة العظمى في العالم، وهل أصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على تحمل مسؤوليات ومهام القوة العظمى؟؟ أعتقد أن إجابة هنتنكتون الأخيرة عالجت هذه الموضوعة عندما كتب: "**تقوم الولايات المتحدة بالتهديد وبالصراخ وغير ذلك من المسلكيات التي قد تجعلها توصف بأنها قوة عظمى جوفاء. حيث أن الولايات المتحدة لا تمتلك القاعدة السياسية الداخلية التي تمكنها من أن تصبح القطب العالمي الأوحد، والمشكلة الأكبر أنه حيث تتصرف الولايات المتحدة بأنها القطب الأوحد**

---

[٢٢٠] Euro Brief: The International Euro, The Economics, Nov. 1998. Vol. 349, no. 8094. P: 129-130.

[٢٢١] Monkey Business, The Economics, Ibid. P: 140

[٢٢٢] نبيل الملحم، مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة.

تهدد نفسها بالانعزال، والأكثر من هذا وذاك أن الأداتين التي تقوم الولايات المتحدة باستعمالها لفرض إرادتها على أي بقعة من العالم هما العقوبات الاقتصادية أو التدخل العسكري. وقد أثبت عملياً بأن العقوبات الاقتصادية لم تنجح لأن الدول القوية الأخرى لم تعد تلتزم بهذه العقوبات بالتالي فهي فاشلة. أما التدخل العسكري فله شروطه المتمثلة في إعطاء الشرعية الدولية ومشاركة قوات حليفة وعدم وجود خسائر بالأرواح، وهذه الشروط بحد ذاتها لا تعطي الحق للولايات المتحدة الادعاء بأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم"[٢٢٣]. أعتقد أن هنكننغتون هنا يشير إلى الاتحاد الأوروبي كقوة عظمى ثانية تشارك وسوف تشارك الولايات المتحدة في قيادة العالم. وفي معرض حديثه عن ذلك قال: "إذا كان على المجموعة الأوروبية أن تصبح متماسكة سياسياً، فيجب أن يكون لديها السكان والمصادر والثروة الاقتصادية و التكنولوجيا والقوة العسكرية الفعلية المحتملة، لتصبح القوة الأساسية الدائمة في القرن الحادي والعشرين"[٢٢٤] وإذا درسنا حالة الاتحاد الأوروبي الآن فهناك ال CFSP، ناهيك عن الاقتراحات الجديدة ل برودي Prodi الذي يطالب بتطوير وتفعيل ذلك. وهناك عدد السكان الذي يؤهلها كقوة عظمى. أما الثروة الاقتصادية و المصادر والتكنولوجيا فهي أن لم تكن متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية فالاتحاد الأوروبي بثروته الاقتصادية ومصادره والتطور التكنولوجي لا يقل عنه في الولايات المتحدة. تبقى القوة العسكرية التي تميز الولايات المتحدة، وكما ذكرنا سابقاً فالقوة العسكرية ورغم أهميتها إلا أن القوة الاقتصادية أصبحت تكملها وتشاركها في الحكم على قوة الدولة. هذا وتوقع هنتكتون أيضاً بأن أوروبا ستكون فيدرالية، ديمقراطية، غنية اقتصاديا وتوقع أن تكون قوة هائلة على المسرح الدولي، وقال بهذا الصدد: "فإذا لم يكن القرن القادم قرناً أمريكياً فمن المحتمل جداً أن يكون قرناً أوروبياً"[٢٢٥].

وما دام الاتحاد الأوروبي مرشحاً لأن يكون إحدى القوى العظمى في العالم، وما دامت دوله تعمل على هذا الأساس ولتحقق هذا الهدف، "فاعتقد أن ذلك لا يمكن الوصول إليه إلا إذا كان للاتحاد الأوروبي وجوداً سياسياً في منطقة "الشرق الأوسط"، فمصالحه موجودة في المنطقة قبل المصالح الأمريكية، وهناك أليات للحفاظ عليها ولزيادتها"[٢٢٦]. من هذا المنطلق يمكن أن نفهم إصرار الاتحاد

---

[٢٢٣] صامويل هنكننغتون، الولايات المتحدة قوة عظمى ولكنها ليست الوحيدة في العالم. جريدة القدس اذار ١٩٩٩. عدد ١٠٦٣٠. ص: ١٥.

[٢٢٤] بول كندي، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره. ص: ٣٢٤-٣٢٥؟

[٢٢٥] بول كندي، نفس المرجع السابق. ص: ٣٢٥.

[٢٢٦] Mr. Erikson, Ibid.

الأوروبي على المضي قدماً بدعم المسيرة السلمية، ويصر الاتحاد أيضاً على البقاء مؤثراً في المسيرة السلمية من خلال آلياته المتعددة التي سيتم التطرق لها في الجزء الثاني من هذا الفصل.

ثانياً: أليات الحفاظ على المصالح

أعتقد أنه كلما كان هناك مصالح لأية دولة أو لمجموعة من الدول، يصاحب ذلك إبداع أليات الحفاظ على تلك المصالح. وهذه الآليات تختلف وفقاً لنوعية المصالح وهي تتطور بتطور العلم والتكنولوجيا وطبيعة السياسة الدولية. والاتحاد الأوروبي كغيرة من الدول، سواءً كانت مجتمعة أو منفردة، لديه مجموعة كبيرة جداً من الآليات التي تهدف ليس فقط إلى الحفاظ على مصالحه في الوطن العربي بل وزيادة تلك المصالح التي تستدعي زيادة قوته ونفوذه. وفي هذا الجزء من الباب الأخير سيتم التطرق إلى أهم الآليات التي من خلالها يستطيع الاتحاد الأوروبي الحفاظ على مصالحه الحالية وإمكانية مضاعفتها مع بداية القرن الحادي والعشرين.

أ) السير قدماً باتجاه الوحدة الحقيقية

لاحظنا من خلال الجزء الأول من هذا الفصل تباين مواقف دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة وبالتحديد عند تحديد المواقف السياسية تجاه عملية الصراع العربي الإسرائيلي. ولاحظنا كذلك أن ال CFSP لم تصل بعملها إلى مستوى توحيد السياسات الخارجية لدول الاتحاد المختلفة لتصبح قادرة على صناعة سياسة خارجية موحدة. أعتقد أن رسالة الاتحاد الأوروبي الشفوية المتعلقة بوضع مدينة القدس وإعلان برلين الذي تلاها يبشران بإمكانية الاتفاق على سياسة خارجية أوروبية موحدة ومتوازنة، والسياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي تساعد أطراف الاتحاد المختلفة، فهي تدعم موقف فرنسا مثلاً كونه مؤيد قوي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ويساعد هولندا مثلاً كونها متحفظة في سياستها الخارجية المستقلة تجاه الدولة الفلسطينية. فاتخاذ موقف مؤيد للدولة من قبل الاتحاد ككل يساعد هولندا بإيجاد المبرر أمام شعبها وأمام إسرائيل أيضاً. أعتقد أن قناعة دول الاتحاد الأوروبي بمصالحها في أية بقعة على الأرض تجعلها أكثر حماساً في اختيار الآليات التي تحافظ على تلك المصالح، وبهذا الصدد أود التطرق إلى التنديد الشديد للبريطاني سيرليون بريتان وهو المفوض الأوروبي للعلاقات التجارية الدولية الذي اتهم الولايات المتحدة بالمجازفة بحصول مواجهة تجارية كبرى أثر حرب الموز الأخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، "ومن الجدير ذكره أن موقف السير بريتون

حظي بدعم كلي من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها الأكثر تأييداً للسياسة الأمريكية أي بريطانيا التي أكدت أنها التي ستعاني أكثر من سواها من العقوبات الأمريكية"[٢٢٧] .

أعتقد أن التوجه الأوروبي نحو نسج سياسة أمنية وخارجية موحدة ما كان ليتم لولا انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة واختلاف المصالح ما بين دول الاتحاد والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في منطقة "الشرق الأوسط"، وقد كان كذلك للخطوات الجريئة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي باتجاه الوحدة الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الوحدة السياسية كان لذلك أثراً في التأثير على الموقف البريطاني، فزيارة كل من رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته وتصريحاتهما ومواقفهما أثناء الزيارة لم تكن بريطانية، بل كانت أوروبية، "وبهذا الصدد نستطيع القول أن التعاون السياسي للاتحاد أسهم في تقوية مقعد الرئاسة، حيث أصبح على الدولة التي تشغل مقعد الرئاسة في المجلس الأوروبي أن تقوم بتمثيل الاتحاد في الشؤون الدولية، وكذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة لمجلس الأمن"[٢٢٨].

يدرك الاتحاد الأوروبي أهمية توجهاته نحو الوحدة الحقيقية وتوحيد سياسته الخارجية وعلاقة ذلك بمصالحه الحيوية في الوطن العربي، فالترحيب والدعم والتأييد العربي سواء كان ذلك من الحكومات العربية أو من قبل الأحزاب والفعاليات الجماهيرية العربية لدليل واضح على القبول العربي للسياسة الأوروبية المتوازنة، والتي تزيد توازناً كلما كان هناك توجهاً نحو الوحدة. لقد أشرت سابقاً لما قاله السكرتير الثاني في ممثليه هولندا لدى السلطة الفلسطينية "لا نسمح للعرب بأن يكرهونا"، هذا بحد ذاته دليل لإدراك دول الاتحاد لأهمية توحيد السياسة الخارجية. وأعتقد كذلك أن الخطوات والتوجهات الأوروبية الجديدة تساعد وتساهم في تغيير الذهنية العربية تجاه الغرب، فاتخاذ مواقف مؤيدة للحقوق الفلسطينية هي التي تغير في تلك الذهنية، "والسبب في ذلك أن وجود إسرائيل قوية ومهيمنة يؤدي في الذهنية العربية إلى العداء للغرب بشكل عام"[٢٢٩]. وأعتقد أن الذهنية العربية تستوعب أهمية الابتعاد عن التعميم، وهي بذلك تدرك الفرق ما بين السياسيتين الأمريكية والأوروبية في الوطن العربي.

---

[٢٢٧] جريدة القدس، ١٩٩٩/٣/٨. عدد ١٠٦١٠. ص: ١٨.
[٢٢٨] عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٨.
[٢٢٩] عبدي نور الدين، مرجع سبق ذكره. ص: ١٥٢.

لقد أثبت مؤتمر برلين الأخير ١٩٩٩ وعلى المستوى الداخلي الأوروبي أنه لا عودة عن طريق الوحدة. فبالرغم من أزمة الفساد والمحسوبية واستقالة الهيئة التنفيذية للمجموعة الأوروبية إلا أن الخلافات الأوروبية تجاه تلك الأزمة تم حلها في الغرف المغلقة واتخذت القرارات السريعة والناجعة التي تحافظ على وحدة الاتحاد، "فبالرغم عما قيل حول الكسب والخسارة لدول الاتحاد، فالجميع خرج من مؤتمر برلين في شهر آذار ١٩٩٩ ومعه هدية إلى بلده بالرغم من التضحيات التي قدمتها ألمانيا في ذلك المؤتمر"[٢٣٠]

(ب) إنجاح مشروع المتوسطية

اعتقد أن المشروع الأوروبي المتوسطي هو أكثر الآليات الأوروبية التي تحافظ على مصالح الاتحاد الأوروبي الانية والأخرى الاستراتيجية. فمشوع المتوسطية له ثلاث أهداف، يتمثل الهدف الأول بإنجاز مسالة الشراكة السياسية والأمنية الداعية إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من المبادئ أهمها عدم التدخل في شؤون الغير وجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. أما الهدف الثاني فيتمثل بالشراكة الاقتصادية والمالية الداعية إلى مساعدة الدول المتوسطية الفقيرة من أجل القضاء على الفقر والبطالة ومحاربة الهجرة إلى الدول الأوروبية عن طريق إيجاد فرص عمل ضمن الاستثمارات الأوروبية والعربية وتطهير الأسواق وإيجاد منطقة تبادل حر حتى عام ٢٠١٠، "وبهذا الخصوص التزمت الدول الخمس عشر بتقديم مساعدة مالية قدرها ٤،٦٨ مليار ايكو للفترة الواقعة ما بين ١٩٩٥ - ١٩٩٩" [٢٣١] وأخيرا هناك هدف الشراكة الاجتماعية والإنسانية الداعي إلى الحوار بين الأديان واحترام الحقوق الاجتماعية التي تهدف أصلا إلى منع الهجرة من الدول المتوسطية غير الأوروبية إلى دول الاتحاد الأوروبي. هذا وقد لاقى هذا المشروع آذان عربية صاغية وداعمة بنفس الوقت لأنهم يرون فيه بديلاً للشعارات الرنانة الجوفاء التي تنادي بالوحدة العربية والغير مستندة على المصالح المشتركة.

---

[٢٣٠] Beery James and John Schmid, Eu Concludes a Budget Pact Shy on Reform. Herald International Tribune, March 27-28, 1999, No. 36100. P: 1-2.

[٢٣١] محمد المسفر، مصدر سبق ذكره. ص: ١٢٧

(ج) مواجهة السياسة الأمريكية والإسرائيلية

إن مشروع المتوسطية يعتبر أحد أهم الآليات لمواجهة السياستين الأمريكية والإسرائيلية اللتين تعملان على تنفيذ المهام المتعلقة بتحقيق أهداف المشروع الشرق أوسطي والذي نادى به رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيرس. فالولايات المتحدة، وكما أشرنا في الفصل الرابع، تهدف من مشروعها الشرق أوسطي إلى إيجاد نظام أمني واقتصادي في الجزء الأكبر من الوطن العربي والذي يضمن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة خاصة إسرائيل. وقد أشرنا كذلك بأن إسرائيل معنية بمشروع الشرق أوسطية كونها الأكثر تطوراً وتقدماً مقارنة مع الدول العربية، وبالتالي ستكون الرابح والمستفيد الأول من هذا المشروع. "إلا أن إسرائيل ورغم تضمينها في مشروع المتوسطية إلا أنها ستكون في المنزلة الخامسة أو السادسة من ناحية التطور التقني والتكنولوجي والتصنيفي وحجم الإنتاج والتجارة الخارجية بالمقارنة مع الدول الأوروبية الشريكة في هذا المشروع"[٢٣٢]. هذا وتنظر الولايات المتحدة بخطورة إلى نجاح مشروع المتوسطية خاصة في حالة تعاطي الدول العربية معه، إلا أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تواجه أو توقف هذا المشروع لانسجام الكثير من أهدافه مع السياسة الأمريكية الخارجية في هذه المنطقة وبسبب عدم قدرة الولايات المتحدة من التحكم بالعالم كقوة عظمى وحيدة بعد مضي حوالي العقد على انتهاء الحرب الباردة. يقول هنتنغون: "وبعد الحرب الباردة ومع انهيار الاتحاد السوفيتي تمكنت الولايات المتحدة من فرض إرادتها على الدول الأخرى إلا أن هذه المواقف أحادية القطب قد ولت إلى غير رجعة"[٢٣٣]. (راجع ملحق رقم ١١) وقد أثبتت المواقف الأخيرة ومنذ إعلان برشلونة عام ١٩٨٠ تميز الموقف الأوروبي عن الأمريكي حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وأعتقد أن رسالة آذار وإعلان برلين ١٩٩٩ ما هما إلا تعبير عن موقف الاتحاد الأوروبي تجاه السياستين الإسرائيلية والأمريكية. "فالموقف من القدس لم يكن يهدف فقط إلى التعبير عن غضبهم من السياسة المتشددة التي تنتهجها حكومة نتانياهو، بل أيضاً على إشارة مبطنة إلى تململ الأوروبيين من مظاهر تكاسل الدبلوماسية الأمريكية في متابعة ملف عملية السلام وتركها تترنح تحت وطأة الجمود الذي يسيطر عليها منذ عامين"[٢٣٤]. وهذا بحد ذاته يعني عدم السماح للأمريكان وللإسرائيليين بأن يصلوا إلى مرحلة يقولون فيها (لا نريد العمل، ولا نريد لأحد أن يعمل). وقد

---

[٢٣٢] Caven, Ibid.

[٢٣٣] صامويل هنتنكتون، الولايات المتحدة قوة عظمى ولكنها ليست الوحيدة في العالم - القدس ١٩٩٩/٣/٣١، عدد ١٠٦٣٠، ص: ١٥.

[٢٣٤] عماد هرملاني، مصدر مبق ذكره، ص: ٢٢.

لوحظ رد الفعل الإسرائيلي على إعلان برلين خاصة رد فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية والذي لم يكن بجعبته أي رد عملي سوى تذكير الأوروبيين بالمحرقة. الذي أود الوصول إليه هنا أن إعلان برلين كان بمثابة صفعة قوية في وجه السياستين الأمريكية والإسرائيلية ورد اعتبار للطرف العربي عامة والفلسطيني خاصة، "حيث وحسب وجهات نظر فلسطينية وعربية عديدة رأت في إجماع دول الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على أنه نقطة تحول كبرى في مجرى الاعتراف الدولي، وشبه هذا الإعلان بأنه معادل لإعلان بلفور"[٢٣٥].

وهذه المواقف ليست وليدة هذا العام ١٩٩٩ وإنما كانت واضحة خلال زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للمنطقة عام ١٩٩٦، حيث قال آنذاك: "**إن المسيرة السلمية في خطر وأن الوقت قد حان لأوروبا بأن ترعى المحادثات العربية الإسرائيلية**"[٢٣٦]. وأضاف شيراك منتقداً ومواجهاً السياسة الأمريكية عندما قال: "إن الاتفاقيات العادلة والمتوازنة هي التي تحل العقبات والتي تضمن القدس، واللاجئين الفلسطينيين ومستقبل المستوطنات في الأرض المحتلة"[٢٣٧]. أي بمعنى آخر إن الاتفاقيات الموقعة مصابة بعدد كبير من الأمراض وهي بالتالي لا تجلب السلام الحقيقي للمنطقة.

أما المواجهة الأخرى بين الطرف الأوروبي والآخر الإسرائيلي - الأمريكي فهي تتعلق بدور المنظمات الدولية وقراراتها وأهمها قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. فكافة البيانات والإعلانات الأوروبية منذ عام ١٩٨٠ تعتمد وتنسجم تماماً مع الشرعية الدولية وقراراي ٢٤٢ و ٣٣٨. أما الإدارة الأمريكية وإسرائيل فتحاولان دائماً التنصل من تلك القرارات المتخذة بحق الشعب الفلسطيني، "ترى أوروبا أن أمريكا تعمل على إضعاف المنظمات الدولية كي تنفرد بتقرير ما تراه ملائماً لها حيال العالم"[٢٣٨] وهذا بحد ذاته خرقاً للقوانين الدولية. أعتقد أن الأزمة الأمريكية العراقية مع بداية العام ١٩٩٨ وحلها بالطرق السلمية عن طريق الأمم المتحدة تعتبر مثالاً ناجحاً لأهمية حل الصراعات وفقاً لهذه الآلية التي تم دعمها بقوة كبيرة من خلال الاتحاد الأوروبي، "واختيار باريس كأحد محطات كوفي عنان أثناء حل تلك الأزمة ما هو إلا

---

[٢٣٥] عيسى الشعيبي، رقعة أوروبية كبيرة في ثوب الدولة الفلسطينية جريدة القدس ١٩٩٩/٤/٤، عدد ١٠٦٣٤. ص: ١٨.

[٢٣٦] Jerusalem Post. Oct. 20, 1996. Vo. Lx111, no. 19407.

[٢٣٧] Jerusalem Post. Ibid.

[٢٣٨] مصطفى الحسيني، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

تعبير عن قوة ونجاح توجه الاتحاد الأوروبي الداعي والداعم لأهمية انخراط الأمم المتحدة بحل الصراعات"[٢٣٩]. واعتقد أن المسألة تتكرر هذه الأيام لحل الأزمة اليوغوسلافية، فالطرف الأوروبي في حلف الناتو يطالب بدور فاعل للأمم المتحدة.

لقد خطى الاتحاد الأوروبي خطوات متقدمة عندما عين السيد موراتيوس مبعوثاً خاص للاتحاد الأوروبي للمسيرة السلمية، وأعتقد أن الأهداف التي وضعت للمبعوث الأوروبي ما هي إلا دليل واضح لتمييز موقف الاتحاد الأوروبي عبر مبعوثها عن دور ومواقف المبعوث الأمريكي دنس روس. وبالرغم من نشاط المبعوثين إلا أنه كان واضحاً تعاطف وتأييد الشارع العربي للمبعوث الأوروبي كون مواقفه الأقرب للمواقف العربية، ولم تخجل إسرائيل والولايات المتحدة من إبداء امتعاضهما من زيارات وتصريحات المبعوث الأوروبي.

لم تقتصر المواقف الأوروبية على الزيارات والتصريحات الداعمة للحق الفلسطيني والمطالبة بدور سياسي فعال بل تعدى الأمر ذلك عن طريق صلاحيات مندوبي هذه الدول الرسمية في مناطق السلطة الفلسطينية، "فمثلي كافة الدول الأوروبية يقومون بأعمال القناصل الرسمية، وعلاقتهم علاقة مباشرة مع وزارات الخارجية في عواصم دولهم المختلفة، ولا يوجد أي علاقة مميزة أو كتابة التقارير أو أخذ المهام من سفاراتهم في تل أبيب"[٢٤٠].

أخيراً أعتقد أن الاتحاد الأوروبي على وعي تام لمواجهة السياسة الأمريكية للقرن الحادي والعشرين والتي لخصها الرئيس الأمريكي كلنتون كما يلي: "إستراتيجية أمريكا للقرن الواحد والعشرين أساسها دور أمريكي قيادي سياسي فعال ونشيط وهو الضمان للسلام و استقرار العالم ورخائه"[٢٤١]. وحول هذه الاستراتيجية أجاب عاطف الغمري: "**كيف يكون هذا وإسرائيل تسير باتجاه معاكس! وكيف يكون هذا والدبلوماسية الأمريكية أولت اهتمام أكبر للرأي العام داخل أمريكا، حيث أن ٥٣,٠٩% موافقون على إقامة دولة فلسطينية مستقلة؟ و ٦٠,٠٧% من الأمريكيين موافقون على تأجيل دفع المعونة المالية لإسرائيل لعدم مواصلتها المفاوضات**"[٢٤٢]. أعتقد أن هذه مؤشرات جيدة تدعم الموقفين الفلسطيني والأوروبي الذي يمارس الضغط على

---

[٢٣٩] Mrs. Erickson, Ibid.
[٢٤٠] Mechel, Ibid.

[٢٤١] خطاب الأمة، جريدة القدس، ١٩٩٩/٣/١٢. عدد ١٠٦١٤. ص: ١٤.
[٢٤٢] عاطف الغمري، الفجوة بين سياسات إسرائيل ومصالح الشعب الأمريكي. جريدة القدس، ١٩٩٩/٣/١١. عدد: ١٠٦٠١٣. ص: ٢٢.

إسرائيل من أجل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. وأعتقد كذلك أن إعلان برلين جاء بعد التأكد من عدم وجود رد فعل أمريكي رافض لهذا الإعلان، والذي يعني أن الرأي العام الأمريكي لا يولي الاهتمام بالضغط على الإدارة الأمريكية باتخاذ مواقف تخدم السياسة الإسرائيلية.

(د) التنسيق مع الأطراف المعنية

لقد تحدثنا في الجزء الثاني من الفصل الثالث من هذه الدراسة حول العلاقات الأوروبية العربية منذ مطلع العام ١٩٧٠ وحتى الآن، وقد لاحظنا كذلك أحد أهم الأهداف العربية خلال تلك المفاوضات التي كانت تدعو إلى إشراك الدول الأوروبية في المساهمة والانخراط في الموضوع السياسي واتخاذ مواقف متوازنة من الصراع العربي الإسرائيلي. ولاحظنا كذلك في الجزء الأول من هذا الفصل المصالح الأوروبية الحيوية في الوطن العربي وأهمية تلك المصالح للاتحاد الأوروبي و لدوله الخمسة عشر. أما على مستوى العلاقات الأوروبية الإسرائيلية فكان واضحاً تميز تلك العلاقة منذ العام ١٩٦٧ ولغاية العام ١٩٨٠، أي لحين إعلان برشلونة والتي أعلنت به دول المجموعة الأوروبية آنذاك اعترافا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وأثر اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ وأثر المسلكيات الإسرائيلية المنافية للقانون الدولي أخذت الدول الأوروبية تتعرف أكثر على موضوع الصراع العربي الإسرائيلي وأخذت تراجع مواقفها الداعمة لإسرائيل، وقد بدأت المواقف الأوروبية تتميز عن الأخرى الأمريكية خلال الانتفاضة وكان لانتهاء الحرب الباردة سبباً أخرا في تمايز الموقف الأوروبي عن الأمريكي تجاه هذا الصراع. ولكن ورغم الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ورغم عدم التزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة ولا بالاتفاقيات الموقعة بينها وبين الجانب الفلسطيني ظلت كافة الدول الأوروبية على علاقة جيدة مع إسرائيل، وكانت تحاول هذه الدول خلق نوع من التوازن في علاقتها مع أطراف النزاع وذلك حسب مقتضيات مصالحها. فالاتحاد الأوروبي كان يستنكر ويشجب أي عمل انتحاري ضد المدنيين الإسرائيليين، كما كان يشجب ويستنكر أي أعمال قتل ضد الفلسطينيين. أعتقد أن الاتحاد الأوروبي كان ومازال محافظاً على هذه السياسة من أجل تشجيع الأطراف المعنية على التقدم في المفاوضات السلمية التي من المفترض أن تجد حلاً عادلاً للصراع العربي الإسرائيلي. "**ويرى الاتحاد الأوروبي نفسه مؤهلاً للقيام بدور تشجيع الأطراف المعنية بسبب علاقته المميزة و الحميمة مع جميع أطراف**

الصراع باعتبارها علاقة مؤسسة على القرب الجغرافي والصلات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى مشروعية اهتمامه بأمن واستقرار الشرق الأوسط وبالتعاون الإقليمي بين أطرافه باعتباره منطقة ذات أهمية حيوية لإمداداته من الطاقة"[٢٤٣].

أما عن علاقة الاتحاد الأوروبي الحميمة مع الطرفين الإسرائيلي من جهة والفلسطيني من جهة أخرى و باعتبار ذلك إحدى الآليات للحفاظ على مصالحه في المنطقة، أعتقد أن من خلال هذه العلاقات المميزة يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يميز نفسه أولاً عن الراعي الأمريكي، وأن يكون جاهزاً للتدخل في حالة حصول احتقان مع العملية السياسية، فكون الاتحاد الأوروبي له علاقات مع طرفي النزاع فهو مقبول أكثر من غيره لإزالة الاحتقان وإرجاع الأمور إلى مجاريها، وهذا بحد ذاته و على مستوى الأهداف قصيرة المدى يساعد ويساهم في استقرار المنطقة وإعطاء الفرصة تلو الأخرى للأطراف المتنازعة ليتسنى للاتحاد تطوير هذا الدور ليكون فاعلاً في المستقبل. وأعتقد كذلك أن موقف الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩ يختلف عما كان عليه عام ١٩٩٢، حيث ساهم الاتحاد بتنفيس الاحتقان عدة مرات بين الأطراف المتنازعة سواءً كان ذلك على الجبهة الإسرائيلية اللبنانية أو على المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي خاصة في المفاوضات متعددة الأطراف.

أما عن علاقة الاتحاد الأوروبي بالراعي الأمريكي وتأثير ذلك على العملية السياسية وبالتالي على استقرار المنطقة الذي يساهم بالحفاظ على مصالح الاتحاد الأوروبي، فأعتقد أن العلاقات الأوروبية الأمريكية تختلف باختلاف مصالحهما تجاه أية قضية من القضايا الساخنة أو الباردة في العالم، أما على مستوى الوطن العربي، "فأوروبا لها مصالح تختلف عن المصالح الأمريكية وعلاقتها بالمنطقة تختلف عن العلاقة الأمريكية وكذلك علاقتها بإسرائيل تختلف عن علاقة الولايات المتحدة"[٢٤٤]. لهذا فمواقفها تختلف عن المواقف الأمريكية. إن اختلاف هذه المواقف لا يعني أنه لا يساعد على تدعيم العملية السياسية، بل يحفز الولايات المتحدة على القيام بدورها كراعي للمسيرة السلمية، ويساهم كذلك في التأثير على الموقف الأمريكي خاصة على صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ذلك في النقاش داخل الكونغرس الأمريكي وسماع أصوات معتدلة رفضت التصويت على القرار الذي طرح والمتعلق بعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية،

[٢٤٣] جميل هلال، مرجع سبق ذكره. ص: ٢٠٧.
[٢٤٤] زياد أبو عمر، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٩.

مكتبة جامعة بيرزيت

ومثال ذلك ما قاله النائب الجمهوري توم كامبل: "قررت أن أصوت ضد القرار المطروح الذي يناشد الرئيس التأكيد على رفض الولايات المتحدة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد و ذلك لأنني أعتقد أن للشعب الفلسطيني الحق في أن تكون له دولته الخاصة به"[٢٤٥]. أعتقد أن هذه النقاشات والحوارات الأمريكية-الأمريكية والأوروبية-الأمريكية كانت كنتيجة لتعنت الحكومة الإسرائيلية و توقف العملية السلمية، وكان لعلاقة الاتحاد الأوروبي الحميمة مع أطراف النزاع خاصة الأمريكي والفلسطيني خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٩٩ والذي كان له الأثر الأكبر في إعلان برلين. وقبل شهر من إعلان برلين سؤل المستشار الألماني شرويدر عن رأيه بإعلان الدولة المستقلة فأجاب قائلاً: "يجب أن تكون هناك مشاورات حول توقيت التحركات الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. إن هناك وقتاً للكلام ووقتاً للصمت، وسنبقى صامتين في الوقت الحالي ونحاول أن نتفق على موقف مشترك في أوروبا وبالطبع مع الولايات المتحدة"[٢٤٦]. وبالفعل وبعد عشرة أيام كان هناك الرسالة الشفوية المتعلقة بالقدس، وبعد شهر واحد كان إعلان برلين، "حيث قال بعض الدبلوماسيين أن هذا الإعلان جاء بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية حليف إسرائيل. جاء هذا ضمن لعب الأدوار بين الطرفين. حيث كانت هناك محادثات سرية في لندن بين مسؤولين من الطرفين في الأول من شهر آذار ١٩٩٩"[٢٤٧]. أعتقد أن المحادثات الأوروبية الأمريكية استهدفت إقناع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أو الضغط عليه من أجل تأجيل إعلان الدولة في ٤ أيار من العام ١٩٩٩ وذلك لخدمة حزب العمل وحتى لا يتم استغلال الإعلان من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو واليمين الإسرائيلي في الانتخابات لأن ذلك قد يساعد ويساهم في دعم الدعاية الانتخابية لنتانياهو. هذا وكتب وقيل الكثير حول لقاءات لندن وأجمعت التقارير على "أن المسؤولين توصلوا إلى اتفاق على تقسيم العمل تلتزم الولايات المتحدة بمقتضاه القيام بحملة معلنة هدفها الإسراع بمفاوضات الوضع النهائي في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية وفي المقابل يصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً يعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة"[٢٤٨].

---

[٢٤٥] جيمس زعبي، خسرنا التصويت لكننا ربحنا النقاش. جريدة القدس، ١٩٩٩/٣/٢٣ عدد ١٠٦٢٥ ص: ١٥.

[٢٤٦] جريدة القدس، ١٩٩٩/٢/٢٣. عدد ١٠٥٩٧، ص:١.

[٢٤٧] Paul Taylor, Focus - Eu calls for Palestinian State Within a year. Help @ alquds. Net.

[٢٤٨] جريدة القدس، ١٩٩٩/٣/٢٤. عدد ١٠٦٢٦. ص:٢٢.

أما ما يؤكد تلك الاتصال التي كانت تهدف إلى توزيع الأدوار هو: "لم يلاقي الإعلان أي معارضة أو ضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية"[٢٤٩]. هذا ووجد نتانياهو وحكومته الوحيدين في العالم اللذين رفضوا ذلك الإعلان، ورغم الحملة الشرسة التي قادها نتانياهو ووزير خارجيته إلا إنني أعتقد أن تلك الحملة زادت من عزلة إسرائيل على المسرح الدولي والدليل على ذلك أن قوى اليسار وحزب العمل إتهما نتانياهو وسياسته هي التي أدت بالاتحاد الأوروبي لاتخاذ مثل هذا القرار.

أعتقد أن الهدف من تلك التحركات قد تحقق على الساحة الإسرائيلية. فهزيمة الليكود ونجاح حزب العمل لم يكن تعبيراً عن تحركات محصورة داخل المجتمع الإسرائيلي، بل كان للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجانب الفلسطيني دوراً في إسقاط حكومة الليكود في إسرائيل.

أعتقد أن علاقة الاتحاد الأوروبي الحالية مع الولايات المتحدة ومع العرب والفلسطينيين ومع إسرائيل تسهل عليه التعامل مع كافة الأطراف، ويستطيع كذلك أن يستعمل أدوات ضاغطة على كل طرف من الأطراف. وأعتقد أن كافة الأطراف تحسب الحساب الآن للدور الأوروبي فزيارة موراتينوس للمنطقة واهتمام أكبر السياسيين بها ما هو إلا دليل واضح يؤكد أن الاتحاد الأوروبي أصبح يستغل ويستثمر علاقاته مع أطراف النزاع لمصلحة تطوير دوره السياسي في العملية السياسية وبالتالي تقوية نفوذه السياسي الذي يضمن الحفاظ على مصالحه وزيادة أو مضاعفة تلك المصالح.

(ه) الدعم المالي و التبادل التجاري

لقد استعملت أداة الدعم المالي ومازالت تستعمل من قبل الدول القوية كإحدى أهم الآليات التي تحافظ على المصالح. في معرض حديثه عن ذلك كتب كانت Kant: "لا يثار الشك دائماً عندما يتم مساعدة دولة ما من قبل الآخرين، الذي يثير الشك ويهدد الدولة هو أن يتم استعمال الأموال كأداة

[٢٤٩] Nitzan Horowitz and David Madovsky, Eu won't let Israel Veto Palestinian Right to Statehood. Baker @ cyberus. Ca.

من أجل السيطرة والهيمنة على الآخرين"[٢٥٠]. أما لينين، مؤسس الاتحاد السوفيتي وفي معرض حديثه عن نجاعة استعمال الأداة الاقتصادية للتخلص من الأفكار المتخلفة في ريف الاتحاد السوفيتي قال: "إن دعم المزارع بالآلات الزراعية والتكنيكية والمال والكهرباء هو الذي يغير من ذهنيتها ويجعلها تستوعب الجديد"[٢٥١]. وأعتقد أن الاتحاد الأوروبي ومن خلال آلية الدعم المالي والتبادل التجاري يحاول أن يكون ما بين ما كتبه كانت وما كتبه لينين، أي أن الاتحاد الأوروبي يحاول من خلال هذه الأداة أن يحل بعض الأزمات الاقتصادية التي تخفف من البطالة وتوقف الهجرة إليه، وهي كذلك أداة لتحقيق مصالح مشتركة مع الدول الأخرى خاصة تلك الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط.

من الصعب جداً التطرق في هذا البحث لتفاصيل الدعم المالي الأوروبي لدول المنطقة إلا أن الذي يهمنا ولأهداف هذا البحث التطرق لذلك بعد انطلاقة المسيرة السلمية في مدريد، حيث تحمل الاتحاد الأوروبي عبء تمويل معظم المتطلبات المالية للمسيرة السلمية. فقد بلغ حجم الدعم الذي التزمت به أوروبا منذ عام ١٩٩٣ ولغاية ١٩٩٨ هو (٢٨٤١٤٠٦٠٠٠) (ملياري وثمانماية وواحد وأربعون مليونا واربعماية وستة آلاف دولار أمريكي). هذا وبلغ حجم الأموال التي تم دفعها من هذا المبلغ للشعب الفلسطيني (للسلطة وللمنظمات غير الحكومية) هو (٢٥٩٦٠٥٢٠٠٠) (ملياري وخمسماية وست وتسعون مليونا واثنان وخمسون الف دولار أمريكي). وإذا أجرينا مقارنة ما دفعته أوروبا مجتمعة وما دفعته الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن أوروبا دفعت ثماني أضعاف ما دفعته الولايات المتحدة الأمريكية، وما يعادل تسعة أضعاف مما دفعه العرب للشعب الفلسطيني. (لمزيد من المعلومات راجع ملحق رقم ١٢) وهناك عشرات الملايين الأخرى التي دفعت من قبل بعض الشخصيات والمؤسسات غير الحكومية والتي لم تشملها هذه الإحصائيات خاصة ما تدفعه أوروبا كمساهمة في أموال الدعم باسم "البنك الدولي". أعتقد أن هذا المبلغ صغير فيما يتعلق بميزانيات الاتحاد الأوروبي إلا أنه ضخم جداً مقارنة مع ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من دعم مالي للمسيرة السلمية، "حيث يمول الاتحاد الأوروبي ثلاثة أرباع احتياجات المسيرة السلمية"[٢٥٢]. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: "هل تقدم هذه الأموال لسواد عيون الشعب الفلسطيني

[٢٥٠] IMMANUEL KANT, Perpetual Peace, P: 369.

[٢٥١] لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣، الجزء ٢. ص: ٢٠٣.

[٢٥٢] مصطفى الحسيني، مرجع سبق ذكره.

أم أن هناك أهداف أخرى لذلك الدعم؟ أعتقد أن ما قاله نائب رئيس المفوضية الأوروبية عام ١٩٩٦ يشكل الإجابة الأوضح لهذا السؤال، حيث قال: "**على الاتحاد الأوروبي أن يطالب بدور سياسي في العملية السياسية "في الشرق الاوسط" يساوي ويتلائم مع دور الاتحاد الأوروبي المالي الداعم لهذه المسيرة.**"[٢٥٣]

نعم، أنه الدور السياسي،هذا الدور الذي يدعم الاتحاد ليس فقط في تثبيت أقدامه والحفاظ على مصالحه في الوطن العربي بل يدعم وجوده على الساحة الدولية، أي على ساحة النظام الدولي كند للولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تضع العوائق وبمساعدة إسرائيل أمام الاتحاد الأوروبي لمنعه من لعب دوراً سياسيا يتناسب مع دوره المالي. ورغم محاولات إعاقة دوره المتكررة إلا أن الاتحاد الأوروبي استطاع أن يخترق تلك الحواجز مستغلاً قوته الاقتصادية والمتمثلة بدعمه المالي وعلاقاته التجارية مع دول المنطقة. أعتقد أن الولايات المتحدة ليست معنية بإخراج الاتحاد الأوروبي من صورة العملية السياسية وذلك لعدم قدرة الولايات المتحدة التكفل بالأعباء المالية المترتبة على العملية السلمية سواءً تقدمت أو تراجعت هذه المسيرة ولأسباب كثيرة تم التطرق إليها في الفصل الأول والمتمثلة بالديون المترتبة على الإدارة الأمريكية والأزمات الاقتصادية التي ما زالت تعاني منها.

أما عن كيفية استعمال هذه الآلية، فالطرق عديدة ومتنوعة وقد يتم استعمالها ضد الطرف الفلسطيني إذا لم يفِ بالتزاماته. "فالسلطة الفلسطينية معنية بإرضاء الاتحاد الأوروبي ودوله الخمسة عشر من أجل إبقاء قناة الدعم المالي مفتوحة في الوقت الذي تم إغلاق العديد من مصادر الدعم للسلطة الفلسطينية"[٢٥٤]. وأعتقد أنه وبهذه الحالة ضمن الاتحاد الأوروبي الموقف الفلسطيني الرسمي وهذا بحد ذاته التفرغ للعمل على الجبهات الأخرى خاصة الجبهة الإسرائيلية، فالاتحاد الأوروبي يساهم في تغطية نفقات بعض الترتيبات المتعلقة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي. (راجع :- http://www.Europa.EU.INT).

---

[٢٥٣] ناصيف حتي، حدود الدور الاوروبي وفرصة في عملية التسوية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢

[٢٥٤] د. ساند جاسر ، مرجع سبق ذكره.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة فهو أيضاً مبني على المصالح خاصة المصالح المشتركة، وكون الاتحاد الأوروبي هو الأقوى في هذه المعادلة، فاعتقد أن معظم الترتيبات والبروتوكولات التجارية هي تنفيذاً لسياسة أوروبا الاقتصادية تجاه "الشرق الأوسط" و التي يمكن تلخيصها بتشجيع التعاون الإقليمي عن طريق بناء المؤسسات التجارية الإقليمية، وعن طريق الاندماج الإقليمي أي عبر تفكيك القيود الجمركية بين دول المنطقة وأخيراً تشجيع العلاقات العربية الإسرائيلية والإبقاء على علاقة مميزة مع إسرائيل، وكان وما زال شعار الاتحاد الأوروبي بهذا الصدد هو: "على العرب وإسرائيل أن يعملوا معاً من أجل تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة"[٢٥٥]. ويأتي التوجه الأوروبي هذا تنفيذاً لمقررات مؤتمر برشلونة الذي يرى أن تعزيز الأمن الأوروبي يكمن في استقرار منطقة "الشرق الأوسط".

وأخيراً، وحول نجاعة هذه الأداة، أعتقد أن هناك تجربة بإيقاف التعاون العلمي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل اثر إغلاق الجامعات والمؤسسات التعليمية خلال الانتفاضة. وتم استعمالها مرة أخرى عام ١٩٩٨ ضد إسرائيل أثر السياسة الإسرائيلية غير الملتزمة بالمسيرة السلمية، حيث توقف الاتحاد الأوروبي عن استقبال البضائع التي يتم إنتاجها في المستوطنات الإسرائيلية لعدة أيام. "ومن الجدير ذكره هنا أن أكثر من ٥٠% من الصادرات الإسرائيلية تباع في السوق الأوروبية"[٢٥٦]. أي أن ذلك يفوق صادرات إسرائيل لأية دولة في العالم. وباعتقادي أن هذه النسبة تهدد أمن إسرائيل في حالة اتخاذ إجراءات عملية من قبل الاتحاد الأوروبي خاصة وأن إسرائيل لا تتحمل مثل هذه الإجراءات. وأعتقد أن الاتحاد الأوروبي لوح أكثر من مرة باستعمال هذه الأداة للضغط على إسرائيل، فالاتفاق التجاري الأوروبي الفلسطيني في العام ١٩٩٦ والذي سمي آنذاك "مشروع خارج عن المألوف" هو بمثابة رسالة الاتحاد الأوروبي لإسرائيل، حيث لا يمكن لأحد أن يتجاهل البعد الرمزي لهذا الاتفاق المرحلي، إذ بالرغم من محدوديته، فأنه يضع الطرف الفلسطيني موضع الند للطرف الإسرائيلي بالرغم من أن هذا الاتفاق يعتبر منقوصاً لعدم امتلاكه امتيازات وحقوق الشريك الكامل"[٢٥٧]. وبالرغم من انتقادات إسرائيل لهذا الاتفاق إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يحرك ساكناً تجاه تلك الانتقادات بل صعد من حملته الإعلامية لتبيان العوائق الإسرائيلية أمام المنتجات الفلسطينية. "أما عن نجاعة هذه الأداة فيكمن في اختراق الاتحاد الأوروبي لرؤوس

---

[٢٥٥] جميل هلال، مرجع سبق ذكره. ص: ٢١١؟

[٢٥٦]

[٢٥٧] بشارة خضر، مرجع سبق ذكره. ص: ٨٢.

الأموال الإسرائيلية خاصة تلك التي تعتبر السوق الأوروبية مصدراً وحيداً لتعريف منتجاتها، وهؤلاء يلعبون دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الإسرائيلية كونهم داعمين حقيقيين للحزبين الكبيرين في إسرائيل"[٢٥٨]. هذا وبإمكاننا استنتاج ذلك من خلال الأزمة الأخيرة بين الحكومة الإسرائيلية والاتحاد الأوروبي بعد إعلان مدريد، فبعد التصريحات المتطرفة لرئيس الوزراء الإسرائيلي تم إيقاف ذلك بسرعة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الأوروبيين همسوا في أذن نتانياهو ليتذكر مصالح إسرائيل في أوروبا"[٢٥٩]. وهذا يذكرنا طبعاً بحجم الأموال التي حصلت عليها إسرائيل وما زالت تحصل عليها جراء ما حل باليهود إبان الحرب العالمية الثانية في أوروبا. أعتقد أن أي خلاف بين الطرفين يؤدي إلى أزمة سيكون فيه ضرراً كبيراً على إسرائيل وليس على الاتحاد الأوروبي.

[٢٥٨] بنحاس عنيري، كاتب وصحفي إسرائيلي. مقابلة في ١٩٩٩/٤/١٤.
[٢٥٩] بنحاس عنيري، نفس المصدر السابق.

الخاتمة والاستنتاجات

لقد كان واضحا من خلال فصول الرسالة الخمسة عظم حجم التطورات والتغيرات والتحركات السياسية الجارية على مسرح الأحداث الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، فالولايات المتحدة وبالرغم من التطبيل والتزمير الذي صاحب تأبين الاتحاد السوفيتي إلا أن حالها اليوم ليس بأحسن كثيراً مما كانت عليه في أوج أزمات الحرب الباردة، فالتزامات الولايات المتحدة كثيرة ومتشعبه ليس من السهل الدفاع عنها في ظل الأزمات التي ما زالت كما كانت عليه إبان الحرب الباردة، فهناك البطالة وتراجع في بعض الصناعات، وتراجع ملحوظ في مجال المنافسة التجارية مع اليابان وأوروبا.

كما أن حجم ديون الإدارة الأمريكية الداخلية والخارجية في تزايد بالرغم من بعض الإنجازات الاقتصادية التي حصلت خلال الثلاث سنوات الماضية. لقد أثرت هذه الأحوال على حياة المواطن الأمريكي الذي لم يعد يتمتع بامتيازات سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين، ناهيك عن استمرار انتشار ظاهرة الجريمة وتراجع النظام التعليمي والصحي وظاهرة التسرب من المدارس وإفلاس بعض الشركات وإغلاق بعض المصانع والبنوك. إن مجموع هذه الظواهر قد يفقد القاعدة السياسية الداخلية التي تمكن الولايات المتحدة من المحافظة على موقعها كقوة وحيدة عظمى في العالم، بل من المتوقع أن تشاركها قوى أخرى في قيادة النظام الدولي القادم.

إن هذه الأوضاع وهذه الظروف تستوجب من العاملين في الإدارة الأمريكية الإجابة على السؤال الهام المتعلق بكيفية تحسين وتطوير الأوضاع الداخلية والتخلص من كافة السلبيات مع الحفاظ على هيمنتها والإيفاء بالتزاماتها الخارجية؟ لقد أجابت هذه الدراسة على مثل هذه التساؤلات وأظهرت إن الأدوات التي استخدمتها الإدارة الأمريكية خلال الحرب الباردة لم تعد فعاليتها كما كانت آنذاك، فالأداة العسكرية بحاجة لمن يدفع فاتورة الحرب، أي من الصعب على الولايات المتحدة إن تعزز هيمنتها على العالم دون حلفاء ودون خسائر بشرية، وكونها تنتظر الحلفاء فهي تعترف بوجود القوى العظمى الأخرى في العالم. أما الأداة الثانية المتمثلة بالمقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي للدول التي تتمرد على الإرادة الأمريكية فقد أثبتت عدم نجاعتها بعد انتهاء الحرب

الباردة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الدول الفاعلة على المسرح الدولي لا تلتزم ومن المحتمل أن لا تلتزم مستقبلا بقوانين المقاطعة الاقتصادية الأمريكية وهذا بحد ذاته يثبت أن هناك شركاء للولايات المتحدة في قيادة دفة حكم النظام الدولي الحالي الذي كما وصفته هذه الدراسة يمر في مرحلة انتقالية، وتتوقع الدراسة أن يتغير النظام الدولي الحالي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كون النظام الدولي قد لا يستقر برجل واحدة. وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى استنتاج آخر مفاده أن الاتحاد الأوروبي هو المرشح الأول والأقوى الذي من المحتمل أن يشارك الولايات المتحدة في النظام الدولي القادم.

أما فيما يتعلق بأهلية الاتحاد الأوروبي ليشغل موقعا مهماً وموازياً لموقع الولايات المتحدة فقد أوضحت الدراسة بان دعائم الاتحاد الثلاث وآليات تعزيزها هي الضمان الأكيد لتعزيز دور الاتحاد في السياسة الدولية، فهيكليته المؤسساتية وسياسته الأمنية والخارجية والتعاون المتبادل وقوته الاقتصادية هي التي تؤهله في القرن الواحد والعشرين بأن يمتلك القاعدة السياسية الداخلية التي تمكنه من أن يصبح قطبا دوليا ولاعبا مركزيا على ساحة النظام الدولي. ولتحقيق هذا الهدف بدأ الاتحاد الأوروبي بإعداد العدة بمنهجية عالية مع بداية العام ١٩٨٧ بآلية التوجه الأوروبي الموحد (SEA) والتي حققت أهدافها عام ١٩٩٢باطلاق الحريات الأربعة والتي حررت شعوب دول الاتحاد الأوروبي من قيود الحدود وطورت عمل أصحاب رؤوس الأموال عن طريق حرية نقلها ونقل البضائع، إضافة إلى قطع خطوة أخرى متقدمة باتجاه الوحدة المستقبلية الحقيقية المتمثلة بحرية نقل الخدمات بين دول الاتحاد الخمسة عشر. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد تحقيق أهداف التوجه الموحد فعّل الاتحاد الأوروبي نشاطاته على الساحة الدولية وكان ذلك واضحا خلال مؤتمر برشلونه من العام ١٩٩٥ وتمثل ذلك بإرساء أسس سياسته المتوسطية والعمل لإنجاز هذا المشروع على الساحة الدولية، أوضحت الدراسة كذلك عملية المواجهة بين المشروعين المتوسطي الأوروبي والشرق أوسطي الأمريكي كون المشروعان ينفذان في نفس الإقليم تقريبا.

هذا وتوصلت الدراسة إلى عدة حقائق تتعلق بالتوجه الأوروبي المتوسطي واستعداد الاتحاد الأوروبي بأن يكون داعما ونصيرا للحقوق العربية عامة وحقوق الشعب الفلسطيني خاصة لأن السلام والاستقرار والرخاء في الوطن العربي (الشرق الأوسط) يعزز السلام والأمن الأوروبي، ونستطيع أن نستخلص أيضا أن الأمن والاستقرار في الوطن العربي قد لا يتحقق في ظل الهيمنة

الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة. لذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز وجوده في الوطن العربي ليس لحبه للشعوب العربية ولا لحبه للشعب الفلسطيني، فالمسألة مسألة مصالح، فتدعيم قوة ووجود الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي يدعم قوته الدولية ويدعم أمنه بإيقاف الهجرات إليه ومحاربة الإرهاب. وهناك حاجة لأمن آخر للاتحاد الأوروبي والمتمثل بضمان ضخ البترول العربي إلى أوروبا مع بقاء الأسواق العربية مفتوحة للمنتجات الأوروبية. وبهذا الصدد توصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي وضمن استراتيجيته الحالية والمستقبلية يضمن تصدير صناعاته من النوع الاستهلاكي إلى الأسواق العربية، ويضمن كذلك استيراد المواد الخام من الوطن العربي وهذا بحد ذاته يعني جني المليارات والتفوق الاقتصادي والتصنيعي والتكنولوجي وإبقاء العالم العربي تابعا وليس لاعبا.

وتوصلت الدراسة إلى أن تغير الذهنية العربية اتجاه الغرب عامة والاتحاد الأوروبي خاصة يكمن في سياسة التوازن والاقتراب من المواقف السياسية العربية المتعلقة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي. فالاتحاد الأوروبي يدرك جيدا أن موقفه الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني جعله شريكا من الدرجة الثانية في العملية السياسية ولم تكن المواقف الأخيرة إلا تأكيدا على هذه الشراكة، فرسالة آذار الشفوية لإسرائيل وإعلان برلين من آذار ١٩٩٩ هما حصيلة سلسلة من المواقف والنشاطات التي أفرزت هذه المواقف بالرغم من العوائق الإسرائيلية والأمريكية. لكن الإجابة على هذه المسألة هذه المرة هو الاعتراف الأمريكي بالدور الأوروبي في عملية التسوية، أعني بذلك الاعتراف بالدور السياسي، فاجتماعات لندن الأوروبية الأمريكية التي جاءت بعد الرسالة الأوروبية الشفوية لإسرائيل والتي سبقت إعلان برلين ما هي إلى تبادل بالأدوار بين الطرفين الأمريكي والأوروبي في العملية السياسية الجارية في الوطن العربي (الشرق الأوسط)، واعتقد أيضا أن الجميع يدرك الفرق الشاسع ما بين الرد الأمريكي على إعلان برلين الذي يعتبر سقفه عالٍ مقارنة مع إعلان تشرين الأول من العام ١٩٩٦ اثر هبة النفق آنذاك.

لقد تطرقت الدراسة وفي الفصل الأخير إلى مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي وآليات تحقيق تلك المصالح، حيث توصلت الدراسة إلى أن حل القضية الفلسطينية بشكل عادل يعمل على استقرار المنطقة مما سينعكس على تقليل حدة الخلافات بين دول الاتحاد خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك دولا كفرنسا تدعم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلا أن بريطانيا لا تزال تتحفظ

حول تأييد إقامة الدولة. فالدراسة تؤيد وجهة نظر عضوة الاتحاد الأوروبي السيدة اريكسون التي تعتقد أن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ينهي الكثير من الخلافات والمشاحنات والنزاعات بين دول الاتحاد الأوروبي. هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن حل القضية الفلسطينية حلا عادلا لن يتم إلا بدور أوروبي مركزي في العملية السياسية، وأعتقد أن ذلك سيتم آجلا أم عاجلا لان هناك علاقة جدلية ما بين قوة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية أي كونه قطبا دوليا موازياً للولايات المتحدة سيعزز موقعه في المسيرة السلمية، وتعزيز دوره السياسي يعزز علاقاته مع الدول العربية، وبالتالي يضمن ضخ البترول واستيراد المواد الخام وتصدير صناعاته الاستهلاكية، ويضمن كذلك نجاح مشروعه المتوسطي الذي يهدف إلى المساهمة في ترتيب النظام الأمني في المنطقة بالشكل الذي يضمن مصالحه. وأعتقد أن الاتحاد الأوروبي لم يواجه أي من العوائق التي تواجهها الولايات المتحدة الان بالرغم من الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة. فالعرب هم الذين يطالبون بدور أوروبي رئيسي، والعرب هم المعنيون بالسلام الحقيقي مع إسرائيل، والعرب هم الذين يطالبون بتطبيق الشرعية الدولية، والعرب هم الذين ادخلوا ١٢ مليون ايكو للخزينة الأوروبية عام ١٩٩٥، وبالتالي فمشكلة الاتحاد الأوروبي ليست مع العرب بل إنها مع إسرائيل. والاهم من هذا وذاك فقد توصلت الدراسة إلى أن أهمية إسرائيل الاستراتيجية لم تعد كما كانت قبل عقد من الزمان، بل أصبحت أحياناً تعتبر حجر عثرة أمام الولايات المتحدة وأمام الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافهما. فحكومة نتانياهو اليمينية السابقة أوقفت نوعا ما المشروع الأمريكي الشرق أوسطي ووضعت الولايات المتحدة بوضع محرج لم ترضى عنه الادراة الأمريكية خاصة على ضوء تنصل حكومة نتانياهو من اتفاقية وأي بلانتيشن بالرغم من تنفيذ الجانب الفلسطيني كافة الالتزامات خاصة تلك المتعلقة بتغيير بنود الميثاق الوطني بحضور الرئيس الأمريكي كلنتون.

من خلال الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة يبرز في الأفق مسألة هامة تحتاج إلى إجابة دقيقة من العرب بشكل عام ومن الفلسطينيين بشكل خاص وهي: أثبتت التجربة أن مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل تتحقق في ظل إبقاء الصراع والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وهذا يعني عدم تقرير مصير الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة كاملة. وأوضحت الدراسة أن مصالح الاتحاد الأوروبي الدولية والداخلية والإقليمية والأمنية لا تتحقق إلا إذا ساد الأمن والاستقرار منطقة الوطن العربي، وهذا لا يتم إلا بالدولة الفلسطينية المستقلة. وهذا

يعني أن مصالح الاتحاد الأوروبي المتعددة تنسجم مع المصالح الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، ما هو المطلوب إذن من العرب والفلسطينيين إزاء هذه المعادلة؟

أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال توجد بين سطور هذه الدراسة، إذ يتوجب علينا أن ندرك مصالح كافة أطراف النزاع، ونعمل بجدية ومع كافة الأطراف من منطلق تحقيق المصالح المتبادلة (Common Interests). علينا أن نضع بيضاتنا في أكثر من سلة واحدة، علينا وضع استراتيجية فلسطينية شاملة نتعرف من خلالها على طبيعة وتفاصيل المشاريع الاقتصادية المطروحة على الساحة العربية، علينا أن نفصل ونفرق بين شعارات الوحدة العربية الجوفاء التي تنفي المصالح وبين إمكانية اختيار الأقل سوءً من المشروع الشرق أوسطي والمتوسطي، علينا أن ندرك أن السير في ركب المتوسطية يساعد في الوصول إلى الأهداف الوطنية كونه أحد الآليات الهامة، علينا أن ندرك أن علينا دور يجب أن نقوم به اتجاه أنفسنا وتجاه حلفاءنا الحاليين وحلفاء المستقبل، علينا أن ندرك ماذا يجري في أروقة الدول الفاعلة، علينا أن ندرك بأن مباراة القرن الواحد والعشرين قد بدأت، وعلينا أن ندرك أن هناك لاعبين مدربين ونشطاء، وحكام قد يكونوا نزيهين أو قد يكونوا شهاد زور. وهناك الجمهور الذي يقوم بالتشجيع. نعم هناك فرق ما بين اللاعب والمتفرج، لكن أن تكون متفرجا افضل بكثير من أن تمنع من ذلك. أعتقد أن النظام الدولي الحالي أحادي القطبية لن يستمر إلى الأزل، فعاجلاً أم أجلاً سيتغير هذا النظام وسيتشكل نظاماً دولياً آخر، فمن يشكل أو يساعد أو يساهم في تشكيله سيحصل على حصة من الكعكة. ومن لم يشارك في ذلك سوف لن يحرم منها فقط بل سيضطر للتنازل عما يملك. فالمرحلة القادمة بالنسبة لنا كشعب فلسطيني حساسة، ومعقدة ومصيرية خاصة في ظل حكومة إسرائيلية جديدة بارعة في استعمال الماكياج الفرنسي وهي مقبولة عربيا وأوروبيا وأمريكيا، إنها تختلف كليا عن الحكومة السابقة التي كان لأخطائها وعنجهيتها وغطرستها وغبائها الدبلوماسي دورا كبيرا في تحقيق بعض المكاسب على مستوى السياسة الخارجية الفلسطينية وعلى مستوى العمل الدبلوماسي.

اعتقد أن وجود استراتيجية شاملة هي الضمان الوحيد لإبقاء وتعزيز الإنجازات السياسية، فالمهنية في العمل السياسي مطلوبة الان اكثر من أي وقت مضى، والفرصة الان متاحة وقد لا تتكرر (اغتنموا الفرصة Seize the Moment)، فالطاقات موجودة والقدرات كامنة وما علينا إلا تسخير كل ما نملك في سبيل إنجاح المشروع الوطني.

الملحق رقم

(١)

ملحق حول مجلس الاتحاد الأوروبي والسياسة الأمنية والخارجية الموحّدة.

(انترنت: CFSP sife)

The Council of the European Union and the common foreign and security policy

INDEX

- I. What is the common foreign and security policy of the European Union?
- II. Is a common foreign and security policy necessary?
- III. How is the common foreign and security policy implemented?
- IV. Is the common foreign and security policy effective?
- V. The forerunners to the common foreign and security policy
- For further information

I. What is the common foreign and security policy of the European Union?

The Treaty on European Union, more commonly known as the "Maastricht Treaty", which entered into force on 1 November 1993, established "a common foreign and security policy" (CFSP). What does that expression mean? What does it actually cover?

A common foreign policy

For almost forty years of European construction the very expression "common foreign policy" remained taboo. Although the Member States of the European Community endeavoured to cooperate on major international policy problems and accepted that their respective national diplomatic services would meet and conduct dialogue, they never incorporated in any treaty the objective of a "common foreign policy", which is that of the European Union, until Maastricht. The European Union can make its voice heard on the international stage, express its position on armed conflicts, human rights and any other subject.

A common security policy

The Maastricht Treaty also provides the European Union with a "common security policy". For the European Union this involves strengthening its external security and that of its Member States or preserving international security and peace. It can act in the field of disarmament, arms control, arms exportation or non-proliferation of arms. It is accordingly pursuing its commitment to the total elimination of anti-personnel mines in the world. It contributes to mine-clearing and supports the victims of such mines.

The expression "**common defence policy**" is not contained in the CFSP heading, but does appear in the Treaty. If necessary, the Union can gradually outline a common defence policy to strengthen its security. The European Union can therefore have recourse to the Western European Union (WEU), which is in a way the "armed force" of the European Union.

The WEU thus lent its support to the European Union's action in Bosnia and Herzegovina by providing a police detachment for the town of Mostar, with the task of helping the Bosnians and Croats to establish a unified police force for the town.

The Treaty on European Union also holds out the prospect of a **common defence** in the longer term and in good time. For the time being, the European Union has no common defence, no European army, no defence strategies.

II. Is a common foreign and security policy necessary?

When the Member States negotiated the Maastricht Treaty numerous events were altering the shape of Europe. The iron curtain between western and eastern Europe had come down. Germany was reuniting. Yugoslavia was going to war. The Gulf War was beginning. It was in those circumstances that States questioned the *raisons d'être* of a common foreign and security policy. Why is a common foreign and security policy necessary today?

The European Union is a major economic player and should play a commensurate role on the international stage

Since the 1950s the European Communities have developed strong economic links between their Member States and the rest of the world. Progress in the *economic* field (creation of a large market without borders, single currency, development of trade relations with many world regions) has not been followed by a *political* role on the same scale.

The European Community and its Member States today provide more than half the funds for international development aid and more than 50% of world humanitarian aid. They finance one third of world aid to the Middle East (50% for the Palestinian Territories), almost 60% to Russia and the Republics born of the former Soviet Union, 40% of the reconstruction effort in Bosnia and Herzegovina. That substantial aid may be supplemented by a political aspect: a contribution to international peace-keeping, the promotion of cooperation, democracy and human rights.

The European Union, which brings together 15 Member States, must be able to speak with one voice and show a single political will

Member States' foreign policies have not, of course, disappeared with the creation of a CFSP. It is not the purpose of the CFSP, moreover, to make them disappear. Nor must it stand in the way of the defence system of each individual Member State. The Fifteen may, however, reach agreement on certain international issues. They have the possibility of adjusting their points of view and of speaking with one voice in international fora when they so wish. They have the possibility of acting in tandem. A regional entity capable of doing so acquires clout on the international stage. Can the Union not cut the mustard?

The European Union may defend the common interests of the Fifteen and confront international crises which affect it

The Union must defend the values common to the Fifteen, its fundamental interests, its independence and its security. It must be capable of meeting multiple threats, such as the proliferation of weapons of mass destruction, arms trafficking, contraband nuclear material, fundamentalism and extremism. The emergence of local conflicts, or wars, as in former Yugoslavia, can also destabilize neighbouring States.

III. How is the common foreign and security policy implemented?

The common foreign and security policy is not implemented like Community policies (agricultural policy, environmental protection, transport, research policies, etc.). In view of the sensitive nature of questions affecting international relations, the Treaty set very great store by the Member States and the bodies of the European Union in which they participate directly. The powers of the European Commission, the European Parliament and the Court of Justice were limited for that very reason. From that point of view the CFSP is completely distinct from the implementation of Community policies. Furthermore, the CFSP is not equipped with the legal instruments constituted by the "directives" and "regulations" that exist for Community policies. It uses specific instruments.

The agents of the common foreign and security policy

The European Council

The European Council brings together the *Heads of State and of Government* of the Member States of the European Union and the President of the European Commission. This senior political body, which meets six-monthly, sets forth the principles and guidelines for the CFSP.

The Council of the European Union

The Council of the European Union is composed of ministerial representatives of each Member State. These are generally the Ministers for Foreign Affairs, who act within the "General Affairs Council". It is for the Council to adopt joint actions on the basis of the guidelines laid down by the European Council, as well as "common positions". Other than exceptionally, it acts unanimously.

The proceedings of the General Affairs Council are prepared by the Permanent Representatives Committee **(Coreper)**. The Permanent Representatives (Ambassadors) act in this area as for the other

Community policies or in cooperation in the field of justice and home affairs. The **Political Committee** brings together the Political Directors of the Ministries of Foreign Affairs, who are amongst the closest collaborators of the 15 ministers. The Political Committee monitors the international situation and contributes to defining policies by giving the Council opinions, either at the latter's request or on its own initiative.

The Council is assisted by a **General Secretariat**, directed by a **Secretary-General** who ensures the preparation and smooth operation of the proceedings of the Council at all levels. Since 1 September 1994 the Secretary-General has been Jürgen Trumpf, appointed by the Council for a five-year term of office. Directorate-General E, led by Brian L. Crowe, covers external economic relations on the one hand and the CFSP proper on the other. In Directorate-General E, Mr Leonidas Evangelidis is the Director-General responsible for the CFSP. Mr Cornelis Stekelenburg is the Director-General for External Economic Relations.

Once the Amsterdam Treaty enters into force, the Secretary-General of the Council will perform the duties of High Representative for the CFSP.

The Presidency

Every six months a Member State of the Union provides the Presidency of the European Council, of the Council of the European Union and of the subordinate bodies responsible for preparing proceedings (Coreper, Political Committee and, at a lower level, working parties). The Presidency provides the impetus and ensures follow-up. It represents the Union for the CFSP on the international stage. It is responsible for implementing joint actions. During those six months it coordinates its work with the preceding Presidency and its successor. The three Presidencies (the "**troika**") make it possible to ensure a degree of continuity in full cooperation with the European Commission.

The Presidency is assisted in its work by the General Secretariat of the Council, which provides advice and resolves difficulties of all kinds.

The European Commission

The Treaty on European Union stipulates that the European **Commission** is to be fully associated with the work carried out in the CFSP field. Such association is needed to ensure the consistency of the CFSP with Community external economic relations and development cooperation policies, policies in which the Commission plays a leading role. The President of the Commission joins the Heads of State and of Government within the European Council. The Commission participates in meetings of the Council, Coreper, the Political Committee and working parties. It is also fully associated in the role of international representation and in the implementation of common measures. Like the Presidency, it informs the European Parliament of CFSP developments. However, the Commission does not have a monopoly on the initiative of putting proposals before the Council as is the case for Community policies. It shares that role with the Member States, giving it less power than in the context of Community policies.

The Member States

The Member States have undertaken to support the implementation of the common foreign and security policy in a spirit of loyalty and solidarity. Member States ensure that their national policies conform to the common positions. They comply with common positions in international fora. They undertake to uphold the common positions. Their overseas diplomatic services can, moreover, support the measures taken in the CFSP framework.

The various CFSP protagonists are permanently linked by a protected system which enables them to exchange messages and hold consultations.

CFSP instruments

The CFSP is implemented by means of the legal instruments represented by the common positions and joint actions provided for in the Treaty. The visibility and representation of the European Union are, moreover, ensured by "declarations" and contacts with third countries.

Common positions

The Council may decide to adopt a common position, which will, as a general rule, establish the Union's position vis-à-vis a third State or at an international conference. The States then ensure that their national policies are in line with the common position.

Joint actions

On the basis of the guidelines laid down by the European Council, the Council may decide to adopt "joint actions". Joint actions are implemented, for example, to support the democratic transition process in certain countries. Observers were also sent, pursuant to the adoption of joint actions, to Bosnia-Herzegovina, Palestine and Russia to monitor elections. In April 1997 a Council joint action established a programme of technical assistance in favour of the Palestinian Authority which will terminate in 2000. That programme is to help it to combat *terrorist activities* emanating from territories under its control.

Declarations

Declarations give public expression to a position, request or expectation of the European Union vis-à-vis a third country or an international question. That flexible instrument makes it possible to react very rapidly to international incidents and to state the Union's point of view. They are entitled "Declaration by the European Union" where the Council meets and adopts a position on an international issue and "Declaration by the Presidency on behalf of the European Union" where the Council does not meet.

Contacts with third countries

Contacts with third countries take place mainly through "political dialogue" meetings and "démarches". The European Union holds a **political dialogue** with a very large number of countries or groups of countries on questions of international policy. Such meetings, which are numerous, take place at all levels: Heads of State, Ministers, Political Directors, senior officials and experts. The European Union is represented at them either by the Presidency or the Troika, or even by the 15 Member States of the Council. The Commission is always present. **Démarches**, which are confidential, are undertaken by the European Union vis-à-vis third countries. It is generally their purpose to resolve with the State in question matters relating to human rights, democracy or humanitarian action.

IV. Is the common foreign and security policy effective?

Has the common foreign and security policy been effective over the past five years? Although the reference perio too short to make final judgments, remarks can be made regarding the political will underlying the CFSP, the latte coherence with other policies and the efficiency of the decision-making procedure.

Political will

The Member States expressed a very significant political will with the Maastricht Treaty by enriching the construction of Europe with a foreign and security policy within the European Union. They confirmed it in Amsterdam on 2 October 1997 by signing the Treaty amending the Maastricht Treaty. However, the political will evident when treaties are being negotiated is not always followed by day-to-day political will when the Union has to act on the international stage. Some take the view that the hopes raised by the CFSP have on occasion been dashed, notably in the conflict that tore apart Yugoslavia.

The CFSP is a relatively young and new policy within the European Union. It remains a tributary of Member States' national foreign policies on the one hand and of the reshaping of Europe following the end of the cold war on the other. On a day-to-day basis the States sometimes prefer to act individually through their own foreign policy instruments. It is not always easy to define interests common to the Fifteen.

Coherence

The question of coherence in the "CFSP" field can be raised under two headings.

First, the CFSP was incorporated in the light of several experiences, notably that of European Political Cooperation (EPC). The Treaty on European Union provided a framework, institutions, resources, methods and a rhythm of work for implementing the CFSP. This led to a basic improvement in the coherence of proceedings.

The coherence of the CFSP must also be examined in relation to Community policies, which bring the institutions of the European Union into play differently through disparate instruments (such as Regulations, Directives, Agreements with third States). External economic relations and development cooperation policy are part of those Community policies. How do we ensure that the Union's economic potential and its foreign policy go hand in hand? The European Council has that ability by setting out the guidelines for the development of the Union. The fact that the Commission is fully associated in the discussions on the CFSP strengthens that coordination.

Efficiency of the decision-making procedure

The fact of the Council having to adopt common positions and joint actions *unanimously* is regarded by some as a potential impediment, as one State can block the adoption of a text. The States meeting in Amsterdam envisaged a measure to remove such blockages: "constructive abstention". Whilst unanimity remains the rule for all basic political decisions, the risk of impasse is reduced by stipulating that a State is not obliged to apply a specific decision, while accepting that the decision is binding on the Union. Furthermore, decisions implementing basic political decisions are generally taken by qualified majority. Those two measures will apply from the entry into force of the Amsterdam Treaty.

During these five years of "running in", the bodies responsible for defining the CFSP have lacked a joint expert body. That is why the Amsterdam Treaty establishes a **policy planning and early warning unit**. It will be set up within the General Secretariat of the Council to provide political evaluations and contributions more closely targeted to the formulation of that policy. A High Representative for the CFSP, who will be the Secretary-General of the Council, will direct it. The High Representative for the CFSP will also make it possible to give greater visibility to the proceedings of the European Union on the matter.

V. The forerunners to the common foreign and security policy

The project for a European Defence Community (EDC) and for a European Political Community (1950-1954)

At the beginning of the 1950s, against the background of the cold war and hostilities in Korea, the Western powers, led by the United States, envisaged the rearmament of the Federal Republic of Germany to meet the growing Soviet threat. But the prospect of a German army five years after the end of the Second World War, worried European public opinion. In order to permit the *rearmament* of West Germany without restoring the spectre of an *armed* Germany, France, Germany, Italy, Belgium, Luxembourg and the Netherlands invented the project for a European Defence Community (EDC): they envisaged the creation of a **common European army** whose numbers they would supply. Such a military Europe in formation would have to be accompanied by political guidance. In 1953 the project for a European Political Community supplemented the EDC by the establishment of federal-type political institutions. After four years' lively debate the EDC and the European Political Community came to nought, rejected by the French Parliament on 30 August 1954.

The "Fouchet Plan" (1961-1962)

Three years after the establishment of the European Economic Community (EEC) and Euratom, which were essentially *economic*, the desire to begin the *political* construction of Europe was reborn under impetus from General de Gaulle. The Frenchman Christian Fouchet then prepared three proposals between 1961 and 1962, known as the "Fouchet Plan". A "Treaty on the Union of States" was outlined: inter-State cooperation was to lead to a **unified foreign policy**, the strengthening of Member States' security from any aggression and the coordination of **defence policies**. In the long term the Treaty on the Union of States was to encompass the European Communities. France's initiatives were rejected by its partners for two main reasons: the desire to preserve the European Communities from a form of

cooperation deemed excessively inter-State and the desire to preserve the defence link with the United States and NATO.

European Political Cooperation (1970-1993)

It was in 1969, at the Hague Summit, that the Six reaffirmed the need to unify Europe *politically*. One year later, in Luxembourg, they adopted the "Davignon" Report, which marked the beginning of European Political Cooperation (EPC). That cooperation related exclusively to **foreign policy** and its purpose was to ensure mutual understanding and to strengthen Member States' solidarity on major international policy problems through meetings between their diplomatic services. In 1973, after three years' cooperation, the Member States decided in Copenhagen to step up the rate of meetings, to seek common approaches and to implement concerted diplomacy. Ten years later, in Stuttgart, a new step was taken: the political and economic (not military) aspects of **security** were included in the scope of EPC. From 1970 to 1986 Western European diplomacy was harmonized in the margins of the European Communities, on the basis of informal agreements, without permanent structures. The Single European Act in 1986, which reformed the European Communities and made provision for the establishment of a large common market for 1992, was to embrace European foreign policy cooperation. An "EPC" Secretariat was established. But the Single Act does not refer to a "*common* foreign policy" and the divide between the activities of the Communities and those of EPC still looms large.

For further information

- Useful addresses

General Secretariat of the Council of the European Union
Rue de la Loi 175, B-1048 Brussels

Information/Documentation/Library

Tel. (32-2) 285 65 25
Fax (32-2) 285 81 74
E-mail public.relations@eu.int

Press and current information

Tel. (32-2) 285 81 11/68 08/74 59/63 19
Fax (32-2) 285 80 26/85 41
E-mail press.office@consilium.eu.int

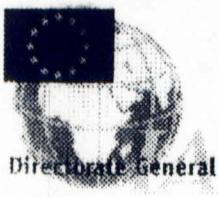

Common Foreign and Security Policy : Instruments, Laws and Procedures

World events are constantly challenging the Union with the determination and cohesion expected of a world entity of its population size and economic strength.

The Treaty on European Union, which came into force in November 1993, responded by fixing as a Union objective "the implementation of a common foreign and security policy including the eventual framing of a common defence policy".

This is a very recent and relatively untried ambition compared with the European Union's long-established constitutional responsibility to act on behalf of its Member States in the fields of external economic relations and development policies.

The treaty says that the objectives of a CFSP are

- to safeguard the common values, fundamental interests and independence of the Union
- to strengthen the security of the Union and its Member States in all ways
- to preserve peace and strengthen international security, in accordance with the principles of the United Nations Charter as well as the principles of the Helsinki Final Act and the objectives of the Paris Charter
- to promote international co-operation
- to develop and consolidate democracy and the rule of law, and respect for human rights and fundamental freedoms.

Everyone agrees that the speed of development of a common foreign and security policy cannot be forced.

Member States must see it as a natural means of furthering their national interests as well as those of the Union.

Progress made so far has built on the launch in 1970 of European Political Cooperation (EPC) which has created vital habits in Member States of exchanging information, consultation and policy co-ordination in external political relations.

The treaty on European Union has taken EPC's 25 years of experience further by creating "joint action" and "common positions" as new instruments.

CFSP is carried out within the framework of the Union's institutions.

Its aim is to create consistent policies which are preventive rather than reactive and which assert the UE's political identity.

The Instruments of the CFSP

- **Decision-making**

Decision-making procedures are intergovernmental and, therefore, different

from those which apply to external economic relations.

It is the European Council of Heads of State and Government and the Council of Ministers which has overall control.

The European Council defines the principles and general guidelines for CFSP, and all decisions in the Council are taken unanimously, except some about implementing joint actions.

However, the European Commission participates in all discussions, can make proposals, and has a right of initiative.

The European Parliament is regularly consulted but has no direct powers.

- **Common positions**

Once a common position has been defined by the Council, Member States must ensure that their national policies conform to it.

Some have been politically important, such as those establishing a broad framework approach for the EU's relations with Rwanda, the Ukraine and Burundi, while others have been purely technical.

- **Joint actions**

Joint actions commit the Member States to acting in a certain way in support of a common position.

Significant joint actions have included the convoying of humanitarian aid in Bosnia-Herzegovina, the administration of the town of Mostar in the former Yugoslavia with policing supplied by the Western European Union, sending observers to parliamentary elections in Russia, in South Africa and the Middle East.

The Stability Pact for Central Europe, established in 1994 to foster good neighbourliness and democratic and human rights principles with the countries of that area, was the result of a successful joint action.

The Laws and Procedures of the CFSP

- **Legal basis for CFSP**

Titles I and V (Articles J1 - J 11) of the Treaty on European Union.

- **Roles of the European Council and of Council of Ministers**

The **European Council** sets principles and guidelines.

The **Council of Ministers** decides unanimously the measures needed to implement the guidelines.

Any Member State, as well as the Commission, may submit proposals on CFSP to the Council.

The political directors of the Member States meet in the Political Committee to monitor the international situation in the areas covered by CFSP. They also produce policy recommendations and opinions on their own initiative or at the request of the Council.

- **Role of the European Commission**

The European Commission is "fully associated" with the CFSP and with the

tasks of the Presidency of the Council of Ministers in representing the Union on CFSP matters and in implementing common measures.

The Commission's role in the CFSP is co-ordinated by Directorate General 1A, but all external relations services are involved.

- **Role of the European Parliament**

The European Parliament is consulted by the Presidency on the main aspects and basic choices of CFSP and is kept regularly informed on developments by the Presidency and the Commission.

Its Committee on Foreign Affairs, Security and Defence Policy holds a special "colloquium" four times a year with the Presidency and its bureau meets in between with the chairman of the Political Committee (who would be the Political Director of the Ministry of Foreign Affairs of the Member State holding the Presidency).

© Copyright

الملحق رقم

(٢)

بيان برشلونة من العام ١٩٨٠ والذي يعتبر منعطفاً هاماً في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. (مكتب الاتحاد الأوروبي - القدس)

Venice 13 June 1980

DECLARATION OF THE EUROPEAN COUNCIL ON THE MIDDLE EAST

1. The Heads of State and Government and the Ministers of Foreign Affairs held a comprehensive exchange of views on all aspects of the present situation in the Middle East, including the state of negotiations resulting from the agreements signed between Egypt and Israel in March 1979. They agreed that growing tensions affecting this region constitute a serious danger and render a comprehensive solution to the Israeli-Arab conflict more necessary and pressing than ever.

2. The nine Member States of the European Community consider that the traditional ties and common interests which link Europe to the Middle East oblige them to play a special role and now require them to work in a more concrete way towards peace.

3. In this regard, the nine countries of the Community base themselves on Security Council Resolutions 242 and 338 and the positions which they have expressed on several occasions, notably in their Declaration of 29 June 1977, 19 September 1978, 26 March and 18 June 1979, as well as in the speech made on their behalf on 25 September 1979 by the Irish Minister of Foreign Affairs at the 34th United Nations General Assembly.

./.

4. On the bases thus set out, the time has come to promote the recognition and implementation of the two principles universally accepted by the international community: the right to existence and to security of all the States in the region, including Israel, and justice for all the peoples, which implies the recognition of the legitimate rights of the Palestinian people.

5. All of the countries in the area are entitled to live in peace within secure, recognized and guaranteed borders. The necessary guarantees for a peace settlement should be provided by the UN by a decision of the Security Council and, if necessary, on the basis of other mutually agreed procedures. The Nine declare that they are prepared to participate within the framework of a comprehensive settlement in a system of concrete and binding international guarantees, including (guarantees) on the ground.

6. A just solution must finally be found to the Palestinian problem, which is not simply one of refugees. The Palestinian people, which is conscious of existing as such, must be placed in a position, by an appropriate proces defined within the framework of the comprehensive peace settlement, to exercise fully its right to self-determination.

7. The achievement of these objectives requires the involvement and support of all the parties concerned in the peace settlement which the Nine are endeavouring to promote in keeping with the principles formulated in the declaration referred to above. These principles apply to all the parties concerned, and thus the Palestinian people, and to the PLO, which will have to be associated with the negotiations.

8. The Nine recognize the special importance of the role played by the question of Jerusalem for all the parties concerned. The Nine stress that they will not accept any unilateral initiative designed to change

the status of Jerusalem and that any agreement on the city's status should guarantee freedom of access for everyone to the Holy Places.

9. The Nine stress the need for Israel to put an end to the territorial occupation which it has maintained since the conflict of 1967, as it has done for part of Sinai. They are deeply convinced that the Israeli settlements constitute a serious obstacle to the peace process in the Middle East. The Nine consider that these settlements, as well as modifications in population and property in the occupied Arab territories, are illegal under international law.

10. Concerned as they are to put an end to violence, the Nine consider that only the renunciation of force or the threatened use of force by all the parties can create a climate of confidence in the area, and constitute a basic element for a comprehensive settlement of the conflict in the Middle East.

11. The Nine have decided to make the necessary contacts with all the parties concerned. The objective of these contacts would be to ascertain the position of the various parties with respect to the principles set out in this declaration and in the light of the results of this consultation process to determine the form which such an initiative on their part could take.

Venice Declaration, June 1980

The Venice Declaration was issued in the wake of the US-brokered Camp David accords, to signal Europe's intention to play a more active role in the search for a more comprehensive approach to peace-making in the Middle East. According to the declaration, "the traditional ties and common interests which link Europe to the Middle East oblige [the EC members] to play a special role" in the pursuit of regional peace. The formulation of the declaration was in itself a milestone in the EC's quest for a common foreign policy.
However, the declaration was condemned by Israel, as it made explicit Europe's sympathy for the Palestinian cause. On the basis of UN Security Council Resolutions 242 and 338, as well as positions expressed by the EC on several previous occasions, the Declaration stated that:

"the time has come to promote the recognition and implementation of the two principles universally accepted by the international community; the right to existence and to security of all the states in the region, including Israel, and justice for all the peoples, which implies the recognition of the legitimate rights of the Palestinian people."

The Declaration went on to state that the Palestinian problem was not simply one of refugees, that the Palestinian people must be placed in a position to "exercise fully their right to self-determination", and that the PLO would have to be associated with the peace negotiations.

Further, the EC stressed that they would "not accept any unilateral initiative designed to change the status of Jerusalem", and maintained that "settlements, as well as modifications in population and property in the occupied Arab territories, are illegal under international law."

The EC made only half-hearted attempts to follow up the declaration with action. This, in any case, was stymied, by Israeli, Egyptian and US opposition and preference for the Camp David process. Israeli reaction to the Venice Declaration was particularly vociferous.
Two days after the Declaration was promulgated, the Israeli cabinet stated :
"Nothing will remain of the Venice decision but a bitter memory. The decision calls on us and other nations to bring into the peace process that Arab SS which calls itself 'the Palestine Liberation Organisation'... all men of goodwill in Europe, all men who revere liberty, will see this document as another Munich-like capitulation to totalitarian blackmail and a spur to all those seeking to undermine the Camp David Accords and derail the peace process in the Middle East."
EU-Israeli relations were further damaged by the Israeli invasion of Lebanon in 1982. The EC condemned the invasion, and continues to call for a full Israeli withdrawal from all of Lebanon. The EC imposed an embargo on arms sales to Israel, this being lifted in stages after the opening of the Madrid conference and signing of the Oslo agreement.

Development of the EC Position on the Palestinians

The EC progressively moved towards a more forthright endorsement of the Palestinian right to self-determination and the importance of involving PLO in peace negotiations. The Intifada, beginning in December 1987, caused much adverse publicity for Israel in the EC. In November 1988, the EC formally welcomed the PNC decision to accept UN Security Council Resolutions 242 and 338 as a basis for an international conference, which implied, according to the EC, " the acceptance of the right of existence and of security of all the states of the region, including Israel." The EC also welcomed PNC's renunciation of terrorism.
Meanwhile, Israel remained implacably opposed to any dealings with the PLO and continued to oppose an international conference for fear of the involvement of all UN Security Council members, preferring to deal with Arab states individually.
The Israelis remained critical of all EC statements in support of Palestinian rights. In January 1989, for example, Israeli Prime Minister Yitzhak Shamir told the chairman of the European Parliament that it was difficult to conceive of the Europeans as participants in the political process in the Middle East, precisely because the EC had demonstrated a pro-Palestinian bias.
For their part, a delegation of MEPs visiting Israel in 1989 told Knesset members that the EC could not accept Israel's rejection of any European role in facilitating peace talks. They emphasized that Europe was geographically closer to the Middle East than either of the superpowers and was Israel's largest trading partner..

الملحق رقم
(٣)

إعلان مدريد لعام ١٩٨٩ والذي يؤكد على ما جاء في إعلان برشلونة ويوضح مدى الاقتراب الأوروبي من المواقف العربية عامة والفلسطينية خاصة.

(إنترنت: صفحة مكتب السلطة الوطنية – PNA,net)

The Madrid Declaration

June 27, 1989

1989 Summit of the EU regarding the MiddleEast

The European Council has examined the situation in the Middle East conflict in the light of recent events and contacts undertaken over several months by the Presidency and the Troika with the parties concerned, and it has drawn the following conclusions:

1. The policy of the Twelve on the Middle East conflictis defined in the Venice Declaration of 13 June 1980 and othersubsequent declarations. It consists in upholding the right tosecurity of all states in the region, including Israel, that isto say, to live within secure, recognized and guaranteed frontiers,and in upholding justice for all the peoples of the region, whichincludes recognition of the legitimate rights of the Palestinianpeople, including their right to self-determination with all thatthis implies.

The Twelve consider that these objectives shouldbe achieved by peaceful means in the framework of an internationalpeace conference under the auspices of the United Nations, asthe appropriate forum for the direct negotiations between the parties concerned, with a view to a comprehensive, just and lasting settlement.

The European Council is also of the view that thePLO should participate in this process. It expresses its supportfor every effort by the permanent members of the Security Council of the United Nations to bring the parties closer together, createa climate of confidence between them, and facilitate in this way the convening of the international conference.

2. The community and its Member States have demonstratedtheir readiness to participate actively in the search for a negotiatedsolution to the conflict and to cooperate fully in the socialand economic development of the peoples of the region.

The European Council expresses its satisfaction regardingthe policy of contacts with all parties undertaken by the Presidency and the Troika, and has decided to purse it.

3. The European Council welcomes the support givenby the Extraordinary Summit Meeting of the Arab League, held inCasablanca, to the decisions of the Palestinian National Councilin Algiers, involving acceptance of Security Council Resolutions242 and

38, which resulted in the recognition of Israel's rightto exist, as well as the renunciation of terrorism.

also welcomes the efforts undertaken by the UnitedStates in their contracts with the parties directly concerned and particularly the dialogue entered into with the PLO

Advantage should be taken of these favorable circumstancesto engender a spirit of tolerance and peace with a view to entering resolutely on the path of negotiations..

The European Council deplores the continuing deteriorationof the situation in the occupied Territories and the constantincrease in the number of dead and wounded, and the suffering of the population.

Appeals urgently to the Israeli authorities toput an end to repressive measures, to implement Resolutions 605,607, and 608 of the Security Council and to respect the provisionsof the Geneva Convention on the Protection of Civilian Populationsin Times of war.

My appeal in particular for the reopening educationalfacilities in the West Bank.

On the basis of the positions of principle ofthe Twelve, the European Council welcomes the proposal for electionsin the Occupied Territories as a contribution to the peace process, provided that:

the elections are set in the context of a processtowards a comprehensive, just, and lasting settlement of the conflict.

the elections take place in the Occupied Territories,including East Jerusalem, under adequate guarantees of freedom.
no solution is excluded and the final negotiation takes place on the basis of Resolutions 242 and 338 of the SecurityCouncil of the United Nations, based on the principle of "landfor peace".

The European Council launches a solemn appealto the parties concerned to seize the opportunity to achieve peace. Respect by each of the parties for the legitimate rights of the other should facilitate the normalizing of relations between all the countries of the region.

The European Council calls upon the Arab countriesto establish normal relations of peace and cooperation with Israeland asks that country in turn to recognize the right of the Palestinian people to exercise self-determination.

Annexe

COOPERATION POLITIQUE EUROPEEN

COMMUNICATION A LA PRESSE

P. 38/89

Déclaration sur le Moyen-Orient
(Conseil Européen - Madrid, le 27 juin 1989)

Le Conseil Européen a examiné la situation du conflit au Moyen-Orient la lumière des événements récents et des contacts entretenus pendant derniers mois par la Présidence et la Troïka avec les parties concernées, et il en a tiré les conclusions suivantes:

1. La politique des Douze concernant le conflit du Moyen-Orient est définie dans la déclaration de Venise du 13.6.1980 et les autres déclarations postérieures. Elle consiste à affirmer le droit de tous Etats de la région, y compris Israël, à la sécurité, c'est-à-dire, à vivre dans des frontières sûres, reconnues et garanties, et celui de justice pour tous les peuples de la région, ce qui inclut la reconnaissance des droits légitimes du peuple palestinien, y compris droit à l'autodétermination avec tout ce que cela implique.

Les Douze considèrent que ces objectifs doivent être atteints de mani pacifique dans le cadre d'une Conférence Internationale de Paix, sous les auspices des Nations Unies, forum approprié pour des négociations directes entre les parties concernées en vue d'un règlement global, juste et durable.

Le Conseil Européen considère également que l'OLP doit participer à ce processus.

Il exprime son appui à tout effort des membres permanents du Conseil d Sécurité des Nations Unies en vue de rapprocher les parties, de créer climat de confiance entre celles-ci et faciliter ainsi la convocation la Conférence Internationale de Paix.

2. La Communauté et ses Etats-membres ont démontré leur volonté de participer activement à la recherche d'une solution négociée du conflit et de coopérer pleinement au développement économique et social des peuples de la région.

Le Conseil Européen a exprimé sa satisfaction à l'égard de la politique de contacts avec toutes les parties entreprise par la Présidence et par la Troïka, et a décidé de la poursuivre

3. Le Conseil Européen se félicite du soutien apporté par le Sommet Extraordinaire de la Ligue Arabe, tenu à Casablanca, aux décisions du Conseil National Palestinien d'Alger comportant l'acceptation des Résolutions 242 et 338 du Conseil de Sécurité des Nations Unies, dont résulte la reconnaissance du droit à l'existence d'Israël, et la renonciation au terrorisme.

De même, il accueille favorablement les efforts entrepris par les Etats-Unis dans leurs contacts avec les parties directement concernées et notamment le dialogue ouvert avec l'OLP.

Il convient de tirer parti de ces circonstances favorables pour faire prévaloir l'esprit de tolérance et de paix en vue de s'engager résolument sur la voie de la négociation.

4. Le Conseil Européen déplore la détérioration continue de la situation dans les Territoires Occupés et l'augmentation constante du nombre des morts et des blessés ainsi que des souffrances de la population.

Il lance un appel pressant aux autorités israéliennes pour qu'elles mettent fin aux mesures répressives, qu'elles appliquent les Résolutions 605, 607 et 608 du Conseil de Sécurité et qu'elles respectent les dispositions de la Convention de Genève relatives à la protection des populations civiles en temps de guerre, en procédant, notamment, à la réouverture des centres d'enseignement en Cisjordanie.

5. Sur la base des positions de principe des Douze, le Conseil Européen accueille la proposition de tenir des élections dans les Territoires Occupés en tant que contribution au processus de paix à la condition que :

- les élections s'inscrivent dans le cadre d'un processus de règlement global, juste et durable du conflit.

- les élections aient lieu dans les Territoires Occupés, y compris Jérusalem-Est avec des garanties de liberté adéquates.

- aucune solution ne soit exclue et que la négociation finale ait lieu sur la base des Résolutions 242 et 338 du Conseil de Sécurité des Nations Unies, fondées sur le principe "territoires contre paix".

6. Le Conseil Européen lance un appel solennel aux parties concernées pour qu'elles saisissent l'occasion de parvenir à la paix. Le respect par chacune des parties des droits légitimes de l'autre doit faciliter la normalisation des relations entre tous les pays de la région. Le Conseil Européen demande, d'une part, aux pays arabes d'établir des rapports normaux de paix et de coopération avec Israël et, d'autre part, à celui-ci de reconnaître au peuple palestinien le droit à l'exercice de l'autodétermination.

الملحق رقم

(٤)

قرار المجلس الأوروبي المتعلق بالمسيرة السلمية عامة واتفاق أوسلو خاصة، حيث أن الاتحاد الأوروبي يؤيد ويدعم أي اتفاق فلسطيني إسرائيلي مبني على أساس الشرعية الدولية والاحترام المتبادل.

ANNEX

COUNCIL DECISION
of 19 April 1994

on a joint action adopted by the Council
on the basis of Article J.3 of the Treaty on European Union,
in support of the Middle East Peace Process

THE COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION

Having regard to the Treaty on European Union and in particular Articles J.3 and J.11 thereof,

Having regard to the general guidelines issued by the European Council of 29 October 1993

Having regard to the framework for joint action agreed by the European Council on 10-11 December 1993

Considering Article C of the Treaty on European Union

HAS DECIDED AS FOLLOWS:

Article 1

a) The European Union, in order to work for the conclusion of a comprehensive peace in the Middle East based on the relevant United Nations Security Council Resolutions, will :

- participate in international arrangements agreed by the parties to guarantee peace in the context of the process begun in Madrid.
- use its influence to encourage all the parties to support the peace process unconditionally on the basis of the invitations to the Madrid Conference and work for the strengthening of democracy and respect for human rights.
- make its contribution to defining the future shape of relations between the regional parties in the context of the Arms Control and Regional Security Working Group.

b) The European Union will :

- develop its role in the Ad Hoc Liaison Committee responsible for the coordination of international aid to the Occupied Territories.

- maintain its leading role in the Regional Economic Development Working Group (REDWG) and develop its participation in other multilateral groups.

- consider additional ways in which it might contribute towards the development of the region.

c) The European Union will :

- pursue confidence building measures which it has submitted to the parties;

- pursue demarches to the Arab States with the aim of securing an end to the boycott of Israel.

- closely follow the future of Israeli settlements throughout the Occupied Territories and pursue demarches to Israel about this issue.

Article 2

In accordance with the relevant Community procedures the Council will examine proposals that the Commission will make:

- for the rapid implementation of programmes of assistance for the development of the Occupied Territories and a Palestinian operating budget, in close consultation with the Palestinians and equally close coordination with other donors

- to provide aid in the framework of existing guidelines to the other parties to the bilateral negotiations as they progress substantially towards peace.

Article 3

In order to contribute actively and urgently to the creation of a Palestinian Police Force:

a) The European Union will provide assistance.

b) The Presidency in close cooperation with the Commission will facilitate coordination through an exchange of information between member States on their bilateral assistance.

c) Funds for a maximum amount of ECU 10 million available from the Community budget will be used as a matter of urgency for the provision of assistance for the creation of a Palestinian Police Force.

Article 4

The European Union will, at the request of the parties, participate in the protection of the Palestinian people through a temporary international presence in the Occupied Territories, as called for in Security Council Resolution 904 (1994).

Operational arrangements and financing arising from this article will be the subject of a separate and specific Council decision.

Article 5

At the request of the parties, the European Union will implement a coordinated programme of assistance in preparing for and observing the elections in the Occupied Territories foreshadowed by the Declaration of Principles of 13 September 1993. Precise operational arrangements and financing will be the subject of a separate Council decision once agreement has been reached between Israel and the PLO on arrangements for the elections. The European Parliament will be invited to participate in those arrangements.

Article 6

The European Union confirms its willingness to take further operational decisions in the field of this joint action, in accordance with developments in the peace process.

Article 7

This decision shall take effect on today's date.

Article 8

This decision shall be published in the Official Journal.

الملحق رقم

(٥)

أكد بيان فلورنسا مرة أخرى على تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، كما أوضح أن مدينة القدس هي مدينة محتلة وطالب إسرائيل برفع الإغلاق الذي يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني والذي بدوره يعمل على تراجع المسيرة السلمية.

(مكتب الاتحاد الأوروبي - القدس)

EUROPEAN COUNCIL DECLARATION ON THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS
FLORENCE, 22 JUNE

1997
1996

1. The European Council strongly reaffirms that peace in the Middle East region is a fundamental interest of the European Union. The Peace Process is the only path to security and peace for Israel, the Palestinians and the neighbouring states. The European Union remains dedicated to supporting it. Alongside the Co-Sponsors, the European Union's aim is that Israel and its neighbours may live within secure, recognised and guaranteed borders and the legitimate rights of the Palestinians shall be respected.

2. The European Union encourages all parties likewise to re-engage themselves in the Peace Process, to respect and implement fully all the agreements already reached and to resume negotiations as soon as possible on the basis of the principles already accepted by all parties under the Madrid and Oslo frameworks. These cover all the issues on which the parties have agreed to negotiate, including Jerusalem, noting its importance for the parties and the international community, not least the need to respect the established rights of religious institutions.

3. The European Union recalls the essential principles on which successful conclusion of the negotiations should be based. They have been enshrined in United Nations Security Council Resolutions 242, 338 and 425. The key principles - self-determination for the Palestinians, with all that it implies, and land for peace - are essential to the achievement of a just, comprehensive and durable peace.

4. On this basis the European Union will continue to support the early resumption of the final status negotiations which opened on 5 May and the negotiations between Israel and Syria as well as the opening of negotiations between Israel and Lebanon, fully respecting the territorial integrity, independence and sovereignty of Lebanon. The European Union remains committed to supporting the ceasefire between Israel and Lebanon.

5. The European Union considers important the commitments the parties have made regarding security. It welcomes the cooperation which the Palestinian Authority has extended to Israel in this field. It condemns all acts of terrorism and will continue to support the parties in their fight against it, its perpetrators and its political, economic and social causes.

6. The European Union recognises the serious effects which the recent border closures are having on the Palestinian economy. It acknowledges the recent partial easing of the closure. While recognising Israel's security needs, it encourages Israel to lift completely the remaining restrictions.

7. The European Union appeals to all parties in the region to avoid and prevent actions which would prejudice the successful resumption of negotiations and thereby impede the course of the Peace Process.

8. The European Union pays tribute to the leaders in the region who have chosen the path of peace. It will continue to do everything possible to ensure that the work already begun is pursued and brought to its conclusion.

الملحق رقم

(٦)

البيان الأوروبي الذي أعلن إثر أحداث النفق والذي دعى الجانب الإسرائيلي إلى الكف عن استعمال الطائرات والدخول إلى مناطق (أ)، كما دعى هذا البيان إلى التسريع بترجمة الاتفاقيات التي تعمل حكومة نتانياهو على تجميدها.

DECLARATION BY THE EUROPEAN UNION ON THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS

1 October 1996

The Council of Ministers of the European Union is appalled by the recent violence and the resulting casualties in Jerusalem and throughout the West Bank and the Gaza Strip. It offers its sincere condolences to the families of those Palestinians and Israelis who have lost their lives, and its sympathy to the injured.

The European Union strongly calls upon both parties to abide by UN Security Council Resolution 1073 of 28 September 1996. The European Union calls upon both the Israeli authorities and the Palestinians to exercise the utmost restraint and to refrain from any actions or words which might lead to further violence. It urges both sides to avoid resorting to disproportionate force, in particular the use of firearms, tanks and helicopter gunships. It calls on the Government of Israel to prevent its forces from re-entering autonomous areas in Zone A, contrary to the spirit and the letter of the Interim Agreement. It further calls on the Palestinian Authority to exert full control over Palestinian forces and to maintain calm in the autonomous areas.

The Troika has discussed the Union's concerns at meetings in New York with Israeli Foreign Minister Levy and in Luxembourg with President Arafat.

The European Union recognises that the recent incidents were precipitated by frustration and exasperation at the absence of any real progress in the Peace Process and firmly believes that the absence of such progress is the root of the unrest. It calls on Israel to match its stated commitment to the Peace Process with concrete actions to fulfil its obligations, as well as to refrain from any action likely to create mistrust about its intentions.

The Union notes that the particular events which triggered the current crisis concerned the fears of Palestinians that their position in Jerusalem was being further eroded. The Union recalls that parties have agreed, under the terms of the Declaration of Principles, not to take any action which would prejudge the outcome of the Permanent Status Negotiations. It will work to ensure that this commitment is implemented by both sides. Following Security Council Resolution 1073 of 28 September 1996, the Union believes that it would help greatly to restore calm and confidence if the Hasmonean tunnel in Jerusalem were restored to its original state. It furthermore calls for the cessation and reversal of all acts that may affect the status of the Holy Places in Jerusalem.

The European Union reaffirms its policy on the status of Jerusalem. East Jerusalem is subject to the principles set out in UN Security Council Resolution 242, notably the inadmissibility of the acquisition of territory by force and is therefore not under Israeli sovereignty. The Union asserts that the Fourth Geneva Convention is fully applicable to East Jerusalem, as it is to other territories under occupation.

The Council stresses the importance of the Euro-Mediterranean Association Agreement which is based on a common commitment to the Peace Process. In this context it calls on Israel to give clear practical demonstration of its confirmed intention to implement fully the agreements already reached with the PLO.

The Union believes that urgent progress in the following areas is crucial to the Peace Process:

- timely implementation of the agreements reached, including completion of the first phase of Israel's troop redeployment, notably from Hebron, and the release of Palestinian prisoners;

- positive steps to alleviate the economic plight of the Palestinians, including the early lifting of the closures, guaranteeing safe passage between Gaza and the West Bank, and the lifting of obstacles to international aid efforts and the realisation of infrastructural projects (e.g. Gaza airport, Gaza harbour, industrial zones). For its part, the Council responded favourably to the request of President Arafat for an additional 20 MECUS assistance from the European Union in response to the budgetary problems of the Palestinian Authority;

- resumption of full cooperation in order to ensure internal security both in Israel and the areas under Palestinian authority.

- refraining from measures that prejudge the outcome of the final status negotiations, including annexation of land, demolition of houses, new settlement construction and expansion of settlements;

- engagement of the next stage of negotiations as set down in the Declaration of Principles.

The Union welcomes the initiative to host a meeting in Washington between the parties. It hopes this meeting will lead to the re-commencement of constructive negotiations on the basis of the principles of Madrid and the terms of the Declaration of Principles.

The security partnership which was created between Israel and the Palestinians has been one of the main achievements of the Peace Process. We call on both sides to dedicate themselves to recovering this trust and cooperation which epitomised the spirit of the Peace Process. Now more than ever the Union encourages the Government of Israel and the Palestinian Authority to cooperate at all levels. Good neighbourly policies are indispensable to Israel's security in the long term. That security can be found only on the basis of a renewed partnership between Israel and its Palestinian neighbours.

As it declared at the Florence European Council in June 1996, peace in the Middle East is a vital interest of the European Union. Accordingly, the European Union is ready to play an active part in efforts to recommence the negotiations, commensurate with its interests in the region, and on the basis of its major contribution to the Peace Process so far. The Union is currently preparing a Ministerial Troika visit to the Middle East for talks with the main parties in the Peace Process.

اعلان الاتحاد الأوروبي عن عملية السلام في الشرق الأوسط

أول اكتوبر/تشرين اول ١٩٩٦

■ يعرب مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي عن قلقه ازاء اعمال العنف الاخيرة والضحايا التي نتجت عنها في القدس وفي مجمل الضفة الغربية وقطاع غزة ويتقدم بخالص تعازيه لاسر الفلسطينيين والاسرائيليين الذين لقوا مصرعهم في هذه الاحداث، كما يعرب عن مواساته مع الجرحى.

يطالب الاتحاد الاوروبي في التو الطرفين باحترام القرار ٩٧٣/٩٤ لمجلس الامن التابع للامم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٩٦. كما يطالب الاتحاد الاوروبي من السلطات الاسرائيلية والفلسطينيين إظهار اكبر قدر من الاعتدال والامتناع عن اية اعمال او اقوال من شانها احداث اعمال عنف جديدة. انه يازم الطرفان بتجنب اللجوء الى الوسائل العسكرية غير المتكافئة وخاصة استخدام الاسلحة النارية والدبابات وطائرات القتال المروحية. انه يطالب من الحكومة الاسرائيلية منع قواتها الدخول من جديد الى قطاعات الحكم الذاتي الواقعة بالمنطقة (أ) مما يعد انتهاكا لروح وندن اتفاق الفترة الانتقالية. ويطالب الاتحاد الى جانب ذلك السلطة الفلسطينية بالرقابة التامة على القوات الفلسطينية والحافظة على الهدوء في قطاعات الحكم الذاتي.

وقد اعربت النرويكا عن قلق الاتحاد في نيويورك خلال اللقاء مع وزير الخارجية الاسرائيلي السيد ليفي، وفي ليكسمبورج مع الرئيس عرفات.

ويعترف الاتحاد الاوروبي بان الاحداث الاخيرة قد عجلت بها خيبة الامل والسخط إزاء الغياب التام لتقدم حقيقي لعملية السلام. وهو يعتقد بشدة ان هذا الغياب هو السبب وراء التفجيرات. يطالب الاتحاد من اسرائيل مسايرة التزامها المعلن لصالح عملية السلام بافعال ملموسة الوفاء بالتزاماتها، وايضا الامتناع عن اي عمل يمكن ان يخلق التوجس فيما يختص بنواياها.

ويلاحظ الاتحاد ان الاحداث التي ادت الى اندلاع الازمة الحالية كانت مرتبطة بمخاوف الفلسطينيين من رؤية موقفهم في القدس يتدهور بصورة اكبر. ويذكر الاتحاد الاوروبي ان الاطراف قد قبلت - في اعلان المبادئ - عدم القيام باي اجراء يحتم بصورة مسبقة على نتيجة المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي. سيعمل الاتحاد جاهدا على ان يحترم الطرفان هذا التعهد. ووفقا لقرار مجلس الامن رقم ١٠٧٣ الصادر في تاريخ ٢٨ ايلول ١٩٩٦، يرى الاتحاد الاوروبي ان اعادة فتح النفق في مدينة القدس الى حالته الاولى سيساهم بدرجة كبيرة في اعادة الهدوء والثقة. ويطالب ايضا ايقاف والغاء جميع الاعمال التي قد تؤثر على وضع الاماكن المقدسة بالقدس.

يؤكد الاتحاد الاوروبي من جديد موقفه فيما يختص بوضع مدينة القدس. فالقدس الشرقية تخضع للمبادئ التي ينص عليها القرار ٢٤٢ لمجلس الامن التابع لامم المتحدة، لاسيما بشان مبدا رفض الاستيلاء على الاراضي بالقوة، وهي بالتالي لا تخضع للسيادة الاسرائيلية. يعلن الاتحاد الاوروبي ان احكام اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق تماما على وضع القدس الشرقية، كما تنطبق على اراض اخرى محتلة.

يؤكد المجلس على اهمية اتفاق التعاون الاوروبي المتوسطي المبني على اساس الالتزام الجماعي لصالح عملية السلام، وفي هذا الاطار يطالب المجلس اسرائيل بان تترجم بوضوح في صورة افعال نيتها التي سبق ان اكدتها بالتنفيذ الواضح للاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

يرى الاتحاد الاوروبي انه من الضروري لعملية السلام تحقيق تقدم في المجالات التالية:

- تنفيذ الاتفاقات المبرمة وفقا للجدول الزمني الذي تحدد لها، وبصفة خاصة اتمام تنفيذ المرحلة الاولى من اعادة نشر القوات الاسرائيلية، لاسيما خارج مدينة الخليل، والافراج عن السجناء الفلسطينيين.

- اتخاذ اجراءات ايجابية من شانها تخفيف وطاة الوضع الاقتصادي المؤلم عند الفلسطينيين وبصفة خاصة الرفع السريع للحصار وتامين ممر امن بين غزة والضفة الغربية والغاء الحواجز المعوقة لوصول المعونات الدولية وتنفيذ مشروعات البنية التحتية (مطار غزة وميناء غزة والمناطق الصناعية على سبيل المثال).

- اعادة كافة اوجه التعاون من اجل توفير الامن الداخلي سواء في اسرائيل او في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

- الامتناع عن اتخاذ الاجراءات التي من شانها ان تحكم بصورة مسبقة على نتائج المحادثات الخاصة بالوضع النهائي بما في ذلك ضم اراضي او هدم منازل وانشاء مستوطنات جديدة او توسيع نطاق المستوطنات الحالية.

- بدء المرحلة الجديدة من المحادثات وفقا لما تم تحديده في اعلان المبادئ.

يشيد الاتحاد الاوروبي بالمبادرة التي استهدفت عقد لقاء في واشنطن بين الاطراف وهو يامل ان يؤدي هذا اللقاء الى استئناف محادثات بناءة على اسس مؤتمر مدريد واحكام اعلان المبادئ.

تعد الشراكة الامنية بين اسرائيل والفلسطينيين احدى الانجازات الكبيرة في عملية السلام، نحن نطالب الطرفين بالعمل على استعادة هذه الشراكة وهذا التعاون الآن كانا ترجمة لروح عملية السلام. واليوم اكثر من اي وقت مضى يشجع الاتحاد الاوروبي الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية على التعاون على كل المستويات. ويعد انتهاج سياسة حسن الجوار ضرورة من اجل امن اسرائيل على المدى الطويل. وان يتحقق هذا الامن الا بناء على اساس شراكة جديدة بين اسرائيل وجيرانها الفلسطينيين.

وكما سبق وان اعلن المجلس الاوروبي في فاورنسا في حزيران ١٩٩٦، فان السلام في الشرق الاوسط يعتبر مسالة حيوية للاتحاد الاوروبي. وبالتالي فالاتحاد الاوروبي على استعداد للقيام في اطار الجهود الرامية الى استئناف المفاوضات، بدور فعال بالقدر الذي تواكبه مساهمته في المساعدة على المساهمة الهامة التي قام بها في مسيرة السلام حتى الان ويعد الاتحاد الاوروبي [illegible] الى ادارة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط لاحياء محادثات مع الاطراف الرئيسية في عملية السلام.

[illegible] في القدس [illegible]

واضافت الصحيفة قائل ما كان ممكن ان يقوله قائد عربي شجاع و انه وقف في نفس المكان اعتبرت ان الرئيس الفرنسي عاد المعاني الغائبة واصبح الكلام السياسي في الشرق الاوسط معنى.

من جهة ثانية ذكرت صحيفة البيان الاماراتية ان شيراك منحاز لكنه يدعم الحق والانصاف العدل في مواجهة الاستغلال التطرف والاستعباد وطرق الخديعة والاجرام التي اعتدات عليها اسرائيل.

وفي العراق امتدحت صحيفة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث الحاكم سياسة الرئيس شيراك التي تنقض سياسة سلفه الراحل فرانسوا ميتران التابعة السياسة الاميركية الصهيونية.

وتابعت الصحيفة ان فرنسا واوروبا بصدد سد الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفياتي في السياسة الدولية. كما ارجعت العرب الى الاصطفاف لحول الموقف الفرنسي الجديد او استخدام سياسة فرنسا العربية لمساومة واشنطن.

وفي الكويت اعتبرت صحيفة [illegible] السلام ان الجولة التي قام

الملحق رقم

(٧)

إعلان برلين الذي وضع الدولة الفلسطينية المستقلة أحد الخيارات التي يؤيدها الاتحاد الأوروبي

PCPD

From: Issa Sarras <issa@palvision.net>
To: freedom <freedom@alquds.net>; pnet <pnet@alquds.org>
Subject: EU Draft Precidency Conclusions: Middle East Peace Process
Date: 26 آذار, 10:30 1999 م

F r e e d o m * Linking Palestinians & Their Friends * help@alquds.net

---

..... direct to the press .....

Jerusalem, 26th March, 1999

BERLIN EUROPEAN COUNCIL - PRESIDENCY CONCLUSIONS

DRAFT PRESIDENCY CONCLUSIONS

BERLIN European council
24 AND 25 MARCH 1999

MIDDLE EAST PEACE PROCESS

The Heads of State and Government of the European Union reaffirm their support for a negotiated settlement in the Middle East, to reflect the principles of "land for peace" and ensure the security both collective and individual of the Israeli and Palestinian peoples. In this context, the European Union welcomes the decision by the Palestinian National Council and associated bodies to reaffirm the nullification of the provisions in the Palestinian National Charter which called for the destruction of Israel and to reaffirm their commitment to recognize and live in peace with Israel. However, the European Union remains concerned at the current deadlock in the peace process and calls upon the parties to implement fully and immediately the Wye River Memorandum.

The European Union also calls upon the parties to reaffirm their commitments to the basic principles established within the framework of Madrid, Oslo and subsequent agreements, in accordance with UNSC Resolutions 242 and 338. It urges the parties to agree on an extension of the transitional period established by the Oslo agreements.

The European Union calls in particular for an early resumption of final status negotiations in the coming months on an accelerated basis, and for these to be brought to a prompt conclusion and not prolonged indefinitely.

The European Union believes that it should be possible to conclude the negotiations within a target period of one year. It expresses its readiness to work to facilitate an early conclusion to the negotiations.

The European Union urges both parties to refrain from activities which prejudge the outcome of those final status negotiations and from any activity contrary to international law, including all settlement activity, and to fight incitement and violence.

The European Union reaffirms the continuing and unqualified Palestinian right to self-determination including the option of a state and looks

forward to the early fulfillment of this right. It appeals to the parties to strive in good faith for a negotiated solution on the basis of the existing agreements, without prejudice to this right, which is not subject to any veto. The European Union is convinced that the creation of a democratic, viable and peaceful sovereign Palestinian State on the basis of existing agreements and through negotiations would be the best guarantee of Israel's security and Israel's acceptance as an equal partner in the region. The European Union declares its readiness to consider the recognition of a Palestinian State in due course in accordance with the basic principles referred to above.

The European Union also calls for an early resumption of negotiations on the Syrian and Lebanese tracks of the Middle East Peace Process, leading t the implementation of UNSCRs 242, 338 and 425.

For further information, do not hesitate to contact us by e-mail, by fax or by phone. Please contact Fadia Nahhas, Press and Information Officer.

EUROPEAN UNION

Mail address: P.O. Box 22 207, Mount of Olives, Jerusalem
Phone (972.2) 532 6341 - Fax (972.2) 532 6249
E-mail: eudelwbg@palnet.com

الملحق رقم

(٨)

بيان الاتحاد الأوروبي في بروكسل من العام ١٩٩٦ والذي تم الإعلان به رسمياً عن تعيين موراتينوس ليعوناً للاتحاد الأوروبي.

UNION EUROPEENNE
LE CONSEIL

Bruxelles, le 22 novembre 1996

11756/96

LIMITE

PESC 287
COMEP 4

ACTION COMMUNE
du 25 -11- 1996

adoptée par le Conseil
sur la base de l'article J.3 du traité sur l'Union européenne,
relative à la désignation d'un envoyé spécial de l'Union européenne
pour le processus de paix au Moyen-Orient

LE CONSEIL DE L'UNION EUROPEENNE,

vu le traité sur l'Union européenne, et notamment ses articles J.3 et J.11,

vu la déclaration adoptée par le Conseil européen réuni à Florence les 21 et 22 juin 1996,

considérant que, dans la déclaration adoptée le 1er octobre 1996, le Conseil affirme que l'Union européenne est prête à jouer, dans les efforts visant à promouvoir le processus de paix, un rôle actif à la mesure de ses intérêts dans la région et fondé sur l'importante contribution qu'elle a apportée au processus de paix jusqu'à présent ;

considérant que, le 28 octobre, le Conseil a adopté des conclusions concernant la désignation d'un envoyé spécial de l'Union européenne pour le processus de paix au Moyen-Orient et tenant compte de tous les efforts actuellement déployés au niveau international pour soutenir ce processus,

A ADOPTE LA PRESENTE ACTION COMMUNE :

Article premier

M. Miguel Angel Moratinos est désigné comme envoyé spécial de l'Union européenne pour le processus de paix au Moyen-Orient.

L'envoyé spécial de l'Union européenne est désigné pour une période d'un an, sous réserve, après six mois de mandat, d'une évaluation tenant également compte des aspects administratifs et financiers.

Article 2

L'envoyé spécial de l'Union européenne aura pour mandat :

- d'établir et de maintenir des contacts étroits avec toutes les parties au processus de paix, les autres pays de la région, les Etats-Unis et d'autres pays intéressés, ainsi que les organisations internationales compétentes, afin d'oeuvrer avec eux au renforcement du processus de paix,

- d'observer les négociations de paix entre les parties et d'être prêt à offrir les conseils de l'Union européenne et ses bons offices si les parties en font la demande,

- de contribuer, lorsque cela est demandé, à la mise en oeuvre des accords internationaux conclus entre les parties et d'engager avec elles un processus diplomatique en cas de non-respect des dispositions de ces accords,

- d'établir des contacts constructifs avec les signataires d'accords dans le cadre du processus de paix afin de promouvoir le respect des normes fondamentales de la démocratie, y compris le respect des droits de l'homme et de l'Etat de droit,

- de rendre compte aux instances du Conseil des possibilités pour l'Union européenne d'intervenir dans le processus de paix et de la meilleure manière de poursuivre les initiatives de l'Union ainsi que ses activités en cours qui sont liées au processus de paix, y compris les aspects politiques des projets de développement de l'Union intéressant la région,

- de suivre les actions des parties qui risquent de porter atteinte au résultat des négociations sur le statut permanent.

L'envoyé spécial de l'Union européenne recevra des directives de la Présidence et fera rapport sous l'autorité de celle-ci au Conseil de manière régulière et selon les besoins. Les tâches de l'envoyé ne porteront pas atteinte au rôle de la Commission, qui y sera pleinement associée.

Article 3

1. Afin de couvrir les coûts liés à la mission de l'envoyé spécial de l'Union européenne, un montant de 2,137 millions d'écus est mis à la charge du budget général des Communautés européennes. Ce montant servira à financer les dépenses de l'envoyé spécial à compter de la date d'adoption de l'action commune.

2. La gestion des dépenses financées par le montant visé au paragraphe 1 s'effectue dans le respect des procédures et des règles de la Communauté européenne applicables en matière budgétaire.

3. L'Union européenne financera l'infrastructure et les dépenses courantes de l'envoyé spécial de l'Union européenne, y compris le traitement de celui-ci et les coûts afférents au personnel chargé de l'assister. Les Etats membres et la Communauté peuvent proposer le détachement de personnel pour travailler avec l'envoyé spécial. La rémunération du personnel qui pourrait être détaché auprès de l'envoyé spécial par un Etat membre, par la Commission ou une autre institution communautaire est prise en charge respectivement par l'Etat membre concerné, par la Commission ou par l'autre institution communautaire.

4. Le Conseil prend acte de ce que la Présidence, la Commission et/ou les Etats membres, selon le cas, fourniront un support logistique dans la région.

5. Les privilèges, immunités et autres garanties nécessaires à l'exécution et au bon déroulement de la mission de l'envoyé spécial de l'Union européenne et des membres de son personnel sont définis avec les parties. Les Etats membres et la Commission apportent tout le soutien nécessaire à cet effet.

Article 4

La présente action commune entre en vigueur le jour de son adoption. Elle s'applique jusqu'au 25 novembre 1997.

Article 5

La présente action commune est publiée au Journal officiel.

Fait à Bruxelles, le 25 novembre 1996

Par le Conseil
Le président

(s.) D. SPRING

Copie certifiée conforme
Pour le Seçrétaire Général

L.A. EVANGELIDIS
Directeur Général

الملحق رقم

(٩)

بيان الاتحاد الأوروبي حول البناء في جبل أبو غنيم حيث أن الاتحاد الأوروبي يرفض أعمال الاستيطان ويعتبرها عائقاً أمام تقدم المسيرة السلمية.

20/3/97

Statement by the Presidency's spokesman on the Israeli construction activities in Har Homa / Jabal Abu Ghneim

The EU has taken note of the fact that Israel has effectively commenced construction activities in Har Homa/Jabal Abu Ghneim with a view to building a new settlement on the West Bank, within the municipal boundaries of Jerusalem, expanded unilaterally by Israel.

The EU disapproves of this move. It clearly prejudges the outcome of the permanent status negotiations. The EU reiterates its policy that all settlement activities in the occupied territories contravene international law and are an obstacle to peace.

At this critical moment of the peace process it is more than ever necessary that both parties show restraint and return to the political dialogue on all matters under dispute.

الملحق رقم

(١٠)

بيان امستردام ١٩٩٧ وخيار الدولة الفلسطينية المستقلة

European Call for Peace in the Middle East

The Heads of State and Government of the European Union call on the peoples and governments of the Middle East to renew the spirit of mutual confidence which, in Madrid in 1991 and in Oslo in 1993, raised hopes of a just, lasting and comprehensive peace. The peoples of Europe and the Middle East are linked by a common destiny, which was affirmed in 1995 at the Euro-Mediterranean Conference in Barcelona. In the knowledge of our common history, we invite the peoples of the Middle East to join the peoples of Europe in building a future of harmony, founded on shared principles. Peace is possible, necessary and a matter of urgency in the Middle East. Stagnation on the Palestinian, Syrian and Lebanese Tracks is a permanent threat to the security of all.

The foundations of peace are widely known: the right of all States and peoples in the region to live in peace within safe, recognised borders; respect for the legitimate aspiration of the Palestinian people to decide their own future; the exchange of land for peace; the non-acceptability of the annexation of territory by force; respect for human rights; the rejection of terrorism of all kinds; good relations between neighbours; and compliance with existing agreements and the rejection of counterproductive unilateral initiatives. In this context the Union recalls its opposition to settlements and attachment to security cooperation.

Four years ago, the mutual recognition of the Israeli and Palestinian peoples in Oslo opened up the path to their peaceful coexistence on the land they share. It is time to take concrete steps towards a lasting peace. Europe calls upon the Israeli and Palestinian leadership to continue the negotiations to further the implementation of the Interim and Hebron Agreements and to resume talks on the Permanent Status. It is vital to abstain from unilateral actions prejudging the Permanent Status issues and to resume and maintain full security cooperation with the aim of fighting terrorism.

Europe calls on the people of Israel to recognise the right of the Palestinians to exercise self determination, without excluding the option of a State. The creation of a viable and peaceful sovereign Palestinian entity is the best guarantee of Israel's security. At the

legitimate right of Israel to live within safe, recognised borders.

The Union stresses its commitment to human rights, democracy and the fostering of civil society in the Arab-Israeli context. It condemns all breaches of those rights, whether it be abuses by security authorities, torture, suppression of freedom of speech and media, land-confiscations, extra-judicial killings, the deprivation of the right of residence or incitation to violence.

The European Union will continue, through the efforts of its Special Envoy for the Middle East Peace Process, through its diplomatic relations and economic involvement, and through its relations of friendship and trust with the various parties, to work together with the United States, Russia and the relevant parties in the region and to ensure that the work of the peace builders is completed. The European Council asks the Council of Ministers to continue its efforts together with the Special Envoy to move forward the Peace Process. It calls upon all the participants in the Peace Process to renew their efforts towards this end, specifically by supporting the recent initiative launched by President Mubarak.

الملحق رقم

(١١)

أحد أحداث مقالات صامويل هنتنغتون الذي يعتبر أن هناك شركاء للولايات المتحدة في قيادة العالم.

ص.ب ١٩٧٨٨
الطباعة: مطابع القدس العربية
AL - QUDS
Arabic Daily Newspaper
Est. 1951
Publisher and Editor -in- Chief
MAHMOUD ABU-ZALAF
P.O.Box. 19788, Jerusalem
Tel: 02-6272663 (Day)
Fax: 02-6272657 (Day)
Tel: 02-5833501/2/3/4
Fax: 02-5856937 (Eve.)
E-mail: al-quds@p-ol.com
HTML: www.alquds.com

...ولكنها ليست الوحيدة في العالم!

صامويل هنتنغتون
«انترناشيونال هيرالد تريبيون»

...سؤولون الاميركيون بشكل ...رف وكأن العالم احادي ...باهون بالقوة الاميركية ...ركية ويمجدون الولايات ...ها المنتصر الاوحد وهم ...رات على الدول الاخرى ...بادىء الاميركية على ...ي وكذلك الممارسات ...ركية.

...موعة الدول السبع لعام ...دت في دينفر تفاخر ...نتون بنجاح الاقتصاد ...اره نموذجا للاخرين ...ة الخارجية مادلين ...ت المتحدة بأنها «الامة ...ستغناء عنها». وقالت ...قة ولذلك فنحن نرى ما ...

...يرة صحيحة، ولكن ...ى اعتبار ان الولايات ...ة يمكن الاستغناء عنها ...سوية المشكلات الدولية ...فة من حيث ان الامم ...لاستغناء عنها، كذلك ...الولايات المتحدة في ...ية هامة، لذلك يجب ان يكون دور اميركا الدولي الهام مصدرا للحكمة والتبصر.

مواقف الانفراد انتهت

وبعد نهاية الحرب الباردة ومع انهيار الاتحاد السوفياتي تمكنت الولايات المتحدة من فرض ارادتها على الدول الاخرى الا ان هذه المواقف احادية القطب قد ولت الى غير رجعة.

ان الاداتين الرئيسيتين اللتين تستخدمهما اميركا لفرض ارادتها في الوقت الحاضر هما العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري.

وتؤدي العقوبات الاقتصادية الغرض منها في حالة واحدة وهي دعم الدول الاخرى لها وهذا الدعم في تناقص مستمر. ومن هنا فان الولايات المتحدة اما ان تلجأ الى هذه العقوبات انفراديا مما يؤدي الى الاضرار بمصالحها الاقتصادية وعلاقاتها مع حلفائها او ان لا تعمل على فرض هذه العقوبات وفي الحالتين فان ذلك يظهر الضعف الاميركي.

وتستطيع الولايات المتحدة بتكلفة اقل نسبيا شن غارات او هجمات بصواريخ كروز ضد اعدائها الا ان هذا الاسلوب وحده لا يحقق الكثير.

التدخل العسكري صعب

اما التدخل العسكري الاكثر جدية فيجب ان يلبي ثلاثة شروط: فأولا يجب اعطاؤه الشرعية من خلال هيئة دولية مثل الامم المتحدة حيث يتعرض للفيتو من قبل روسيا او الصين او فرنسا كما انه يتطلب مشاركة قوات حليفة قد تفعل ذلك او لا تقدم عليه كما ان هذا التدخل يجب ان لا يسفر عن خسائر في الارواح الاميركية او حتى في القوات الحليفة.

وحتى لو توفرت هذه الشروط لاميركا فانها تخاطر باثارة انتقادات ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في جميع انحاء العالم ويبدو ان المسؤولين الاميركيين يتعاونون بشكل غريب عن حقيقة مفادها انه كلما هاجمت الولايات المتحدة زعيما اجنبيا فان شعبيته ترتفع بين ابناء شعبه الذين يصفقون له لوقوفه في وجه اقوى قوة على الارض.

افضل طريقة للبقاء

وقد فشلت سياسة مهاجمة الزعماء في تقليل فترة مكوثهم في الحكم بدءا بفيدل كاسترو ووصولا الى سلوبودان ميلوسوفيتش والرئيس صدام حسين. ويبدو ان الطريقة الانسب امام اي حاكم كهؤلاء لاطالة فترة حكمه هي استفزاز الولايات المتحدة ودفعها الى ادانته ووصفه بالنظام المتمرد وانه يهدد السلام العالمي.

> تستطيع الولايات المتحدة بتكلفة اقل نسبيا شن غارات او هجمات بصواريخ كروز ضد اعدائها الا ان هذا الاسلوب وحده لا يحقق الكثير.

ولا يبدو ان ادارة كلينتون او الكونغرس او الرأي العام الاميركي يستعد لدفع الثمن وتقبل المخاطرات المترتبة من القيادة احادية الجانب للعالم.

ويدعو بعض المدافعين عن القيادة الاميركية للعالم الى زيادة النفقات العسكرية بنسبة ٥٠ في المائة الا ان ذلك لا يكفي كبداية. فالرأي العام الاميركي لا يرى اي حاجة لفرض الهيمنة الاميركية ومهما كان موقف النخبة السياسية الاميركية فان الولايات المتحدة لا تمتلك القاعدة السياسية الداخلية التي تمكنها من ان تصبح القطب العالمي الاوحد.

قوة عظمى جوفاء

ويكرر المسؤولون الاميركيون تهديداتهم ويتعهدون بالقيام باجراءات ثم يعجزون عن تنفيذها والنتيجة هي سياسة خارجية كلامية ثم تراجع وخلق انطباع دولي بأن اميركا قوة عظمى جوفاء.

وحين تتصرف الولايات المتحدة على انها القطب الاوحد في العالم فانها تهدد نفسها بالانعزال دوليا، فيما يدعي المسؤولون الاميركون باستمرار بأنهم يتحدثون نيابة عن المجتمع الدولي. ولكن من يعنون بذلك؟ الصين؟ روسيا؟ الهند، باكستان؟ ايران؟ العالم العربي؟ رابطة شعوب جنوب شرق آسيا؟ افريقيا؟ اميركا اللاتينية؟ فرنسا؟ هل تعتبر اي دولة او اقليم مما سبق الولايات المتحدة متحدثة باسمهم؟

التجمع الذي يمكن ان تتحدث الولايات المتحدة باسمه في احسن الحالات يشمل اقرباءها الانجلوساكسون - بريطانيا، كندا، استراليا، نيوزيلندا - والمانيا وبعض الديموقراطيات الاوروبية الصغيرة حين يتعلق الامر بقضايا معينة، واسرائيل وفي قضايا الشرق الاوسط واليابان بخصوص تطبيق قرارات دولية.

وهذه دول مهمة الا انها لا تجسد التجمع الدولي بكامله.

وفي العديد من القضايا وجدت الولايات المتحدة نفسها وحيدة ربما مع دولة واحدة او عدد قليل من الدول وقد مواجهة الاسرة الدولية كلها وتشمل هذه القضايا ديون الامم المتحدة ومعاهدة الالغام الارضية ومحكمة الجنايات الدولية والشرق الاوسط واستخدام القوة ضد العراق وبيوغوسلافيا والعقوبات ضد كوبا وايران والعراق وليبيا.

ملاحظة: كاتب المقال هو مدير «معهد جون اولين للدراسات الاستراتيجية» في جامعة هارفارد الاميركية.

الملحق رقم
(١٢)

جداول تبين حجم الدعم الدولي الأوروبي خاصة منذ العام ١٩٩٣ وحتى بداية العام ١٩٩٨.

MINISTRY OF PLANNING
AND
INTERNATIONAL COOPERATION

AID COORDINATION DEPARTMENT

MOPIC'S 1998 Third QUARTERLY MONITORING REPORT
OF
DONORS' ASSISTANCE

HAND IN HAND WE BUILD OUR LAND

September 30, 1998

١٧٢

Total Pledges, Commitments and Disbursements, 1993 - 1998

Currency: USD Amounts = *1000

Donor	Pledge	Comm	Disb
Algeria	10,000	4,000	4,000
Arab Fund	150,000	149,252	1,011
Argentina	1,368	1,368	912
Australia	13,010	11,205	10,837
Austria	25,350	25,350	19,300
Belgium	39,080	39,080	17,263
Brunei	6,000	6,000	6,000
Canada	43,568	42,850	34,820
China	15,935	15,935	3,838
Czech Republic	2,718	2,718	2,181
Denmark	50,131	50,131	50,898
Egypt	17,210	17,210	15,510
Eu Investment Bank	300,000	125,500	5,682
European Union	421,580	421,580	298,302
Finland	13,904	13,904	7,930
France	80,549	80,549	52,712
Germany	355,422	355,422	270,797
Greece	28,231	13,641	7,576
Iceland	1,300	70	70
India	2,000	2,000	1,480
Indonesia	2,000	2,000	0
International Finance Corporation	70,000	57,800	3,800
Ireland	7,074	6,926	6,206
Israel	102,000	27,500	10,500
Italy	156,837	156,837	60,327
Japan	312,023	320,683	306,087
Jordan	20,211	20,211	16,431
Kuwait	25,000	24,000	24,000
Luxembourg	11,500	11,500	4,790
Netherland	154,166	153,747	113,176
Norway	244,021	244,021	221,382
Portugal	825	825	345
Qatar	3,000	2,500	2,500
Republic of Korea	15,000	4,126	2,266
Romania	2,880	2,880	1,800
Russia	4,778	4,778	4,523
Saudi Arabia	208,000	208,000	133,150
Spain	147,152	147,152	85,982
Sweden	95,774	95,774	66,930
Switzerland	90,316	90,316	82,160
Turkey	54,971	5,107	4,097
UNDP	12,000	9,706	7,659
United Arab Emirates	25,000	19,000	19,000
United Kingdom	128,656	85,962	39,607
USA	500,000	350,760	344,730
World Bank	228,700	228,700	127,565
World Food Programme	9,334	9,333	5,755
Total	**4,208,574**	**3,654,909**	**2,505,886**

Total Commitments and Disbursements by Year

Currency: USD Amounts = *1000

Donor	1995 Comm	1995 Disb	1996 Comm	1996 Disb	1997 Comm	1997 Disb	1998 Comm	1998 Disb
Algeria	4,000	4,000						
Arab Fund	40,000		70,160		39,093	1,011		
Argentina	156	156	119	119	697	242	396	396
Australia	6,089	6,089	1,772	1,772	1,669	1,669	1,675	1,307
Austria	6,854	6,854	10,113	1,876	3,634	5,205	4,747	5,365
Belgium	17,274	13,996	7,127	1,820	11,446	1,447	1,944	
Brunei	6,000	6,000						
Canada	20,540	20,540	11,915	11,915	10,394	2,364		
China	10,540	180	1,705	950	1,205	1,590	1,985	1,118
Czech Republic	175	175	241	241	1,288	1,288	1,014	477
Denmark	33,470	29,240	5,860	11,225	9,942	9,942	858	490
Egypt	5,360	5,330	1,850	180	10,000	10,000		
Eu. Investment Bank			89,773		17,045		5,682	5,682
European Union	191,232	133,617	108,189	99,749	76,136	54,141	43,750	10,795
Finland	4,113	3,364	794	994	6,323	1,154	2,674	2,418
France	35,312	26,834	20,745	9,574	19,982	13,882	4,510	3,168
Germany	184,119	123,753	46,602	33,500	58,517	42,109	66,184	71,434
Greece	2,104	2,104	1,540	1,540	6,467	502	3,530	3,430
Iceland					70	70		
India	1,000	1,000	1,000					480
Indonesia			2,000					
International Finance Corporation	3,800		7,500		46,500	3,800		
Ireland	1,634	1,619	3,249	3,082	2,044	1,506		
Israel	13,000	10,500			14,500			
Italy	44,498	23,441	30,969	17,793	2,285	15,253	19,085	3,840
Japan	160,718	160,718	77,024	77,024	66,681	66,681	16,260	1,664
Jordan	20,210	16,430						
Kuwait	24,000	24,000						
Luxembourg	2,666	1,446	5,912	1,432	1,754	1,534	1,168	378
Netherland	70,464	32,998	54,037	52 447	18,637	16,881	10,610	10,850
Norway	79,993	79,993	59,578	56,691	54,377	55,513	50,038	29,151
Portugal					825	320		25
Qatar	2,500	2,500						
Republic of Korea	423	423	620	620	1 648	494	1,435	729
Romania	2,880	1,800						
Russia	4,000	4,000	500	500	276	23		
Saudi Arabia	165;500	72,200	20,000	20,000	22,500	39,700		1,250
Spain	40,576	40,711	15,700	16,700	28,183	15,878	12,693	12,693
Sweden	41,081	9,503	28,292	28,536	14,870	14,322	11,531	14,569
Switzerland	45,630	39,439	14,322	15,598	14,921	18,016	15,442	9,107
Turkey	2,000	2,000	871	871	1,160	1,146	1,076	80
UNDP	995	995	1,134	1,134	2,613	2,613	4,962	2,915
United Arab Emirates	15,000	15,000			4,000	4,000		
United Kingdom	11,688	12,570	14,808	12,893	13,744	13,023	45,722	1,120
USA	188,438	152,748	80,669	63,932	27,690	68,742	53,963	59,308
World Bank	50,000	22,790	85,000	27,310	68,700	55,514	25,000	21,951
World Food Programme	1,167	1,167			3,094	3,082	5,072	1,506

Donor	1995 Comm	1995 Disb	1996 Comm	1996 Disb	1997 Comm	1997 Disb	1998 Comm	1998 Disb
Total	1,561,197	1,112,223	881,689	572,016	684,914	544,657	413,005	277,697

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

١- المراجع - الكتب

- أبو عمرو، زياد. "مقارنة بين الدور الأمريكي والأوروبي في المفاوضات". ورقة قدّمت في مؤتمر مستقبل المسيرة السلمية في ظل التغيرات السياسية. القدس: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ١٩٩٨.

- الأزعر، محمد. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩١.

- الأطرش، محمد. المشروعان: الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، عدد ٢١٠، ١٩٩٦.

- البير، ميشيل. الرأسمالية ضد الرأسمالية. القاهرة: مكتبة الشروق، ١٩٩٥.

- أمين، سمير وفيصل باشير. البحر المتوسط في العالم المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

- باون، كوليين وبيتر موني. من الحرب البارجة حتى الوفاق: ١٩٤٥ - ١٩٨٠. القاهرة: الشروق، ١٩٩٠.

- البنك العربي، العملة الأوروبية الموحدة، ١٩٩٩.

- الجميل، سيار. العمولة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

- حداد، معين. الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧.

- حمارنة، مصطفى. العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣.

- خضر، بشارة. أوروبا والوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

- خضر، بشارة. العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها. القاهرة: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٧.

- الدجاني، أحمد صدقي. م.ت.ف. والحوار العربي الأوروبي. بيروت: مركز الأبحاث / م.ت.ف. ١٩٧٩.

- سانجر، بيار وأريك لوران. حرب الخليج: الملف السري. باريس: اوليفيه اوربان، ١٩٩٢.

- سعيد، عبد المنعم. الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

- سلامة، سلامة وآخرون. الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥.

- شعبان، أحمد بهاء الدين. الاستراتيجية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠. القاهرة: سيناء للنشر، ١٩٩٣.

- شفيق، منير. النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة. عمان: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٢.

- الشلبي، أمين. من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

- الفيشاوي، خالد. العرب وأوروبا في العالم، ١٩٩٢.

- فهمي، عبد القادر محمد. النظام السياسي الدولي. بغداد: دور الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥.

- قرم، جورج. العلاقات الاقتصادية والمالية العربية - الأوروبية. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

- كندي، بول. الاستعداد للقرن والواحد والعشرين. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

- كندي بول. نشوء وسقوط القوى العظمى. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

- كيسنجر، هنري. الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

- لينين، فلاديمير الينش. المؤلفات الكاملة. المجلد ٣، الجزء ٢.

- مراد، محمود عبد المنعم. ضغوط من كل جانب حول رقبة نتانياهو. مجلة أكتوبر، عدد ١٠٤٥، ١٩٩٦.

- المسفر، محمد صالح. الاتحاد الأوروبي وابعاد مشاريعه المتوسطية، العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول: العلاقات العربية الأوروبية. مركز الدراسات العربي الأوروبي - باريس، ١٩٩٧.

- مصطفى، نيفين عبد الخالق. المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي. المستقبل العربي، عدد ١٩٣، ١٩٩٥.

- معتصم، سليمان. العلاقات التجارية العربية الأوروبية والآثار المحتملة لتوحيد السوق الأوروبية عليها بعد عام ١٩٩٢. شؤون عربية، عدد ٦٩، ١٩٩٢.

- ميكال، بيار. تاريخ العالم المعاصر: ١٩٤٠ - ١٩٩١. بيروت: دار الجليل، ١٩٩٢.

- هلال، جميل. استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٢- الدوريات

أ) المجلات

-أحمد، سيد أحمد، التنابذ والتكامل حول البحر الأبيض المتوسط، السياسة الدولية، عدد ١٢٤، ١٩٩٦.

-بسيوني، دريه شفيق. أوروبا ١٩٩٢: معضلة الأمن والوحدة، الفكر الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠.

-حتي، ناصيف. مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في الشرق أوسطية والمتوسطية. المستقبل العربي، ١٩٩٦.

-حتي، ناصيف. حدود الدور الأوروبي وفرصة في عملية التسوية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، عدد ٢١٥، ١٩٩٥.

-حسين، يسري. أوروبا الحائرة بين الشرعية الدولية والموقف الأمريكي، الباحث العربي، عدد ٤٣، ١٩٩٦.

-الدسوقي، مراد. القضايا الاستراتيجية في البحر المتوسط، السياسة الدولية، عدد ١١٨، ١٩٩٤.

هلمان، ريز. مجازفات اليورو واحتمالاته. مجلة الثقافة العالمية، عدد ٢٨٩، ١٩٩٨.

-عوض إبراهيم. الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي. السياسة الدولية، عدد ٢٨٣، ١٩٩٦.

-مطر، عبد الرحمن. أسئلة برشلونة. المستقبل العربي، عدد ٢١٥، ١٩٩٧.

-مهابة، أحمد. سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي، السياسة الدولية عدد ١١٥، ١٩٩٤.

-هنسون، بني. الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط، السياسة الدولية، عدد ١١٨، ١٩٩٤.

ب)الجرائد

-صحيفة النهار، عدد ٣٤٣٣، ١٩٩٦.

-صحيفة النهار، عدد ٣٤٣٣، ١٩٩٦.

-صحيفة النهار، عدد ٣٤٣٣، ١٩٩٦.

-القدس. عدد ٩٧٤٠، ١٩٩٦.

-القدس. عدد ١٠٦١٤، ١٩٩٩.

-جريدة القدس، عدد ١٠٦١٠، ١٩٩٩.

-الحسيني، فيصل. جريدة القدس. عدد ١٠٦١٨، ١٩٩٩.

-كاليا، ستيفن، نتائج ذات أهمية مستقبلية للمؤتمر الأوروبي المتوسطي، جريدة القدس، ١٩٩٧ (٩٧/٤/٢٦).

-هرملاني، عماد. السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط: تصحيح أخطاء الماضي، عدد ١٠٦٣٤، ١٩٩٩.

-هنكنغتون، صامويل. الولايات المتحدة قوة عظمى ولكنها ليست الوحيدة في العالم. جريدة القدس، عدد ١٠٦٣٠، ١٩٩٩.

٣- المقابلات

١-البرغوثي، بشير. الأمين العام السابق لحزب الشعب الفلسطيني. رام الله، ١٩٩٦/١٢/٣.

٢-جاسر، سائد. اقتصادي فلسطيني في الإغاثة الزراعية (مستشار الإغاثة الاقتصادي). رام الله، ١٩٩٩/٤/١.

ثانياً: باللغة الانجليزية

١-الوثائق المنشورة

Amsterdam Declaration, European Commission, Jerusalem, ١٩٩٧.

Berlin Declaration, European Commission, Jerusalem, ١٩٩٩.

Brussels Declaration, European Commission. Jerusalem, ١٩٩٧.

EU Council decision of April, Jerusalem, ١٩٩٤.

Florence Declaration, European Commission, Jerusalem, ١٩٩٤.

Luxembourg Decision. European Commission, Jerusalem, ١٩٩٦.

Madrid Declaration, European Commission, Jerusalem, ١٩٨٩.

Venice Declaration, European Commission, Jerusalem, ١٩٨٠.

٢-المراجع

أ) الكتب

- Albright, Madeleine and others. Puruing Peace: An American Strategy for the Arab-Israeli Peace Process. Washington: Institute's strategic Study Group, ١٩٩٢.
- Fritsch, Renata. Europe and German Unification. Oxford: Perg Publications, ١٩٩٢.
- Issacson, Walter. Kissinger: A Biography. New York: Simon and Schuster, ١٩٩٢.
- Kant, Manuel. Perpitual Peace.
- Milller, Steven L. Europe Unification. Indiana: ERIC and Mershon Center, ١٩٩٤.
- Naisbitt, John. Megatrends: Ten New Directions Transforming Our Lives. New York: Warners Books, ١٩٨٢.
- Nixon, Richard. Seize the moment. New York: Simon and Schuster, ١٩٩٢.
- Phillips, Kevin. The Politics of Rich and Poor. New York: Harper Perennial, ١٩٩١.

ب)الدوريات

١)المجلات

-Euro Brief: The International Euro, the Economics. Vol. ٣٤٩. No. ٨٠٩٧, ١٩٩٨.

-Manland, Tom. Shot all to Hell. Newsweek, No. ٢٠١١٢٥, ١٩٩٦.

-Palestinian Economic Puls. Vol ١١١. NOS, ١٩٩٨.

٢)الجرائد

-Jerusalem Post Vol LX١١١, No. ١٩٣٤١, ١٩٩٦.

-Jerusalem Post Vol LX١١١, No. ١٩٤٠٧, ١٩٩٦.

-Palestinian Economic Puls. Vol ١١١. NOS, ١٩٩٨.

٣)الدليل

-Passia Director, passia: Jerusalem, ١٩٩٦.

٣- المقابلات

١-Anbari, Binhas. Israeli writer. Al-Ram - April ١٤th, ١٩٩٩.

٢-Erickson, Marianne. Member of the European Parliament. Jerusalem. January ١٦th, ١٩٩٩.

٣-Evans, Gavin, European Commission Counseller. Jerusalem. January ١٤th, ١٩٩٩.

٤-Rentannare, Michel. Second Secretary, Netherland Representative Office in PNA. Ramallah. March ١st, ١٩٩٩.

٤-الأنترنت

-Alberta, HH ١١ www CCI net. aab/Inro Europe Union, ١٩٩٦.

-Alberta, Agriculture, Food and Rural Development (EU) ١٩٩٦.

-Alberta (AFRD) Hoem page by: Ed Bristow, ١٩٩٦.

-endelwby@planet.com.

-htt:www cec. Tu/Europa/bro on ١htm, ١٩٩٦.

-http://ue int/pres-asp? Lang=en, ١٩٩٧.

-Millikin, David. Natanyahu likens EU to Nazis Help@alquds.net, ١٩٩٩.

-News from France.

-Union, Harvest/mk + service/Europe, ١٩٩٦.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

١- المراجع - الكتب

- أبو عمرو، زياد. "مقارنة بين الدور الأمريكي والأوروبي في المفاوضات". ورقة قدّمت في مؤتمر مستقبل المسيرة السلمية في ظل التغيرات السياسية. القدس: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ١٩٩٨.

- الأزعر، محمد. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩١.

- الأطرش، محمد. المشروعان: الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، عدد ٢١٠، ١٩٩٦.

- البير، ميشيل. الرأسمالية ضد الرأسمالية. القاهرة: مكتبة الشروق، ١٩٩٥.

- أمين، سمير وفيصل باشير. البحر المتوسط في العالم المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

- باون، كوليين وبيتر موني. من الحرب البارجة حتى الوفاق: ١٩٤٥ - ١٩٨٠. القاهرة: الشروق، ١٩٩٠.

- البنك العربي، العملة الأوروبية الموحدة، ١٩٩٩.

- الجميل، سيار. العمولة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

- حداد، معين. الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧.

- حمارنة، مصطفى. العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣.

- خضر، بشارة. أوروبا والوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

- خضر، بشارة. العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها. القاهرة: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٧.

- الدجاني، أحمد صدقي. م.ت.ف. والحوار العربي الأوروبي. بيروت: مركز الأبحاث / م.ت.ف. ١٩٧٩.
- سانجر، بيار وأريك لوران. حرب الخليج: الملف السري. باريس: اوليفيه اوربان، ١٩٩١.
- سعيد، عبد المنعم. الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
- سلامة، سلامة وآخرون. الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥.
- شعبان، أحمد بهاء الدين. الاستراتيجية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠. القاهرة: سيناء للنشر، ١٩٩٣.
- شفيق، منير. النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة. عمان: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٢.
- الشلبي، أمين. من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- الفيشاوي، خالد. العرب وأوروبا في العالم، ١٩٩٢.
- فهمي، عبد القادر محمد. النظام السياسي الدولي. بغداد: دور الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥.
- قرم، جورج. العلاقات الاقتصادية والمالية العربية - الأوروبية. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.
- كندي، بول. الاستعداد للقرن والواحد والعشرين. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
- كندي بول. نشوء وسقوط القوى العظمى. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- كيسنجر، هنري. الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- لينين، فلاديمير الينش. المؤلفات الكاملة. المجلد ٣، الجزء ٢.
- مراد، محمود عبد المنعم. ضغوط من كل جانب حول رقبة نتانياهو. مجلة أكتوبر، عدد ١٠٤٥، ١٩٩٦.

- المسفر، محمد صالح. الاتحاد الأوروبي وابعاد مشاريعه المتوسطية، العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول: العلاقات العربية الأوروبية. مركز الدراسات العربي الأوروبي - باريس، ١٩٩٧.

- مصطفى، نيفين عبد الخالق. المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي. المستقبل العربي، عدد ١٩٣، ١٩٩٥.

- معتصم، سليمان. العلاقات التجارية العربية الأوروبية والآثار المحتملة لتوحيد السوق الأوروبية عليها بعد عام ١٩٩٢. شؤون عربية، عدد ٦٩، ١٩٩٢.

- ميكال، بيار. تاريخ العالم المعاصر: ١٩٤٠ - ١٩٩١. بيروت: دار الجليل، ١٩٩٢.

- هلال، جميل. استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٢- الدوريات

أ)المجلات

-أحمد، سيد أحمد، التنابذ والتكامل حول البحر الأبيض المتوسط، السياسة الدولية، عدد ١٢٤، ١٩٩٦.

-بسيوني، دريه شفيق. أوروبا ١٩٩٢: معضلة الأمن والوحدة، الفكر الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠.

-حتي، ناصيف. مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في الشرق أوسطية والمتوسطية. المستقبل العربي، ١٩٩٦.

-حتي، ناصيف. حدود الدور الأوروبي وفرصة في عملية التسوية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، عدد ٢١٥، ١٩٩٥.

-حسين، يسري. أوروبا الحائرة بين الشرعية الدولية والموقف الأمريكي، الباحث العربي، عدد ٤٣، ١٩٩٦.

-الدسوقي، مراد. القضايا الاستراتيجية في البحر المتوسط، السياسة الدولية، عدد ١١٨، ١٩٩٤.

هلمان، ريز. مجازفات اليورو واحتمالاته. مجلة الثقافة العالمية، عدد ٢٨٩، ١٩٩٨.

-عوض إبراهيم. الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي. السياسة الدولية، عدد ٢٨٣، ١٩٩٦.

-مطر، عبد الرحمن. أسئلة برشلونة. المستقبل العربي، عدد ٢١٥، ١٩٩٧.

-مهابة، أحمد. سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي، السياسة الدولية عدد ١١٥، ١٩٩٤.

-هنسون، بني. الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط، السياسة الدولية، عدد ١١٨، ١٩٩٤.

ب)الجرائد
-صحيفة النهار، عدد ٣٤٣٣، ١٩٩٦.
-صحيفة النهار، عدد ٣٤٣٣، ١٩٩٦.
-صحيفة النهار، عدد ٣٤٣٣، ١٩٩٦.
-القدس. عدد ٩٧٤٠، ١٩٩٦.
-القدس. عدد ١٠٦١٤، ١٩٩٩.
-جريدة القدس، عدد ١٠٦١٠، ١٩٩٩.
-الحسيني، فيصل. جريدة القدس. عدد ١٠٦١٨، ١٩٩٩.
كاليا، ستيفن، نتائج ذات أهمية مستقبلية للمؤتمر الأوروبي المتوسطي، جريدة القدس، ١٩٩٧ (٩٧/٤/٢٦).
-هرملاني، عماد. السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط: تصحيح أخطاء الماضي، عدد ١٠٦٣٤، ١٩٩٩.
-هنكنغتون، صامويل. الولايات المتحدة قوة عظمى ولكنها ليست الوحيدة في العالم. جريدة القدس، عدد ١٠٦٣٠، ١٩٩٩.

٣- المقابلات
١-البرغوثي، بشير. الأمين العام السابق لحزب الشعب الفلسطيني. رام الله، ١٢/٣/ ١٩٩٦.
٢-جاسر، سائد. اقتصادي فلسطيني في الإغاثة الزراعية (مستشار الإغاثة الاقتصادي). رام الله، ١٩٩٩/٤/١.

ثانياً: باللغة الانجليزية

١-الوثائق المنشورة
Amsterdam Declaration, European Commission, Jerusalem, 1997.
Berlin Declaration, European Commission, Jerusalem, 1999.
Brussels Declaration, European Commission. Jerusalem, 1997.
EU Council decision of April, Jerusalem, 1994.
Florence Declaration, European Commission, Jerusalem, 1994.
Luxembourg Decision. European Commission, Jerusalem, 1996.
Madrid Declaration, European Commission, Jerusalem, 1989.
Venice Declaration, European Commission, Jerusalem, 1980.

٢-المراجع
أ) الكتب
- Albright, Madeleine and others. Puruing Peace: An American Strategy for the Arab-Israeli Peace Process. Washington: Institute's strategic Study Group, 1992.
- Fritsch, Renata. Europe and German Unification. Oxford: Perg Publications, 1992.

- Issacson, Walter. Kissinger: A Biography. New York: Simon and Schuster, 1992.
- Kant, Manuel. Perpitual Peace.
- Milller, Steven L. Europe Unification. Indiana: ERIC and Mershon Center, 1994.
- Naisbitt, John. Megatrends: Ten New Directions Transforming Our Lives. New York: Warners Books, 1982.
- Nixon, Richard. Seize the moment. New York: Simon and Schuster, 1992.
- Phillips, Kevin. The Politics of Rich and Poor. New York: Harper Perennial, 1991.

ب)الدوريات

١)المجلات

-Euro Brief: The International Euro, the Economics. Vol. 349. No. 8097, 1998.
-Manland, Tom. Shot all to Hell. Newsweek, No. 201125, 1996.
-Palestinian Economic Puls. Vol 111. NOS, 1998.

٢)الجرائد

-Jerusalem Post Vol LX111, No. 19341, 1996.
-Jerusalem Post Vol LX111, No. 19407, 1996.
-Palestinian Economic Puls. Vol 111. NOS, 1998.

٣)الدليل

-Passia Director, passia: Jerusalem, 1996.

٣- المقابلات

1-Anbari, Binhas. Israeli writer. Al-Ram - April 14th, 1999.
2-Erickson, Marianne. Member of the European Parliament. Jerusalem. January 16th, 1999.
3-Evans, Gavin, European Commission Counseller. Jerusalem. January 14th, 1999.
4-Rentannare, Michel. Second Secretary, Netherland Representative Office in PNA. Ramallah. March 1st, 1999.

٤-الأنترنت

-Alberta, HH 11 www CCI net. aab/Inro Europe Union, 1996.
-Alberta, Agriculture, Food and Rural Development (EU) 1996.
-Alberta (AFRD) Hoem page by: Ed Bristow, 1996.
-endelwby@planet.com.
-htt:www cec. Tu/Europa/bro on 1htm, 1996.
-http://ue int/pres-asp? Lang=en, 1997.
-Millikin, David. Natanyahu likens EU to Nazis Help@alquds.net, 1999.
-News from France.
-Union, Harvest/mk + service/Europe, 1996.

جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

المتغيرات في النظام الدولي ودور أوروبا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

إعداد

ناصيف معلّم

1999